النظرية الوظيفية
وتحليل المجتمع

دكتور
علـــى ليلـــــة
أستاذ النظرية الاجتماعية
جامعة عين شمس

٢٠٠٦

المحتويات

مقدمة :

يشكل تطور الاتجاه الوظيفى المرآة العاكسة لتطور التنظير السوسيولوجى ذاتـــه . بحيث تضافرت اهتماماته مع اهتمامات التنظير بشأن المجتمع الأمر الذى يؤكد صدق مقولة عالم الاجتماع الأمريكى "كنجزلى ديفيز"بأن التنظير الوظـــيفى يكـــاد أن يتطابق مع التنظير السوسيولوجى ذاته . وقد تحقق ذلك بسبب استيعاب الاتجاه الوظيفى للإنجازات التى حققتها الأنثروبولوجيا وعلم الاجـــتماع فـــى كـــل مـــرحلة من مراحل التطور. فقد استوعب من ناحية الإنجـــازات التى توصلت إليها الأنثروبولوجيا استنادا إلى الدراسات الميدانية الـــتى أجرتها فى نطاق المجتمعات البدائية حيث استوعبت إسهامات التنظير التطورى الانتشارى إضافة إلى التوصل إلى مقولة الكلية والتكامل باعتبارها انعكاســـاً لواقـــع المجتمعات البدائية والتفاعل الحادث فى إطارها . وحينما غيرت الأنثروبولوجيا سياق اهتمامها من المجتمعات البدائية إلى المجتمعات المـــتقدمة لتدرس ظواهرها بذات المنهج والأدوات التى طورتها فى دراسة المجـــتمعات البدائـــية ، انـــتقل الاتجاه الوظيفى بصورة موازية ليعيد إنتاج مقولاته فى نطاق المجتمعات المتقدمة .

من ناحية ثانية فقد توازى تطور الاتجاه الوظيفى مع تطور التنظير فى علم الاجتماع، وإذا كانت الوظيفية فى إطار اهتماماتها الأنثروبولوجية قد تمكنـــت مـــن التطور على الجانب المنهجى، فحققت تقدماً كبيراً فى تطوير مداخـــل ومـــناهج وأدوات البحـــث المـــيدانى ، فإنهـــا فى نطاق اهتماماتها السوســـيولوجية اهتمت بتطور القضايا والنماذج والأنساق النظرية المجددة . وإذا كانـــت الوظيفية الأنثروبولوجية فقد لملمت حقائقها المنهجية من روافد

التنظـــير الأنثروبولوجي ، التطورى والانتشارى ، فى تداخله مع الدراسات الحقلية.

وبـــنفس المـــنطق تطـــور التنظير الوظيفى على توازى وتداخل مع التنظـــير الفلسفى الذى شكل قاعدة للتنظير السوسيولوجى وأساساً لتصوراته، وإذا كـــان ســـان سيمون وأوجست كونت قد أكدا على ضرورة تأسيس علم يدرس المجتمع فى كليته، باعتبار أن المجتمع هو الوحدة الأشمل للدراسة فإن هربرت سبنسر قدم التصور العضوى نظرياً لكى ندرك على أساسه المجتمع باعتـــباره كلا، حيث استند الاتجاه الوظيفى إلى ذلك فى لملمة كلية المجتمع، وإمكانـــية خضـــوع المجـــتمع للدراسة العلمية التى تيسر اكتشاف القوانين الضـــابطة لتفاعله، فى حالات الاستقرار والتغير، بحيث جاء دوركيم ليشكل الساحة العقلية التى تفاعل على ساحته ما تجمع للتنظير الوظيفى من حقائق، حيـــث استكمال بعض الإجراءات المنهجية لعلم الاجتماعى التى نال التحليل الوظيفي حظا منها، إضافة إلى أنه أهل كلية النسق الاجتماعى الواقعى ليرث التصور العضوى للمجتمع، إضافة إلى تطويره لأنماط المجتمعات، والطريقة التى تتساند من خلالها عناصر كل نمط لتشكل بناء متكاملاً ثم الأسلوب الذى يتغـــير به النمط البنائى إلى نمط آخر، وبذلك استكمل الاتجاه الوظيفى بنيته الـــنظرية، واســـتمر التراكم يتحقق فى إطاره من خلال الزواج المتتابع بين الإنجـــازات علـــى صـــعيد الدراســـات الحقلية وتطوير التصورات النظرية المجـــردة، بحيث يمكن القول بأن الاتجاه الوظيفى قد استكمل بنيته النظرية وإجراءاته المنهجية على الأرض الأدبية، بحيث أصبح كياناً نظرياً متماسكاً له هويته التصورية التى تفضله عن الأطر النظرية الأخرى.

وقـــد كان من الطبيعى أن ينتقل الاتجاه الوظيفى مصاحباً انتقال علم الاجتماع إلى هناك، وفى إطار السياق الأمريكى حقق الاتجاه الوظيفى ثلاثة إنجـــازات هامة، وقد وقع الإنجاز الأول على الصعيد التصورى فى أعقاب أزمة الثلاثينيات، حينما طور تالكوت بارسونز ما يسمى بالنظرية "الكبرى أو الشاملة Grand Theory" حيث رأى أن يعمل على تطوير التنظير الوظيفى بـــأقوى مـــا يكون وحتى الحدود القصوى ليؤسس إطاراً تصورياً استند إلى المفاهيم والقضايا التى أنجزتها العلوم الإنسانية السابقة عليه، وبخاصة علوم الأنثروبولوجـــيا، والنفس والاجتماعى، بحيث يصبح هذا الإطار التصورى الشـــامل قادراً على تحليل التفاعلات الحادثة فى الأبنية الاجتماعية الواقعية بغـــض النظر عن مرحلة التطور التى بلغتها، ولعظمة هذا الإطار وإمكانياته العالـــية نجده قد احتوى على عديد من النظريات العلمية الاجتماعية كنظرية الفعـــل الاجتماعى، ونظرية النسق الاجتماعى ونظريته فى متغيرات النمط، وقـــد كـــان التنظـــير الذى قدمه تالكوت بارسونز شامخاً، بحيث كاد إطاره الـــنظرى أن يكون الإطار التفسيرى الموجه لغالبية التحصيلات التى تتم فى نطاق علم الاجتماع وحتى الآن.

وتتشكل النقلة الثانية من الإسهامات التى قدمها روبرت ميرتون فى إطـــار تطويـــر التحليل الوظيفى، حيث قدم روبرت ميرتون مراجعة شاملة لتراكم المعرفة الوظيفية، بحيث طور الكفاءة العلمية للتنظير الوظيفى بحيث امتلاك القدرة على تطوير فهم علمى لمختلف أنماط الأبنية الاجتماعية بغض الـــنظر عن طبيعة التفاعلات الحادثة فيها، وعلى هذا النحو استطاع التنظير الوظيفى التعامل مع قضايا التغير والصراع بنفس الكفاءة التى تعامل بها مع قضـــايا الاســـتقرار والتوازن، بحيث ساعد ذلك على توسيع آفاق المساحات

الـــتى يمكـــن أن يتعامل معها التنظير الوظيفى، بالإضافة إلى ذلك فقد طور روبـــرت مـــيرتون التحليل الوظيفى على المستوى المنهجى بتقنين إجراءاته المنهجية، بحيث يصبح التحليل الوظيفى ميسراً من الناحية النظرية والمنهجية للباحثين فى علم الاجتماع يستخدمونه بسهولة ويسر فى فهم لمختلف ظواهر ومشـــكلات الواقـــع الاجتماعى، وليس قاصراً على استخدام الرواد العباقرة وحدهـــم، وبذلـــك نســـتطيع القول بأن النقلة العظيمة التى قدمها ميرتون فى تطور الاتجاه الوظيفى أطلقته من أسر وقيود الصفوة من العلماء ليصبح فى متـــناول جمهـــور الباحثيـــن، يتعاملون مع الواقع من خلاله، ويقدمون فهما لمختلف جوانبه وظواهره، وعلى هذا النحو قدم روبرت ميرتون تطويراً فى بنـــية الاتجاه الوظيفى بحيث سوف يشكل هذا التطوير مدخلاً لتراكم طبقات معرفـــية فـــى بنـــية هذا الاتجاه بحيث تزيد من كفاءة وتقترب به من مكانة الـــنظرية العامـــة فى علم الاجتماع الأمر الذى يساعد على تأكيد علمية هذا العلم.

وتتصـــل النقلة الثالثة فى تطور التنظير الوظيفى من خلال الاستفادة مـــن الطاقات التفسيرية لاتجاهات تنظير مختلفة أو مقابلة، وإذا كان روبرت ميرتون قد استطاع تطوير التحليل الوظيفى ليستوعب مفاهيم ومتغيرات عدم التكامل وعدم التوازن وتنوع الأداء الوظيفى، إضافة إلى التأكيد على مفهوم المعوقات الوظيفية وهو التطوير الذى فتح أمام التحليل الظيفى آفاقاً تفسيرية واسعة وعميقة، فإن تطور التحليل الوظيفى قد نقل إلى بنيته إحدى المقولات الهامـــة فـــى التنظـــير والتحليل الماركسى، وهى المقولة التى تتصل بحالة الـــتفاعل بين المتغيرات، ذلك أنه إذا كان الاتجاه الوظيفى قد أكد على تساند المتغـــيرات، وجماعية المتغيرات المسببة والمنظمة للتفاعل الاجتماعى، مع

تباين أوزانها النسبية فى هذا الصور، وإذا كانت النظرية الماركسية قد أكدت على فاعلية البناء التحتى وقدرته على تشكيل متغيرات البناء الفوقى، وبذلك منحت المتغيرات الاقتصادية استقالا أكثر وفاعلية أعلى مقارنة بالمتغيرات الأخرى، فقد طور الاتجاه الوظيفى هذه المقولة لديه، حينما أكد على إمكانية أن يطور أى من مكونات النسق درجة أعلى من الاستقلال فى بعض الحالات بالنظر إلى العناصر الأخرى، بل ويحاول إعادة تشكيلها وفق طبيعته، غير أنه تجاوز التحليل الماركسى حينما رفض قصر إمكانية الاستقلال على المتغيرات الاقتصادية، واستبدل ذلك بإمكانية أن يحقق أى من مكونات درجة أعلى من الاستقلال بالنظر إلى المكونات الأخرى ليعيد تشكيلها وفق طبيعته، ذلك يعتمد بطبيعة الحال على النموذج البنائى للمجتمع من ناحية، ومن ناحية أخرى على الموارد الفرعية المتاحة لكل مكون من مكونات النسق.

والآن نحن على وشك نقله رابعة يسعى الاتجاه الوظيفى إلى تطويرها، حينما يسعى إلى الخروج بالنظرية الاجتماعية من مأزقها الذى تواجهه فى عصر العولمة، حيث يعمل التنظير الوظيفى فى مواجهة عملية التفكيك النظرى والواقعى إلى استعادة الرؤية الشاملة لأطره التطورية بالعمل على تطوير تصور نسقى عالمى يحتوى على مستويات عديدة من الأنساق الفرعية، قد يقوى بعضها وقد يضعف آخر، اعتماده إلى طبيعة السياق العالمى والفرعية، واعتماداً كذلك على موارده المادية والمعنوية، لقد كانت بدايات تصور هذا النسق العالمى قائمة بصورة جنينية فى تصورات الرواد العظام للاتجاه الوظيفى، قائمة فى نهاية مؤلف تقسيم العمل الاجتماعى لإميل دوركيم، كما هى قائمة فى مؤلف النسق الاجتماعى لعالم الاجتماعى

الأمريكى تالكوت بارسونز، وإذا تمكن الاتجاه الوظيفى من إنجاز هذه النقلة فسوف يحافظ على الطاقة العلمية لعلم الاجتماع فى مواجهة نزعات التفكيك وأساليب الحكى والهبوط بممارسة العلم إلى تفاعلات الحياة اليومية المباشرة التى قد تقدم فهما مؤقتاً وعابراً غير أنها تعكس عن إدراك الحقيقة الاجتماعية فـــى جوهـــرها وليس تجلياتها كما نلمسها فى تفاعلات الحياة اليومية، ومن الطبيعى أن يساعدنا إدراك الحقائق الاجتماعية فى جوهرها إلى الوصول إلى القوانيـــن الضـــابطة لـــتفاعلات الحياة اليومية فعالمنا منظم تحكمه القوانين، وانـــتظامه وفـــق هذه القوانين بشكل أساس استمراره، وعلينا أن نكون على يقين بذلك.

علـــى هذا النحو كان تطور الاتجاه الوظيفى، ونأمل أن يتوفر جهدنا العلمى فى الفترة المقبلة –إذا كان ثمة فسحة من عمر– على تسجيل وتحليل متضمنات هذه الانتقالة الرابعة.

والله الموفق أولاً وأخيراً

مدينة الرحاب

أكتوبر

٢٠٠٥

الفصل الأول

الاتجاه الوظيفى فى علم الاجتماع

بعض الاعتبارات الوظيفية

يعتبر الاتجاه الوظيفى من الاتجاهات النظرية التى لاقت قبولاً واسعاً من غالبية الباحثين فى علم الاجتماع والعلوم الإنسانية الأخرى، وذلك باعتباره الاتجاه النظرى الذى تبلور كمدرسة ضمت بداخلها مجموعة من النماذج والنظريات، التى ظهرت كنتيجة للتراكم العلمى الذى تحقق بفعل الإبداعات النظرية لبعض المفكرين من ناحية، وكذلك بفعل تعريض قضايا هذا الاتجاه النظرى للبحث الواقعى لاختبار صحتها، الأمر الذى يوفر معايير القبول العلمى لهذه الفرضيات النظرية .

بالإضافة إلى ذلك فإنه لا يمكن نسبة الاتجاه الوظيفى لمفكر أو باحث بعينـــه، ولكنـــنا نلاحـــظ أن هذا الاتجاه كان حصيلة إسهامات كم هائل من الباحثيـــن، الذيـــن انتموا إلى مراحل تاريخية متباينة . حيث حاول كل منهم تأمل واقعه بما تيسر من المفاهيم أو المقولات الوظيفية التى تراكمت حينئذ، الأمر الذى ساعد على تحقيق التراكم المتتابع لمفاهيم وتصورات هذا الاتجاه مـــن ناحية، ومن ناحية أخرى تراكم النقد والتصحيح الذى واكب طرح هذه المفاهيم والتصورات . الأمر الذى أدى إلى تصحيحها وتعديلها على المستوى النظرى والمنطقى، إضافة إلى التصحيح الذى تحقق نتيجة للاستفادة من هذه المقولات

– باعتــبارها فرضيات– فى توجيه كثير من البحوث الواقعية التى أجريت فـــى سياقات اجتماعية متباينة، ومن ثم تعديل هذه المقولات أو تطويرها أو الإبقاء عليها إن كانت صحيحة وفعالة.

وقد كان للاتجاه الوظيفى علاقته بنظم عقلية عديدة ، الأمر الذى أدى إلى انتشاره وبروز فاعليته على مساحة واسعة من التفكير الإنسانى ، إذ نجد أن هناك مجموعة من العلوم التى أسهمت فى تطوير هذا الاتجاه . فمن ناحية نجـــد أن هذا الاتجاه قد تطور فى علم الاجتماع من خلال إسهامات مفكرين رواد نذكر منهم أوجست كونت ، هربرت سبنسر ، إميل دوركيم ، حيث قدم كـــل مـــنهم إسهاماته وتطويراته لعديد من المقولات الوظيفية . ومن ناحية أخـــرى نجد أن علم الأنثروبولوجيا ، وهو العلم الذى يهتم بإجراء الدراسات الحقلية فى نطاق المجتمعات البدائية – خاصة فى مرحلة البدايات الأولى – قـــد ساهم هو الآخر فى تطوير عديد من المقولات والتصورات الوظيفية من خـــلال إســـهامات كل من برنسلاو مالينوفسكى ، وراء كليف براون وإيفانز بريتشـــارد وغيرهم . حيث قام كل منهم بالدراسات الميدانية التى حاول من خلالها اختبار بعض الفرضيات أو التصورات الوظيفية، أو أن هذه الدراسات قد وجهت منذ البداية بالإطار الوظيفى، الأمر الذى أضاف قدراً كبيراً الثراء إلى بناء هذا الاتجاه النظرى (١) .

بالإضـــافة إلـــى ذلك هناك مجموعة من العلوم التى شهدت تطبيقات للتحلـــيلات والتفســـيرات الوظيفـــية فى إطارها . من هذه العلوم نذكر علم السياســـة وعلـــم الاقتصـــاد وعلم النفس، حيث أجريت فى إطارها البحوث والدراســـات التى وجهت بفرضيات الإطار الوظيفى . حقيقة أن أى من هذه

العلـــوم لـــم يســـهم بصورة مباشرة فى تأسيس أى من المقولات الوظيفية ، باستثناء علم النفس الذى اعتمد بارسونز على بعض مقولاته فى بناء نظريته العامـــة عن الفعل الاجتماعى ، إلا أنها لعبت دوراً هاماً وأساسياً فى اختبار صـــدق الفرضـــيات الوظيفية، ومن ثم تأكيدها ، أو نفى هذا التأكيد والإبقاء عليها فى مستواها الافتراضى، حيث ساعد ذلك بدوره فى دعم بناء وفاعلية الاتجاه الوظيفى.

ونتـــيجة لهـــذه الحـــركة التاريخية التى شملت مساحات واسعة لقى الاتجاه الوظيفى قبولاً باعتباره اتجاهاً نظرياً شاملاً يحتوى بداخله على عديد مـــن الـــنماذج والأطر النظرية المتنوعة التى قد تختلف حول بعض القضايا الـــنظرية، أو قـــد تخـــتلف فـــيما يتعلق بزاوية الاقتراب لفهم الموضوعات والظواهر الواقعية . إلا أنها تتفق جميعها حول بعض القضايا الأساسية التى تشـــكل أســـاً مشـــتركة متفقاً عليها، وهى القضايا التى تشكل بناء الاتجاه الوظيفى المعاصر (٢).

ولتوضيح ذلك فإننا سوف نعرض لثلاثة أبعاد رئيسية تساعدنا على فهـــم الاتجـــاه الوظـــيفى، حيث يتمثل البعد الأول، فى استعراض التيارات الفكرية والأحداث الواقعية التى شكلت الروافد التى تأسس بناء على قضاياها الاتجاه الوظيفى ، بينما نركز فى نطاق البعد الثانى على المقولات الأساسية التى تشكل بناء الاتجاه الوظيفى فى علم الاجتماع . ومن خلال البعد الثالث . تقـــدم تقويماً لمكانة الاتجاه الوظيفى فى بناء علم الاجتماع المعاصر، إضافة إلى الرد على بعض الانتقادات التى وجهت إليه.

من الثابت أن الاتجاه الوظيفى قد شغل مساحة كبيرة من اهتمام علماء الاجتماع وباحثيه ، حيث كان موضع حوار دائم لنحو قرنين من الزمان، وكانت مضامين الحوار إيجابية حينا وسلبية فى أحيان أخرى . وبغض النظر عن طابع الحوار وتنوع موضوعات اهتمامه ، فإنه يمكن اعتبار ذلك مؤشراً على أهمية هذا الاتجاه من حيث فاعلية فى توجيه البحث الاجتماعى ، وهى الأهمية التى يمكن إدراكها بالنظر عدة اعتبارات . حيث يتمثل الاعتبار الأول فى استناد الاتجاه الوظيفى إلى أصول نظرية قوية ، بحيث تشكلت قضاياه نتيجة لتفاعل تيارات فكرية متقاربة حيناً ومتناقضة أحياناً . إذ نجد مثلاً أن الاتجاه الوظيفى قد أخذ من الفلسفة الوضعية قدر ما أخذ من الفلسفة المثالية، هذا بالإضافة إلى استعارته لبعض المفاهيم أو التصورات من التفكير العضوى الذى قدمه هربرت سبنسر، إلى جانب أن كثيراً من فرضيات الاتجاه الوظيفى تشكلت كرد فعل للفكر النفعى . حيث شكل تنوع الروافد الفكرية ظرفاً ملائماً لكى يقوم الاتجاه الوظيفى بأكثر عمليات التأليف قوة وفعالية بين قضايا هذه التيارات الفكرية . الأمر الذى شكل هذا الاتجاه باعتباره حقيقة منبثقة عن تفاعل هذه التيارات الفكرية . غير أنه ككل الحقائق المنبثقة، امتلك خصائص وطبيعة جديدة لا يمكن ردها إلى روافده الفكرية المكونة (٣) .

ويشـــير الاعتبار الثانى إلى أنه برغم أن الاتجاه الوظيفى تشكل من ناحية نتيجة للتأليف بين مفاهيم وتصورات تيارات فكرية متنوعة ومتناقضة، فإن بدايات نشأته وتطوره استندت كذلك إلى الدراسات الحقلية والميدانية التى أجراها كثير من الباحثين الأنثروبولوجيون حينئذ، كتلك التى أجراها برنسلاو

مالينوفسكى فى جزر التروبرياند أو التى أجراها راد كليف براون فى جزر الأندامـــان أو إيفانز بريتشارد عن النوير فى السودان، أو دراسات ليش عن الأنساق السياسية الأفريقية .

وفـــى هذا الإطار فإن ارتباط الاتجاه الوظيفى بالدراسات الحقلية قد تحقـــق وفقـــاً لبعديـــن ، الأول أن الاتجــــاه الوظيفى ظهر أساساً كرد فعل للاتجاهـــات الأنثروبولوجـــية الســـابقة عليه (التطورية، والانتشارية)، وهى الاتجاهـــات الـــتى وجهت كثير من الدراسات الأنثروبولوجية وإن كانت قد عجزت عن تقديم تحليلات أو تفسيرات مقننه لبعض الوقائع أو الظواهر فى المجـــتمعات البدائـــية . بيـــنما يتصـــل البعد الثانى بالإثراء الذى تحقق عن الدراسات التى أجريت موجهة بالإطار الوظيفى ذاته، حيث لعبت الدراسات الحقلـــية بـــتوجهاتها المتـــنوعة دوراً أساســـياً فى تطوير كثير من المفاهيم والتصورات الوظيفية.

ويتصـــل الاعتبار الثالث بخضوع الاتجاه الوظيفى لنوع من التطور الداخلـــى الذى استند إلى مراجعة نقدية قام بها رواده وباحثوه على المستوى التصـــورى أو المـــنهجى، نذكـــر مـــنهم على سبيل المثال روبرت ميرتون وكـــنجزلى ديفـــيز . حيث قدم روبرت ميرتون مراجعة للمقولات الأساسية للاتجـــاه الوظيفى على المستوى التصورى والمنهجى، وكذلك على المستوى الأيديولوجـــى . وهى المراجعة التى أكسبت الاتجاه الوظيفى عمقاً وقوة ، إذ نجده على المستوى النظرى قد رفض مقولة الوظيفة الشاملة التى أكد عليها عـــالم الأنثروبولوجـــيا برنسلاو مالينوفسكى، وأحل محلها إمكانية أن يكون الأداء الوظـــيفى ميســـراً Eu-Functional أو أداء وظيفـــياً معوقاً Dys

Functional إضافة إلى تأكيده لتضمن الأداء الوظيفى لمستويين، المستوى الظاهـر والمسـتوى الكامن . إلى جانب قوله بالبدائل الوظيفية، الأمر الذى أثرى الاتجاه الوظيفى على المستوى التحليلى والتفسيرى . (٤)

هـذا إلـى جانب محاولته تخليص الاتجاه الوظيفى من الاتهام الذى يؤكد أنه ذو نزعة محافظة من خلال تأكيده على إمكانية أن يستند النسق إلى عـدم التكامل بدلاً من التكامل، وإلى عدم التوازن بدلاً من التوازن . الأمر الـذى خلـص مـنه إلى إمكانية أن يلعب الاتجاه الوظيفى دوراً أيديولوجيا راديكالـيا، مثلما هو متهم بأنه يلعب دوراً أيديولوجيا محافظة (٥) ، بالإضافة إلـى ذلك فقد كان العالم الوظيفى **كنجزلى ديفيز** هو الذى دق الأجراس من خطر توسيع نطاق الاتجاه الوظيفى وتضمين كل شئ فيه حتى ليكاد يتطابق مـع علـم الاجـتماع ذاته، وهى الحالة التى تفرض علينا ضرورة إجراء مـراجعة أساسـية له بهدف تحديد مقولاته الأساسية (٦) ، إلى جانب ذلك فقد حدثـت مراجعات موازية على مستوى الدراسات الميدانية الحقلية، تلك التى أجريت فى سياقات اجتماعية متنوعة، قدمت فى بعض الأحيان تصورات أو قضايا جديدة، وفى أحيان أخرى صححت أو عدلت بعض المقولات القائمة .

ويشـير الاعتـبار الرابع إلى طبيعة التفاعل الذى حدث بين الاتجاه الوظـيفى مـن ناحـية والاتجاهات النظرية الأخرى من ناحية ثانية خلال المـراحل التاريخية المتعاقبة، ففى المرحلة الكلاسيكية طور الاتجاه الوظيفى حـواراً مع الأطر النظرية التى انطلقت من الماركسية، والتى وجهت سهام الـنقد إليه حول عجزه عن إدراك ظواهر عدم الاستقرار الاجتماعى كالتغير والصـراع، وهـى الاتهامـات الـتى أكد روبرت ميرتون (٧) ، وتالكوت

بارسونز[٨] علـى امتلاك الاتجاه الوظيفى القدرة التصورية التى تيسر له التعامل بيسر مع مثل هذه الظواهر . وقد تكرر الحوار فى المرحلة الوسيطة من تاريخ النظرية الاجتماعية ، حيث تجد ذلك فى الاتهامات التى وجهها س .رايت ميلز[٩] وجورج هومانز – الوظيفى سابقاً [١٠] إلى الاتجاه الوظيفى، وكذلك بعضاً من الحوار الدائر الآن بين ما بعد الحداثة والحداثة . حيث كان الاتجاه الوظيفى يسعى دائماً إلى استيعاب هذه الانتقادات وتطوير المقولات القادرة على تجاوزها الأمر الذى اكتسب معه درجة عالية من الفاعلية والقوة على المستوى التحليلى أو التفسيرى، ومن ثم فإذا كان إرفنج زايتلن قد رأى فى كتابة الأيديولوجيا والنظرية الاجتماعية أن النظرية الاجتماعية بنماذجها النظرية المتتابعة ليست إلا نوعاً مع الحوار مع "شبح كارل ماركس" فإننا نعتقد أن هذا القول ينطبق بأقوى ما يكون على البنائية الوظيفية، حيث أصبحت تشكل المرجعية التى تناقش بالنظر إليها مختلف نماذج التنظير السوسيولوجى فى علم الاجتماع، وهى الحالة التى أدت إلى التماسك القوى لبناء الاتجاه الوظيفى فى علم الاجتماع .

ويتعلق الاعتبار الخامس بالدور الأيديولوجى الذى لعبه الاتجاه الوظيفى فى علم الاجتماع، باعتباره، وبخاصة الإطار البارسونزى شكل الدفاع النظرى عن النظام الرأسمالى فى مواجهة الماركسية فى المرحلة الكلاسيكية، ثم بعد ذلك فى مواجهة قوى اليسار . وقد بدأ هذا الدور الأيديولوجى للاتجاه الوظيفى أثناء فترة الحرب الباردة بين القوى الاشتراكية ممثلة فى الاتحاد السوفيتى [١١] قبل انهياره . وقد ساعد هذا الدور الأيديولوجى الذى قام به الاتجاه الوظيفى – ولو أنه خارج نطاق الاهتمام

الأكـــاديمى –علـــى إشعال جذوة الحماس الذى أدى إلى ارتباط مجموعة من الباحثين به . وهو الارتباط الذى اختلط فيه الجهد والوعى العلمى والأكاديمى للباحث بالعواطف والمشاعر الإنسانية للإنسان، الأمر الذى ساعد فى النهاية علـــى تطوير كثير من المقولات والعمل دائماً على مراجعتها وتنميتها، حتى يصـــبح الاتجـــاه الوظـــيفى – مـــن الناحـــية العلمية– قاعدة صلبة للدفاع الأيديولوجـــى . وقد كان من الطبيعى أن تؤدى هذه الجهود والتصورات إلى مزيد من التطور فى البناء النظرى للاتجاه الوظيفى.

لهذه الاعتبارات السابقة أصبحت البنائية الوظيفية بناء نظرياً متكاملاً مـــن حيـــث كفاءته الأكاديمية، وكذلك من حيث قدرته على توجيه عمليات البحث الاجتماعى فى مستوياته ومراحله المختلفة حتى الوصول إلى مجموعة من التعميمات التى تشكل حلقة الصلة بين النظرية والبحث الاجتماعى.

ذلـــك يدفعنا إلى طرح سؤال يتعلق بماهية الاتجاه الوظيفى، للإجابة على هذا السؤال فإننا نعرف الاتجاه الوظيفى بداية بأنه "الاتجاه الفكرى الذى يهـــتم بتحليل الظواهر الاجتماعية والثقافية بالنظر إلى الوظائف التى تؤديها فـــى النسق الاجتماعى والثقافى . حيث يدرك الاتجاه الوظيفى باعتباره نسقاً يـــتكون مـــن مجموعة من الأجزاء المتداخلة أو التى بينها علاقات وبعضها الـــبعض . ونظراً لأنه لا يمكن لأى جزء أن يجب فى عزلة عن الكل الذى يحـــتويه أو يتضمنه، فإن التغير فى أى من أجزاء الكل ينظر إليه –ارتباطاً بذلك– باعتباره يؤدى فى العادة إلى انهيار التوازن الذى كان قائماً . ومن ثم فـــإن هذا التغير يؤدى بدوره إلى تغيرات فى الأجزاء الأخرى للنسق، أو قد تـــؤدى . إذا لم تكن هذه التغيرات محدودة . إلى نوع من إعادة تنظيم النسق

ككـل، وقـد تحققت هذه الرؤية النسقية للاتجاه الوظيفى، نظراً لاستناده فى نشـأته وتطـوره إلـى نمـوذج النسق العضوى الذى كان قائماً فى العلوم البيلوجية" (١٢) .

ونظـراً لأن الاتجـاه الوظـيفى يهـتم بالخصـائص العامة للبناء الاجـتماعى، وكذلـك بالطبـيعة العامة للنظم الاجتماعية، فإننا نجد أن هذا الاتجـاه يتمـيز بالـنظرة السوسـيولوجية الشاملة Macro ، حيث نجد أن الوظيفييـن فـى تحليلهم للنسق الاجتماعى وفقاً لهذا المستوى يؤكدون على العناصر الجوهرية التالية :

١- أن المجتمع يشكل كلا متماسكاً يتميز بالتكامل بين عناصره المكونة من ناحية ، وبالتوازن القائم بين هذه العناصر أو الأجزاء من ناحية أخرى ، بحيث يساعد تصور التكامل والتوازن على هذا النحو على إدراك الكلية النفسية . وهى الحقيقة التى تنبثق عن تفاعل الأجزاء المترابطة فى حالة مـن التساند ، هذه الكلية وإن كنا ندركها بإعتبارها حقيقة منبثقة أو تالية على وجود الأجزاء، إلا أنها فى حقيقة الأمر تعتبر شرطاً أساسياً مسبقاً لوجود هذه الأسباب، بل هى فى بعض جوانبها علة وجودها.

٢- التساند بين أجزاء النسق الاجتماعى، وهو التساند الذى يتحقق من خلال العلاقات المتبادلة بين هذه الأجزاء وبعضها البعض . بالإضافة إلى ذلك يعتمد هذا التساند على تباين الأداء الوظيفى الذى يؤديه كل جزء أو نظام داخل بناء النسق الاجتماعى بالنسبة للنظم الاجتماعية الأخرى من ناحية، وبالنسبة لبناء النسق ككل من ناحية أخرى.

٣- يوجـــد النسق فى حالة عادية دائمة . وهى الحالة التى يكون النسق فى إطارهـــا مـــتوازناً، ويمكن مقارنة هذه الحالة بالحالة الصحية أو العادية للكائـــن العضـــوى البيلوجى، وقد تهتز حالة التوازن هذه بفعل عوامل داخلية أو خارجية، فإذا اهتز التوازن فإن النسق يمتلك عادة آليات إعادة التنظـــيم والـــرجوع مـــرة أخرى إلى حالة التوازن، وهو الوضع الذى اصـــطلح علـــى تســـميته فى تنظير الاتجاه الوظيفى بالتوازن المتحرك Moving Equilibrium أو الـــتوازن الديـــنامى Dynamic Equilibrium.

٤- فـــى حالـــة اهـــتزاز توازن النسق بفعل عوامل داخلية أو خارجية، فإن الاتجاه الوظيفى يهتم عادة بالأسلوب الذى بواسطته نستطيع كل جزء من النسق الخضوع لحالة من إعادة التنظيم حتى يمكن الرجوع بحالة النسق إلـــى حالـــته الســـابقة أو العادية ، وإن كان ذلك يتحقق وفق أساس أو مســـتوى جديد . وفى العادة يحدد قدر التوازن المطلوب استعادته ، قدر إعادة التنظيم المطلوب إنجازه . فإذا كان التوازن الذى اهتز محدوداً فإن إعادة التنظيم التى يحتاجها النسق تصبح محدودة . بينما إذا كان اهتزاز الـــتوازن كبيراً فإن عملية إعادة التنظيم تصبح شاملة، وهو الأمر الذى يشـــير إلـــى الجهـــد الذى يبذله النسق لتحقيق التوازن فى حالة حدوث تغيرات جزئية لإعادة التنظيم أو حدوث تغيرات راديكالية وشاملة.

٥- أن عملية إعادة التنظيم تعتبر من العمليات الهامة من وجهة نظر الاتجاه الوظـــيفى . وقد تكون عملية إعادة التنظيم هذه ذات طابع بنائى، حينما يدور التعديل فى إطار الشكل البنائى للوحدة التى تشكل جزءاً من البناء

أو النسـق (كـتحول العائلة الممتدة إلى نووية) أو أن إعادة التنظيم قد تتـناول الأداء الوظيفى للوحدات المشكلة للبناء الاجتماعى أو هما معاً . وفـى العـادة تهـدف عملية إعادة التنظيم هذه إلى تحقيق توازن جديد للنسق، وقد تتم هذه العملية بسهولة ويسر، وفى بعض الأحيان قد تصبح عملية استعادة التوازن صعبة تتخللها تمزقات عديدة للنسيج الاجتماعى .

٦- فـى تحلـيل الاتجاه الوظيفى للنسق الاجتماعى الذى يسعى إلى استعادة توازنـه، أو يعمل من أجل الحفاظ على بقاء هذا التوازن، فإننا نجد أن الوظيفيين يميلون إلى الاهتمام بالقيم المشتركة أو المعايير المتفق عليها عمومـاً، وهـى القـيم والمعايير التى تحدد الحالة المرغوبة، وفى هذا الإطار تشكل القيم المشتركة والمعايير المشتقة عنها مفهوماً محوريا(١٣).

إذ يعـنى الاتفـاق القـيمى فى هذه الحالة أن الأفراد سوف يكونون ملـتزمون أخلاقـياً بمجتمعهم، وارتباطاً بذلك يعتبر التأكيد على القيم البعد الـثانى الأكـثر أهمية بالنسبة للاتجاه الوظيفى . حيث يتمثل البعد الأول فى التأكـيد علـى تساند أجزاء النسق وميله الدائم لاستعادة التوازن . ومن هذه الناحـية نجـد أن الاتجـاه الوظـيفى على تناقض واضح مع المنظورات السوسـيولوجية الأخرى كنظرية الصراع . فعلى حين يؤكد الاتجاه الوظيفى علـى وحـدة المجتمع، وعلى ما يشترك فيه أعضاء المجتمع عموماً . نجد تأكـيد مـنظور الصراع على الانقسامات داخل المجتمع، وعلى الصراعات التى تظهر نتيجة لسعى البشر وراء تحقيق مصالحهم المادية المختلفة (١٤).

المراجع

1- **Demerath III, N.S. :** Synechodo and structural Functionalion (in) Demerath III, N. S. & Richarel Peterson (ed) System Change and Conflict, the free, Press, London, 1962, P.63.

2- **Davis, Kigisley :**

٣- **على ليلة**، البنائية الوظيفية فى علم الاجتماع "الرواد" المكتبة المصرية للطبع والنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، ٢٠٠٢، ص٩ .

4- **Turner, Janathan. H. :** The Structure of Sociological Theory, the Dorsey, Homewood, Illinois, 1978, PP.76-77.

5- **Merton, R.K. :** Social Theory and Social Structure.

6- **Kingisley Davis :** Op. Cit., P.

7- **R.K. Merton** : Op. Cit., P.

8- **Parsons, T.** : The Social System. The free, Press, Glencoe, Illinois, 1952.

9- **Mills, C. Wright :** The Sociological imagination, Grove Press, New York, 1961, P.

10- **Homans G. :** Structural, Functional and Psychological Theories (in) N.S. Demerath III & R. P. : Op. Cit., P.

11- **Gouldner, Alvin :** The coming crisis of west ern sociology, Henman, London, 1971.

12- **Kingisley Davis :** Op. Cit., P.

13- **Jonathan Turner :** Op. Cit., P.83.

14- **Talcott Parsons :** Op. Cit., P.143

الفصل الثانى

الإطار المعرفى للإتجاه الوظيفى فى علم الاجتماع

لفهم المقولات الأساسية التى يتشكل منها بناء الاتجاه الوظيفى فى علم الاجتماع فإنه من الضرورى أن نعرض للتيارات الفكرية السابقة عليه، والتى نقل عنها بعض مفاهيمه وتصوراته . غير أننا قبل نعرض لهذه الجذور الفكرية، فإن لنا ثلاث ملاحظات أساسية . وتتمثل الملاحظة الأولى فى تعدد التيارات الفكرية التى أخذ عنها الاتجاه الوظيفى، وهو التعدد الذى وصل إلى حد التناقض . مثال على ذلك التناقض الذى كان قائماً بين الفلسفة الوضعية التى تخلع على الواقع ومعطياته نوعاً من التأكيد والاهتمام، وبين الفلسفة المثالية التى تخلع عنه كل قداسه او احترام . فبرغم تناقض الرؤية بينهما نجد أن الاتجاه الوظيفى قد استوعب المفاهيم أو المقولات التى كانت موضع اتفاق بينهما، تلك التى كانت تقع فى منطقة الوسط من متصل الاستقطاب، كمفهوم "الكلية" مثلاً.

وتشـير الملاحظـة الثانيـة إلى أن الاتجاه الوظيفى وأن أخذ بعض مفاهيمه وتصوراته عن الاتجاهات الفلسفية السابقة، فإننا نجده قد جرد كثيراً مـن مفاهيمه وتعميماته عن الدراسات الواقعية والحقلية التى أنجزت فى ظل تـيارات فكـرية أخرى، كالفكر التطورى والفكرى الانتشارى فى إطار علم الأنثروبولوجيا . إضافة إلى الدراسات الوظيفية التى أجريت على المجتمعات البدائية وقت أن كانت المفاهيم الوظيفية ما تزال فى مرحلة البداية والتشكل . بيـنما تؤكد الملاحظة الثالثة إلى أن تبلور الاتجاه الوظيفى قد تحقق لمواجهة العجـز التصورى والتفسيرى الذى واجهته التيارات الأنثروبولوجية السابقة

علـيه . كذلك العجز الذى واجهه الاتجاه التطورى فيما يتعلق بمسألة "البقايا Survivals"، أو ذلـك العجـز الـذى واجهه الاتجاه الانتشارى فيما يتعلق بسقوط الكلية من رؤيته . أو عجز الاتجاه النفعى عن إدراك وجود المجتمع فى عالم يرى أنه يتكون فقط من الأفراد الذين لهم سلوكهم الذى ينشد المنفعة الذاتية فى تفاعلهم مع بعضهم البعض (١) .

ذلك يعنى أن الاتجاه الوظيفى تولد عن تناقضات عديدة، تناقض بين التنظـير الـذى يصـل إلى حد التفلسف، وبين الدراسات الحقلية التى ينظر بعضها إلى التصورات العقلية باعتبارها عبثاً وإضاعة للوقت . كذلك تناقض بين التنظير الذى يخلع كل قداسة على الواقع ومعطياته ، وبين التنظير الذى يـرى الأفكـار والمـثل هـى الأولى بهذه القداسة والاحترام . تناقض بين الأنثروبولوجيا التطورية التى تؤمن بالزمن والتاريخ كإطار للتفاعل وحركة المجـتمعات، وبين الأنثروبولوجيا الانتشارية التى ترى فى الجغرافيا فضاءً تسـبح فيه السمات الثقافية بعيدة عن كلياتها حاملة معها معانيها . وإذا اتفقنا علـى أن كل تناقض يشكل متصلاً، فقد كان انتقاء الاتجاه الوظيفى لمفاهيمه وتصـوراته من المنطقة الوسطى وليس عند أطراف المتصل . ففى منطقة الوسـط يخف التناقض، وتبرز مساحات أوسع من الاتفاق ، الأمر الذى يسر للاتجاه الوظيفى تأسيس تأليف نظرى، شكل فى حقيقية نظرية جديدة انبثقت عـن تفاعل هذه التيارات الفكرية . وبذلك لا يمكن رد هذا التأليف النظرى الجديـد إلـى أى مـن عناصـره وأن تخلق عنها، ذلك لأنه اكتسب طبيعة وخصـائص جديدة، غير تلك الخصائص التى للعناصر أو التيارات المكونة، وهو ما نعرض له من خلال الصفحات التالية .

١ -تأثر الاتجاه الوظيفى بالتصورات المثالية للمجتمع :

تعتـبر الفلسـفة المثالية من الاتجاهات الفكرية التى كان لها تأثيرها ابـتداء مـن عصـر التـنوير وحـتى تبلور المرحلة الكلاسيكية للنظرية الاجتماعـية، ويمكن القول بأن التصورات المثالية للمجتمع قد بلغت ذروتها مـن خلال الإسهامات الفلسفية للفيلسوف الألمانى هيجل Hegel . وفى هذا الإطـار يعتـبر التـيار المثالى هو التيار الفكرى الذى يدرك ما هو واقعى وموضـوعى بالنظر إلى ما هو مثال، ما هو كائن بالنظر إلى ما ينبغى أن يكون، حيث يدرك العالم الواقعى عادة بالنظر إلى التصورات العقلية عن هذا العالم .

ونظـراً لأن الفكر المثالى يمثل فى طبيعته الأساسية حركة متعالية على الواقع، حيث إدراك الواقع باعتباره ناقص دائماً بالنظر إلى التصورات العقلـية عنه، وعلى هذا النحو يعتبر الواقع حالة ناقصة أو سالبة بالنظر إلى التصور العقلى ، أو حالة ناقصة بالنظر إلى فكرته أو مثاله . من هنا كانت الأفكـار والتصورات الفعلية هى الأكثر اكتمالاً مقارنة بحالة الواقع الناقصة دائمـاً . ذلـك يعـنى أن الحقيقة الكاملة والدائمة فى الأفكار أو المثل بينما الحقيقة الناقصة والعارضة والمؤقتة تتجسد فى الواقع وظواهره، استناداً إلى ذلك يرى المثاليون أن الفكرة أو المثال هى التى توجد أولاً وفى المقدمة ، ثم يـأتى الواقـع الذى يعيش حالة صيرورة ودينامية مستمرة . تسعى أبداً إلى الـتطابق مع الفكرة أو المثال . وما دام التطابق لم يحدث، فإن ذلك يعنى أن حقيقة الواقع ما زالت ناقصة، وتكتمل الحقيقة حين يتحقق هذا التطابق (٢) .

من هنا شكلت الفلسفة المثالية من ناحية حركة نقدية، وأساساً للموقف الثورى الذى تكشف فى أعقاب الثورة الفرنسية، والذى رأى فى ضرورة استمرار الثورة حتى يتطابق الواقع مع المثال(*) . حيث نادى أصحاب هذا الموقف بالقضاء على المجتمع المعاش والبحث عن ما هو كامن وكامل بداخله، وبسبب ذلك وقف أصحاب هذا الموقف من الوضعية موقفاً مضاداً، بحجة أن الوضعية تمثل فلسفة هؤلاء المنسجين ، بحجة العلم ، من ساحة التفاعل والصراع الاجتماعى . ومن ثم كانت الفلسفة المثالية النقدية وراء فكر التغير والصراع والثورة فى النظرية السوسيولوجية وبخاصة فى مرحلتها الكلاسيكية (٣).

ومن ناحية ثانية فإنه كلى يكتمل إدراك المثالية للواقع، فإنها أدركته من خلال المنهج الجدلى(*)، وإذا كان الجدل عند اليونان يعنى مجرد طريقة

(*) هناك بعض الكتابات العربية التى تخلع صفة المحافظة -عن خطأ- على الفكر المثالى، برغم أنه الفكر الذى يؤكد على التطور والصيرورة المستمرة، لكونه التطابق مع الأفكار التى هى فى حالة من التغير والتطور المستمر . على هذا النحو كان الفكر المثالى أساساً للحركة النقدية التى بدأها هيجل من خلال المنهج الجدلى، والتى استمر بها كارل ماركس بعد ذلك وإن كان وفق أسس مادية جديدة . وهى نفس الحركة القيمية والمثالية التى دفعت إلى نشأت النظام الرأسمالى عند ماكس فيبر، ويبدو أن الأمر قد اختلط على البعض، حينما خلطوا بين المثالية النقدية التى قدمها هيجل وبين المثالية الرجعية التى أرادت الرجوع إلى الماضى، إلى ما قبل الثورة الفرنسية . وهى الحركة الفكرية التى تزعمها الفرنسيان جوزيف دى ميستر، دى بونال والإنجليزي إدموند بورك.

فـــى البحث والحوار، أو أسلوباً من أساليب عرض الأفكار الفلسفية، دون أن تكون له أدنى صلة بحركة الأشياء أو صراعات الواقع ، فإننا نجده فى الفكر الفلســـفى الحديث، وبخاصة عند هيجل، يعنى الحركة الفكرية التى تعنى أن التطور يتحقق استناداً إلى حل التناقضات الداخلية بين العناصر المتضمنة فى أيـــة وحـــدة كلـــية، ســـواء كانت هذه الوحدة ذات طبيعة فكرية أو واقعية، بالإضـــافة إلـــى ذلـــك يعنى الجدل حركة التنافر وإعادة التآلف بين الأفكار والمثل من ناحية وبين الواقع من ناحية أخرى ، بحيث تؤدى هذه الحركة إلى الارتقاء بالواقع والفكر معاً (٤) .

إســـتناداً إلى ذلك فإننا إذا تأملنا التيار المثالى فسوف نجد أنه قد قدم بعـــض المفاهيم والتصورات التى أفاد منها الاتجاه الوظيفى بعد ذلك، وهى التصورات التى نعرض لها فيما يلى :

١- التصـــور الكلى للواقع كأساس لإدراكه : حيث يشير تأمل الفكر المثالى، وبخاصـــة عـــند هيجل، إلى نوع من الاعتقاد فى الوحدة الكلية الشاملة للوجـــود، ومـــن ثم فإن آية وقائع منفصلة، لا تشكل حقائق مطلقة قائمة بذاتهـــا أو مستقلة مكتفية بذاتها، حيث يبرر وجودها من خلال ارتباطها بالكلية الشاملة، فالحقيقة الأولى عند هيجل هى الكل، ولا تخرج الأخطاء عـــن كونهـــا وجهات نظر جزئية أو وقائع فردية منفصلة، ذلك لأن من

(*) يشير مصطلح الجدل Dialgein فى اللغة اليونانية إلى المعنى جادل، فهو تعبير عن صراع الأفكـــار، وقـــد ورد استخدام هذا المصطلح عند فلاسفة اليونان، نذكر منهم هيراقليطس، وزينون الآيلى وسقراط وغيرهم (١٨).

طبيعة الحياة أن بها ميلاً لتحطيم ما هو منفصل أو منعزل ومجرد، سواء كـــان على صورة موضوعية أو ذاتية، بل إن كافة الوقائع فى الطبيعة والفكـــر معـــاً، لهى بمثابة أوجه مختلفة لتلك الحقيقة الكلية الواحدة التى يسميها هيجل "بالمطلق"(٥).

والكلية فى التاريخ هى جوهر كل تطور، فدولة المدينة اليونانية والصناعة الحديثة، والطبقة الاجتماعية، كل هذه الكيانات هى قوى تاريخية فعلية لا يمكن ردها إلى مكوناتها، بل أن الوقائع والعوامل الفردية لا تكتسب معناها إلا من خلال الكلى الذى تنتمى إليه، فالفرد لا يتحدد بصفاته الجزئية ولكن بصفاته الكلية مثل كونه مواطناً يونانياً أو عاملاً فى مصنع حديث أو برجوازياً(٦)، وحينما أكد هيجل على الكلية وجعلها معقلاً للحقيقة، فإنه كان يعبر حينئذ عن اقتناعه بأن آية صورة جزئية معطاه سواء فى الطبيعة أو المجتمع لا تتضمن الحقيقة كاملة(٧)، بيد أن الكلية الهيجلية إلى جانب كونها كلية كائنة، إلا أنها لم تقتصر على ذلك، وإنما هى كلية الممكن والمرغوب فيه الذى نعمل على تحقيقه، ويسعى إلى تجسيده التفاعل الجدلى.

٢- التصور العضوى للمجتمع والكون : يتصل هذا البعد بالبعد الأول، حيث يـــبدو الكـــون من خلال هذا التصور باعتباره كائناً عضوياً ذو رغبات وأهـــداف، وكما نستطيع تفسير سلوك الكائن العضوى إذا عرفنا رغباته وأهدافـــه، فكذلـــك نســـتطيع تفســـير ظواهـــر الكون وتغيرات التاريخ وتطورات الأنظمة إذا عرفنا كيف يكشف الروح الكونى عن نفسه وإلى أى هـــدف يتجه (٨)، وارتباطاً بذلك يؤكد التصور العضوى فى الفلسفة الهيجلـــية كذلـــك على ضرورة قيام علاقات تربط بين جزئيات الوجود

وذاته، بحيث أن حركة التغير فى أحد أجزاء هذا الكل الشامل إنما تكمن أسبابه فى هذا الكل أو فى أى من أجزائه، وأن تغيره إنما هو تطور نحو اكتمال هذا الكل، وأن التناقضات التى قد توجد فى وحدة هذا الكل، إنما هـــى خطوات تمهد لهذا الكل طريق التجاوز والارتقاء نحو وحدة كلية أشمل وأرقى وأكثر اكتمالاً، وقد فطن هيجل إلى أن المنهج الجدلى يعنى فـــى النهاية إدماج سائر الأشياء فى الوحدة الأشمل، وأن العالم فى نظره يمـــثل وحـــدة عضوية، بالإضافة إلى أن أى جزء من أجزائه، إنما هو عضو جزئى فى هذا الكل العضوى(٩)، ومرة أخرى نلاحظ أن التصور العضـــوى للمجتمع أو الكون كان على غرار التصور العضوى للكائن الفرد، حيث نجد أن هيجل يرى أن التاريخ ينقسم إلى أربعة فترات هامة ، كل منها له صلته بمرحلة من مراحل الحياة الفردية، فعصر الحضارة الشرقية يتوافق مع مرحلة الطفولة، بينما نجد أن الحضارة الشرقية تعبر عـــن شباب المجتمع، أما حضارة روما فهى تعبير عن رجولة الإنسان، بينما الحضارة الأوربية تعبر عن النضج البشرى(١٠)، وأن الأخيرة تمثل حالة الاكتمال التى يسعى إليها التطور الحضارى من خلال التخلص من صراعاته وتناقضاته الداخلية.

٣- تطـــور الكلية تاريخيا نحو الاكتمال : تشكل هذه الخاصية البعد الدينامى المتفاعل فى عملية الانتقال من أحد أشكال الوحدة الكلية إلى أشكال كلية أخـــرى أكثر اكتمالاً وارتقاءً، ويبنى هيجل هذا الانتقال من خلال حركة التناقض والنفى الجدلى، وتأكيداً لذلك أكد هيجل على أن الوعى ينمو من خـــلال الفكـــر التأملى على مراحل، وأن الحقيقة أو الصدق هى العملية

الــتى تعتــبر فــيها الذات والموضوع مجرد وجوه لهذه الحقيقة، وبذلك يصــبح الوعــى الفــردى عــبارة عن عوارض فى تطور عالم الروح والــتاريخ ذاتــه هو نمو لوعى النوع الإنسانى، والفكر ما هو ناتج لهذه العملية الشاملة.

ويرتبط بذلك أن الكون بجميع ما فيه -من وجهة نظر هيجل- ما هو إلا تعبــيراً عن (روح العالم) أو (الفكرة المطلقة) أو إن شئت فقل (المطلق) علــى سبيل الاختصار . هذا المطلق يكشف عن نفسه فى ظواهر العالم كما تدركهــا حواســنا، فلئن كان العالم المحسوس متطوراً من مراحل أدنى إلى مراحل أعلى، فما ذلك إلا تطوراً فى كشف (الروح المطلق) عن نفسه كشفاً متدرجاً، كأنما هو الشريط المنطوى على نفسه يبسط نفسه بسطاً ليبدو ماكان فيه خافياً، هذا الكشف عما هو خاف لا ينجزه إلا تناقض وتطور وتغير، فإذا كان شئ ما (أ) سيتغير بحيث يصبح شيئاً آخر (ب)، فلابد أن تكون عناصر (ب) كائــنة فــى (أ) ليمكن خروجها منها، وإذاً كانت (أ) محتوية على شئ غــيرها، أى محــتوية على نقيضها، وبهذا يجتمع النقيضان فى كائن واحد، كيف للشجرة مثلاً أن تخرج من البذرة إن لم تكن البذرة محتوية على ما ليس بذرة؟ وكيف يمكن للرجل أن ينشأ عن الطفل إذا لم يكن الطفل محتوياً على ما ليس طفلاً؟ وهكذا.

ويطــبق هــيجل ذلــك على نظم وأشكال تاريخية يتقمصها الروح المطلــق، بحيث نجد أن كل نظام يحمل فى ذاته بذور فنائه ووسائل القضاء على ذاته، وتحوله إلى نظام يناقضه، ثم فيغنى هذا الأخير ليتولد ثالث يجمع بين النظامين السابقين، ثم يأتى نظام ضد هذا النظام[١١]، ويجمعها تآلف ثالث

أكـــثر اكتمالاً وأكثر تطوراً، وتستمر هذه الحركة أبداً حتى نهاية التاريخ، أو حتى الوصول إلى المجتمع الكامل.

وإذا تأملـــت هذا التطور وهذه الكلية، فإننا سوف نجده تطوراً استند إلـــى تـــناقض العناصر الداخلية، حيث يهز هذا التناقض توازن الكلية الآنية ليدفعها من خلال تجاوز التناقض القائم إلى تحقيق كلية جديدة بدون التناقض السابق، ألم يكن التناقض الداخلى بين عناصر مجتمع التضامن الآلى (السكان المـــتزايدون فى مواجهة الموارد الاقتصادية المحدودة) عند إميل دوركيم هو الذى قاد إلى تغيير كليته إلى كلية مجتمع التضامن العضوى، وألم يكن الفشل الدافعـــى وتشـــكل الـــثقافة الفرعية المضادة –عند عالم الاجتماع الأمريكى تـــالكوت بارســـونز– مـــن عناصـــر من الثقافة القائمة هما أساس التناقض والتغير، حيث يمكن النظر إلى هذا التفاعل الجدلى باعتباره يعبر بقدر ما عن مـــنطقة الـــتوازن المتحرك أو الدينامى فى الاتجاه الوظيفى، أو على الأقل إحدى صوره.

٤- العقـــل يقـــود إلى تطابق الواقع مع المثال : يعد الاعتقاد فى العقل من الخـــواص الجوهـــرية فى الفكر المثالى، الأكثر ارتباطاً بالأفكار والمثل والأقوى التزاماً بها، غير أن ذلك لا يعنى إغفال الواقع وإسقاط أية أهمية عـــنه، بل يعنى طلباً لترقية هذا الواقع وارتقائه وفقاً لمثال أو تصور أو فكـــرة يصوغها العقل، هذا المثال أو التصور مشتق من الواقع، أو هو بالأصـــح إمكانية دائمة فيه، من هنا نؤكد أن المنطق الجدلى هو بمثابة النســـيج العقلى للواقع، ولعل هذا ما حدا ببعض الباحثين إلى القول بأن

منهج هيجل الجدلى إنما هو تعبير عن أعلى طموح للعقل فى سعيه نحو الالتقاء بذاته فى كل شئ، والتعرف على نفسه فى كل شئ(١٢).

غـير أن هـذا العقل ليس ملكة توجد فى الفرد ليقتبس بها العادات والـنظم فقط، بل هو موروث فى عملية النمو ذاتها، وهذا يلقى الضوء على فكرة هيجل (أن ما هو عقلى حقيقى، وما هو حقيقى عقلى)؟، فالعقل ليس كما اعتـبره الفلاسفة مجرد تجريد عن الواقع، إنه قدرة فطرية وضرورية تحدد بناء ونمو الكون، والعقل بذلك ليس جوهراً ثابتاً، ولكنه فى حالة إمكان ونمو دائـم، فضلاً عن أنه عملية كونية ومنطقية ولا شخصية تفوق نطاق ما هو اجتماعى وما هو طبيعى(١٣)، بل إن حياة العقل ونموه وتحققه بالنسبة لهيجل تتمـثل فـى صراع الإنسان الدائم من أجل فهم ما هو موجود وتشكيله وفقاً للحقـيقة المتصـورة . بالإضـافة إلى ذلك فإن العقل قوة تاريخية متحققة، بوصـفه عملية متطورة فى العالم الزمانى والمكانى، وهو فى نهاية المطاف ليس إلا التاريخ الكامل للبشرية.

ويرتب هيجل التاريخ فى عصور متباينة، يدل كل منها على مستوى خاص من التطور، ويمثل مرحلة معينة فى تحقيق العقل، ولابد من فهم كل مرحلة من حيث هى كل من خلال أساليب التفكير والحياة السائدة والمميزة لها، أو من خلال نظمها السياسية والاجتماعية وعلمها ودينها وفلسفتها، وإذا كان العقل يمر بفترات متباينة، فإنه لا يوجد إلا عقل واحد مثلما لا يوجد إلا كل واحد وحقيقة واحدة (١٤). ويعنى ذلك أن تحقق العقل وتغلغله من خلال الواقع والتاريخ يؤكد احتواء هذا العقل على الكلية والشمول والثراء، ذلك لأن تأكيد العقل معناه إعلان أن أفعال الإنسان هى أفعال ذات مفكرة تسترشد

بالمعرفة التصورية، وفى استطاعة الذات المفكرة إذا اتخذت من التصورات أدوات لها أن تتعمق وراء الظواهر العارضة، فتصل إلى القوانين الكلية الضرورية التى تحكم الموضوعات الفردية اللانهائية وتنظمها [١٥].

ذلك يعنى أن العقل يتحدد بالبناء الموضوعى للواقع، وأن القول بذلك ينفى أى اتهام بانفصال فلسفة هيجل عن الواقع ، لأن العقل إذا تغلغل بناء على مقولات معينة فى الواقع فإن هاذ الأخير يسهم بقدر واضح فى صياغة هذه المقولات، وعلى ذلك ينبغى أن يخضع الفكر لما هو معطى ولحقائق الواقع[١٦]، ومعنى هذا أن صراع الأشياء يكمن وراء تناقض التصورات، بحيث أنه بمجرد أن ينجح الباحث فى اختراق قشرة ذلك (الجدل التصورى) القائم على التناقض، فإنه سرعان ما ينفذ إلى صميم بناء الأشياء لكى يتحقق من أن التنافر هو المبدأ الواقعى الذى يعمل فى بناء العالم[١٧].

فإذا تأملنا المقولات التى طرحتها المثالية النقدية، فسوف نجد أن بعض من هذه المقولات قد أثر بصورة مباشرة أو غير مباشرة على عديد من المقولات التى طورها الاتجاه الوظيفى فيما يتعلق بالإنسان والمجتمع، وإذا كانت المثالية قد أكدت على الفعل الكونى الذى يتغلغل فى الواقع، والذى قد ينتج عنه إلا أنه متعال عليه فى ذات الوقت ، لأدركت أن هذا التصور ليس بعيداً عن تصور إميل دوركيم للعقل الجمعى الذى قد ينشأ عن التفاعل الاجتماعى الحادث فى الحاضر، إلا أنه قد يضم بداخله كل خبرات الماضى، ولديه تصوراته بشأن المستقبل، ومن ثم فهو أشمل من الواقع المادى للمجتمع، وقادر على توجيه سلوكيات الأفراد وكذلك التفاعلات القائمة وفق تصوراته.

ويرتبط بذلك شمولية العقل الكونى كما أشار إلى ذلك هيجل، وهى الشمولية التى تجعله قادراً على تجاوز أى واقع يتكشف من خلاله هذا العقل، هذا العقل على ما يذهب هيجل ليس عقل الفرد وإنما هو كائن فى عملية النمو ذاتها، حيث لا يبتعد ذلك كثيراً عن تصور دوركيم للعقل الجمعى الذى يتشكل من الخبرات الماضية والمثل القائمة التى ينبغى أن يستوعبها المجتمع ويتجسدها فى المستقبل، هذا العقل -على ما يذهب دوركيم- يختلف عن العقل الفردى لكونه يرى ما هو أشمل وما هو أبعد وأعمق من العقل الفردى، لكونه عقل المجتمع.

وإذا كان التصور العضوى للكون من المقولات التى أكدت عليها المثالية النقدية، فقد رأى دوركيم بنفس القدر المجتمع باعتباره كائناً عضوياً، ثم تطور به بعد ذلك إلى مستوى أعلى من حيث التجديد ليؤكد أنه النسق الكلى الذى يتكون من الأجزاء، حيث يؤدى التغير فى أى من هذه الأجزاء إلى تغير فى الأجزاء الأخرى، وفى بناء النسق ذاته، فالتغير حينما يقع يأتى على الجزء والكل معاً، وينقلهما إلى مستوى جديد.

ذلك ينقلنا إلى التصور الكلى الذى نلمس بعض أبعاده عند هيجل، والذى يرى أن التطور كلى، وهو دائماً إلى مستوى أكثر اكتمالاً، أى أن التطور عادة من الأدنى إلى الأعلى، ونحن إذا تأملنا ذلك بالنظر إلى قول دوركيم بانتقال المجتمع من نموذج التضامن الآلى إلى نموذج التضامن العضوى، وأن هذا الانتقال كان بناء على التناقض الذى حدث فى بناء التضامن الآلى، ويتسق مع ذلك رؤية التغير عند روبرت ميرتون، الذى رآه

يحدث بناء على التناقض الذى يتحقق نتيجة لتحول بعض الوحدات من الأداء الوظيفى الميسر الذى يحتاجه النسق إلى الأداء الوظيفى المعوق الذى يتناقض واحتياجات النسق.

٢-تأثير التصورات الكلية والعضوية لكونت :

يعتبر أوجست كونت هو مؤسس علم الاجتماع الغربى، ذلك لأنه المفكر الذى شجع على قيام "علم للمجتمع" وهو الذى صاغ مصطلح "علم الاجتماع Sociology"، ومن المؤكد أن كتابات أوجست كونت قد أثرت على التفكير الاجتماعى منذ ظهور أفكاره وحتى اليوم، حيث مازال البعض يعترف بهذا التأثير حتى اليوم، ولقد بدأ الاتجاه الوظيفى نتيجة لبعض المفاهيم والتصورات الكونتية، وإن كان قد تطور بعد ذلك مستنداً إلى الإسهامات التى قدمها مفكرون آخرون فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر.

ولقد كان كونت مهتماً مثل غيره من المفكرين الفرنسيين بالتأكيد على النظام والتناغم كانعكاس للفوضى التى تخلقت عن الثورة الفرنسية . وقد هاجم كونت النزعة الفردية التى روجت لها المذاهب النفعية التى كانت منتشرة فى إنجلترا حينئذ ، هذا إلى جانب أنه طور رغبة روسو وسان سيمون فى تأسيس "فلسفة جمعية" يمكن أن توفر المبادئ التى يمكن أن يستند إليها الاتفاق الاجتماعى، وبتأكيد كونت على ذلك منذ حدد مبادئ العلم كما ينبغى أن تطبق على المجتمع.

وقد شعر كونت أن التطور الإنسانى قد وصل فى القرن التاسع عشر إلى المرحلة الوضعية، حيث يمكن أن تستخدم المعرفة الإمبيريقية عن العالم الاجتماعى لفهم هذا العالم ولتأسيس "المجتمع الأفضل" . وعلى هذا النمو كان كونت من مشجعى تطبيق المنهج العلمى لدراسة المجتمع، وهى الاستراتيجية الـتى مازالـت تعـرف تحـت تأثير كونت "بالمذهب الوضعى" فى العلوم الاجتماعية.

ويمكـن القـول بوجود رافدين أساسيين استند إليهما تطور الفلسفة الوضـعية، ويتمثل الرافد الأول فى تطور المنهج العلمى، بينما يشير الثانى إلـى الفلسفة الامبيريقية الإنجليزية التى كان لها تأثيرها على تطور التفكير الوضعى، وفيما يتعلق بالرافد الأول نلاحظ ازدهار حرية البحث العلمى على أثـر سقوط الادعاءات الغيبية للكنيسة الكاثوليكية وتأكيدها على التفكير من داخل الفكر الصورى لأرسطو، وهو التأكيد الذى قننه صدور قانون فى سنة ١٦٢٤ من برلمان باريس ، يقضى بتوقيع عقوبة الإعدام على كل من يأتى بأفكـار تعارض أفكار أرسطو[١٨] ، وقد شكل اختراع الطباعة هو الضربة الثانـية بعـد سـقوط ادعاءات الكنيسة، حيث يسر اختراع يوهان جوتنبرج للطباعة طبع الكتب التى أصبحت فى متناول العامة، وبخاصة الكتب المقدسة الـتى بـدأ البشر فى الإطلاع عليها من أصولها الصحيحة بعيداً عن احتكار الكنيسة لها .

وقـد ارتبط بازدهار حرية البحث العلمى، أن شكل الأسلوب العلمى أساسـاً لفهـم العـالم وبـدأت جهـود العلماء تثمر فى هذا المجال، فأثبتت كوبرنـيقوس أن الأرض تدور حول نفسها، كما تدور مع الكواكب الأخرى

حـول الشـمس . وأثبـت جاليلـيو نفس النتائج باستخدام اختراعه الجديد (التلسـكوب)، وبذلك استطاع أن يفسر الحركات السماوية والفلكية والطبيعة العضوية وغير العضوية عن طريق التجربة تفسيراً رياضياً علمياً بحتاً[١٩]، ثـم انتشـرت هذه الثورة العلمية إلى مجالات علمية أخرى كالتشريح وعلم الأجنة وعلم الحيوان[٢٠]، وبرز فريق من المفكرين يرى أن قدرة العقل تتأكد باسـتناد مقولاته إلى المعطيات التى تنتج عن دراسة الواقع دراسة مفصلة، يـتولى العقل صياغتها على هيئة قضايا تعالج ترابطات الظواهر، ذلك ييسر الوصـول إلـى القوانيـن التى تحكم هذه الظواهر ، بحيث شكل ذلك أساسا المطالبة بالمنهج الاستقرائى . فى نطاق ذلك نادى فرنسيس بيكون فى كتابة (الطريقة الجديدة) بضرورة الالتجاء إلى التجربة والبحث على أساس المنهج الاسـتقرائى، لأن هذا هو السبيل الوحيد الكفيل بتوصيلنا إلى معرفة جديدة، فـإذا تمكنا من الوصول إلى قوانين، فإننا نستطيع الاستفادة منها فى واقعنا، بأن نوجه الطبيعة لخدمة الإنسان والأغراض الإنسانية ، ذلك يتضح من قوله المشهور (لكى يخضع الإنسان الطبيعة يجب عليه أولاً دراستها)[٢١].

وإذا كانت الدعوة إلى الاستقراء العلمى قد ازدهرت على هذا النحو، فإنـه بسـبب الفوضـى والاضطرابات التى نتجت عن الثورة الفرنسية بدأ التفكـير فـى الاستفادة من المنهج العلمى فى شئون المجتمع، وإذا كان هذا المنهج قد حقق نجاحاً فى نطاق العلوم الطبيعية والكيمياء والرياضة، فلماذا لا يسـتخدم بـنفس المنطق فى نطاق المجتمع الذى يعانى من ظواهر الفوضى والاضطراب، أعنى أعمال هذا المنهج فى النطاق البشرى حيث يمكن تناول الظواهـر الاجتماعية بالنظر إلى الدراسة العلمية المستندة إلى أسس ومعايير

علمية ومنهجية . حيث كان على هذا التيار أن يؤكد للفلسفة المثالية النقدية أن تثوير الواقع لا يمكن أن يظل أبداً، بل علينا أن ننزل إلى هذا الواقع، ونحاول تناوله بالدراسة العلمية، وتحقق ذلك على هيئة إسهام المنهج العلمى فى قيام التفكير أو الفلسفة الوضعية، بذلك اتخذت الفلسفة الوضعية من العلوم الطبيعية نقطة بداية لها، ومن ثم حاولت التأكيد على أن ظواهر الاجتماع تخضع لنفس القوانين التى تحكم ظواهر الطبيعة الأخرى . ورأت أن ذلك يتحقق من خلال بعدين الأول تطبيق مناهج البحث المستخدمة فى العلوم الطبيعية فى دراسة الظواهر الاجتماعية والثانى توسيع نطاق النتائج التى انتهت إليها العلوم الطبيعة واعتبارها موجهات تساعدنا على دراسة الظواهرة الاجتماعية . وقد كان ذلك يعنى ضمنياً استخدام مفاهيم وتصورات العلوم الطبيعية فى دراسة الظواهر الإنسانية(٢٢).

وقد شكلت الفلسفة الأمبيريقية الإنجليزية التيار الفكرى الثانى لقيام الفلسفة الوضعية، وقد ازدهرت النزعة الأمبيريقية فى إنجلترا نظراً لحالة الرخاء والاستقرار والحرية التى توفرت للمجتمع الإنجليزى حينئذ، حيث واصل المنهج التجريبى نموه، وتبلور على هيئة فلسفة إمبريقية وليس على هيئة إجراءات منهجية ميزت المنهج العلمى فى العلوم الطبيعية، وقد كان كل من جون لوك وديفيد هيوم والقس بركلى من الرواد الأول لهذه الفلسفة، حيث يـنجد جون لوك يؤكد مثلاً أن الأفكار ليست داخلية فى العقل البشرى، ذلك لأن هذا العقل يكون عند المولد صفحة بيضاء، أعنى حالة من الفراغ الكامل، وتتسرب إليه الأفكار من خلال الخبرة والتجربة وتصبح وظيفة العقل حينئذ، جمع المادة التى أتت عن طريق الحواس، بذلك يصبح دور العقل دوراً سلبياً،

مـــع وظيفة إبداعية أو لنقل تنظيمية ضئيلة، أو ربما لا شئ على الإطلاق، بذلك أسلم قيادة المعرفة للحواس وللمناهج التجريبية، حيث تتضاعف المعرفة إذا وســـعت الحواس من تجاربها(٢٣)، هذه التجارب التى ينتظر العقل نتائجها لـــيؤلف بيـــنها ويختزنها فى الذاكرة ويخلع عليها الرموز والمفاهيم(٢٤) وقد يحولها إلى تصورات.

وقد التزم القس بيركلى بنفس حدود الفلسفة الإمبيريقية حينما أكد أن الحواس هى مصدر المعرفة، إلا أنه جنح جنوحاً مثالياً أو صوفياً حينما أكد فى مجمل فلسفته أنه إذا كانت التجربة هى طريقة الوصول إلى المعرفة، إلا أنـــه إذا لـــم يســـتطع المرء أن يبرهن على وجود العالم الفيزيقى من خلال الـــتجربة، فإنـــه يمكن رد هذا العالم إلى أفكار فى عقل والإنسان . وقد كان ديفـــيد هيوم صارماً حينما أكد أن العقل لا يستطيع أن يعرف شيئاً خارجة، وأنـــه ليس هناك شئ فى أى شئ، حيث يقدم أى موضوع البرهنة أو الدليل الـــذى يعـــبر عـــنه، فلـــيس لدينا استنتاجاً يتعلق بأى موضوع ، بعيداً عن الموضوع الذى بين أيدينا وموضوعاً للتجربة(٢٥) . ثم يؤكد أنه لم يفزع كما فزع لوك من تطبيق المبادئ الامبيريقية على موضوعات كالنفس الإنسانية – فهى كغيرها من الموضوعات– إذا لم أخبرها بالحواس فلا سبيل إلى علمى بهـــا، وبالـــتالى فكل حديث عنها هراء، ولا ينجيها أن نقول أن وجودها نتج منطقياً عن كذا وكذا من المقدمات والمبادئ، لأن الاستنباط وحده يستحيل أن ينبئ بجديد عن الوجود وكائناته(٢٦).

ذلك يعنى أن ثمة روافد أربعة هى التى منحت الوضعية قوامها وهيئتها . أولا المنتج العلمى الاستقرائى، فعنه أخذت الاهتمام بمنهج البحث

العلمى الذى يجمع المعطيات المتعلقة بموضوع البحث ليصل من خلال المعالجة العلمية لها إلى التعميمات أو القوانين التى تمثل الغاية والهدف، وإذا كانت الظواهر الاجتماعية جزءاً من ظواهر الكون والطبيعة . وإذا كان الإنسان قد استكشف القوانين التى تحكم ظواهر الطبيعة، فقد بقى عليه أن يستكشف فاعلية هذه القوانين فى علم الإنسان . ولأن كونت كان على اتصال بالعلوم الرياضية والطبيعية من خلال التحاقه بمدرسة البوليتكنيك وتتلمذه على أساتذته فى الرياضة والطبيعة، فقد كان طبيعياً أن يولى وجهه شطر ما أنجزته العلوم الطبيعية فى تناولها لظواهرها . حيث دفع التقدم فى هذه العلوم إلى التساؤل حول إمكانية دراسة الظواهر الاجتماعية بنفس أساليب دراسة الظواهر الطبيعية . من هنا تركزت جهود أوجست كونت فى اتجاهين، الأول أن يجعل من العلوم العقلية علوماً وضعية، والثانى أن ينسق بين شتى العلوم بما لها من قوانين ومنهج للبحث وما تتناوله من موضوعات للبحث فى بناء نسقى واحد(٢٧).

ويتمثل المصدر الثانى فى النزعة الإمبيريقية الإنجليزية، حيث تتفق الوضعية مع هذه النزعة فى اعتبار معطيات الواقع هى أساس المعرفة وهى التى تتولى الحواس جمعها وصياغة تراكمها . وبذلك لا يكون للعقل سوى دور منتظم وسلبى لهذه المعطيات، وإن كانت الوضعية ترى أن انتقاء المعطيات يتم بالنظر إلى إطار كلى وشامل . إضافة إلى اختلاف الوضعية عن النزعة الإمبريقية من حيث امتلاك الأولى للنظرية الموجهة، هذا إلى جانب أن الوضعية لا تخلع على الواقع احتراماً كافياً، بل إننا نجدها تؤكد على إمكانية أن يؤدى التدخل الإرادى فى الواقع إلى تعديل مساره بل وربما

تنيظم معطياته حتى تتفق حركته مع اتجاه القانون الطبيعى، حيث يحدث ذلك إذا ظهرت العوامل أو الظروف التى دفعت إلى انحراف المسار.

ويتمثل المصدر الثالث فى الفلسفة المثالية التى خلعت -كما أشرنا- كل احترام عن الواقع، بحيث شكلت هذه الفلسفة أساساً فكرياً للموقف النقدى الذى تذرعت به واستندت إليه الطبقات الدنيا . حيث نادت هذه الطبقات بالقضاء الكامل على بناء المجتمع القائم والبحث عن ما هو كامل وكامن بداخله، وهى الفئات التى وقفت من الوضعية موقفاً مضاداً، باعتبار أنها تمثل فلسفة هؤلاء المنسحبين -بحجة العلم- من ساحة المشاركة الاجتماعية والصراع الاجتماعى . ويمكن القول بأن الفلسفة الوضعية قد رفضت بدورها ادعاءات الفلسفة المثالية، بل واعتبرتها فلسفة للهدم والتدمير . ومن ثم يمكن النظر إلى دعوة كونت لتأسيس علم الاجتماع، باعتبارها دعوة لأن تتوقف الثورة والفوضى، ولأن يصبح العلم هو الموجه للمجتمع فى استقراره وتغيره، وبذلك يمكن القول بأن الفلسفة المثالية النقدية شكلت مصدراً سلبياً أو معكوساً للتيار الوضعى.

ويعتبر علم البيولوجيا هو المصدر الرابع الذى شكل مصدر إلهام لكل من الوضعية وعلم الاجتماع الوضعى . حيث نظر كونت إلى الحياة العقلية التى ازدهرت حينئذ باعتبارها إطاراً لإضفاء الشرعية على علم الاجتماع . ووفقاً لذلك اتجهت جهود كونت لتأسيس "بناء متدرج للعلوم"، يتربع علم الاجتماع على قمته . وفى حين أتاح هذا التدرج الفرصة لأوجست كونت للتأكيد على أهمية علم الاجتماع، ومن ثم فصله عن الفلسفة الاجتماعية، فإن مدخله الأكثر أهمية لإضفاء الشرعية على علم الاجتماع

تمـــثل فـــى استعارة المصطلحات والمفاهيم المستخدمة فى العلوم البيولوجية المعـــترف بها ومحاولة نقلها إلى نطاق علم الاجتماع . ومن ثم تأسيس علم الاجـــتماع وتبرير وجوده بنفس دعاوى العلوم البيولوجية، وهى الحقيقة التى سوف تساعدنا على فهم لماذا كان الاتجاه الوظيفى هو الاتجاه النظرى الذى تأسس منذ نشأة علم الاجتماع، ولماذا ظل مسيطراً حتى الآن.

وقـــد رأى كونت أن الارتباط بين علم الاجتماع والبيلوجيا يكمن فى اهـــتمامهما المشـــترك "بالكائـــنات العضوية"، حيث قاده ذلك إلى تقسيم علم الاجـــتماع إلى "الاستاتيكا" أو المورفلوجيا الاجتماعية، و"الديناميكا" أو النمو والتقدم الاجتماعى . غير أن كونت كان مقتنعاً بأنه برغم أن "علم البيولوجيا كـــان حينئذ العلم الذى مهد لنشأة علم الاجتماع وهو الموجه له ... فإن علم الاجـــتماع ســـوف يزود على البيلوجيا بالمبادئ التى يمكن أن تشكل أساس التصور النسقى لديه .

واســـتناداً إلى الروافد التى تشكل منها بناء الاتجاه الوضعى نعرض فـــى الصـــفحات التالية لبعض الأفكار ذات الصلة بالاتجاه الوظيفى فى علم الاجتماع الوضعى :

١- قـــدم تصـــوراً عضـــوياً للمجتمع وهو التصور الذى نقله عن البيلوجيا، إضافة إلى أن التصور العضوى كان يشكل أحد عناصر المناخ الفكرى الســـائد حينـــئذ . وفى هذا الصدد نجده يؤكد "لقد قمنا بتأسيس نوع من الـــتماثل بيـــن التحلـــيل الاستاتيكى للكائن العضوى الاجتماعى فى علم الاجـــتماع، وبيـــن الكائـــن العضوى الفردى فى البيلوجيا . فإذا تناولنا الجوانـــب الأكثر تأكيداً فى البيلوجيا، فإننا قد نحلل بناء الكائن العضوى

إلى العناصر والأنسجة والأعضاء . ويمكننا أن نقوم بنفس الشئ بالنسبة للكائـن العضـوى الاجتماعى، وقد تستخدم نفس المصطلحات تقريباً . واسـتناداً إلـى ذلك فقد بدأ كونت يؤسس مماثلات واضحة بين بعض العناصر المتضمنة فى الأبنية الاجتماعية، وبين بعض المفاهيم البيلوجية . حيـث نجـده يشير إلى أننا "سوف نتناول الكائن العضوى الاجتماعى باعتـباره يتركـب تحديداً من العائلات التى تشكل العناصر أو الخلايا الأساسـية، ثم الطبقات أو الفئات التى تشكل أنسجتها الملائمة، ونتناول أخيراً المدن والتجمعات التى تشكل الأعضاء الحقيقية(٢٨) لهذه الأبنية.

٢- التأكـيد على كلية الإدراك، حيث تفضل النظرة الوضعية الإدراك الكلى علـى الإدراك الجـزئى، إذ يـرى كونـت أن روح التخصص -غير المعقولة- التى انتشرت فى عصرنا يمكن أن تعطل إدراك هذه الكلية، ثم يؤكـد أن المظهر الرئيسى للعلم السياسى يفترض صراحة، على عكس العـادات الفلسفية السائدة، أن نتوقف عن النظر إلى العادات الاجتماعية باعتبارها مطلقة أو مستقلة عن العناصر الاجتماعية الأخرى(٢٩) . حيث يقـوم كونت هنا بصياغة أحد المبادئ المنهجية الهامة للاتجاه الوظيفى، والـذى يتمثل فى ضرورة التأكيد على الإدراك الكلى، وحتى إذا اضطر الباحـث إلى تناول أحد أجزاء النسق بالبحث والدراسة، فمن الضرورى أن يتم ذلك بالنظر إلى كلية النسق الذى ينتمى إليه هذا الجزء . ولاشك أن تأكيد أوجست كونت على بعد الكلية فى الإدراك يتسق إلى حد كبير مع التصور العضوى للمجتمع باعتباره كائناً عضوياً، وهى التصورات

الـــتى انتقلـــت بعـــد ذلك كما سيتضح لنا إلى الاتجاه الوظيفى فى علم الاجتماع.

٣- ويتســـق مع ذلك أن يؤكد أوجست كونت على بعد النسبية حين إدراكنا للبـــناء الاجتماعى أو أى من أجزائه، وهو حينما يقول بالنسبية إنما كان يريد الاستعاضة بها عن المطلق الذى تقول به المثالية[٣٠] . وينبثق تأكيد كونـــت على النسبية من افتراضه وجود انسجام قائم بين الجانب الذاتى لعلـــم الاجتماع (المنهج) وبين جانبه الموضوعى (المضمون) . ذلك أن الوضـــعية تفترض أن كل الأشكال والنظم مؤقته لأنها ستتحول بتحول الثقافة العقلية وتقدمها إلى أشكال أخرى تناظر القدرات العقلية لنمط أكثر تقدماً . على أن طابعها المؤقت وإن كان مؤشراً على نقصها إلا أنه فى نفـــس الوقت علامة على حقيقتها (النسبية)، فتصورات الوضعية نسبية لأن الواقع نسبى[٣١].

ومـــن وجهة نظر كونت تسلم النسبية إلى الموضوعية، ذلك لأنه إذا كان العلم هو مجال النسبية النظرية، التى تعد انعكاساً لنسبية واقعية، فإن ذلك يستوجب استبعاد أحكام القيمة، فعلم الاجتماع لا يستحسن الوقائع السياسية أو يســـتهجنها، بـــل ينظر إليها، على أنها مجرد موضوعات للملاحظة، وحين يصـــبح علم الاجتماع علماً وضعياً، فإنه ينفصل عن أى اهتمام (بقيمة) أى شـــكل اجتماعى معين، ومن ثم يصبح سعى الإنسان إلى السعادة ليس مشكلة علمـــية . وكذلـــك الحال فيما يتعلق بمسألة البحث عن أفضل تحقيق ممكن لرغـــباته ومواهـــبه، وفى هذا الإطار يفتخر كونت بأنه يستطيع بسهولة أن

يعـــالج مجـــال الفـــيزياء الاجتماعية بأكمله دون أن يستخدم لفظ الكمال مرة واحدة، بل يحل محله مصطلح علمى خالص هو النمو أو التطور(٣٢).

٤- ويرتبط بذلك تأكيد كونت على ضرورة التناول الوضعى للعلل والأسباب المتصـــلة بكلية المجتمع أو أى من أجزائه المكونة، حيث يشير إلى أنه حينما تأتى الوضعية، ينبغى أن تحل تجارب العلماء ومشاهداتهم الحسية محـــل خيال اللاهوت وحجج الفلاسفة . فإنه من الواجب على من يتكلم عن الطبيعة بصورة جادة أن يصل كلامه بالوقائع المحسوسة . وفى هذا الإطار لم يعد الإنسان يبحث عن (علل أولى) يرد إليها الطبيعة وما فيها، بل يبحث عن القوانين التى تصور الاطراد الملحوظ فى الظواهر موضع الملاحظـــة، والـــتى تجعل مجموعات من الحوادث يطرد وقوعها كلما تحققـــت ظروفاً معينة؛ ولا فارق عنده أن يكون موضوع البحث أفكار الإنسان ومشاعره، أو موضوعاً مادياً له وزن وصلابة . ذلك لأنه ينظر إلـــى كل ما يعرض عليه نظرة موضوعية تحاول أن تدرك النظام الذى يطرد وقوع الموضوع وفقاً له(٣٣).

ويرتـــبط بذلـــك إدراك كونـــت للعوامل التى تشكل علة الانتقال من مرحلة إلى أخرى، أو من شكل بنائى إلى آخر، أو بالأحرى عوامل التغير . وفـــى هذا النطاق نجده ينظر إلى الأفكار التى تنتج عن النمو العقلى، وكذلك إلى عدد السكان، باعتبارها من العوامل المسببة للتغير الاجتماعى . بالإضافة إلى ذلك يذكر أوجست كونت مجموعة من العوامل التى يرى أنها تعجل من سرعة التغير والتقدم، الأمر الذى يؤسس لدينا سرعات متفاوتة للتقدم، ويذكر مـــن هـــذه العوامل تفوق الجنس الأبيض، والفروق المناخية، بالإضافة إلى

العامل السياسى، هذا إلى جانب دور العباقرة . ثم يبرز لنا اعتقاداً دينيا عميقاً بفاعلــية القوانين الطبيعية حينما يؤكد أن هؤلاء العباقرة يتزعمون حركات مقــدرة ومســطورة فـــى الأزل[٣٤]، ومن الملاحظ أن تحديد كونت للعوامل المســببة للتغــير الاجتماعى تخرج عن كونها عوامل ذات طبيعة اجتماعية خالصـــة، فى بعض الأحيان تتصل بعالم الأفكار، أو بالتركيبة الجينية للبشر وقدرتهم على التكاثر أو تتصل بظروف قائمة فى البيئة الطبيعية.

٥- واستكمالاً لذلك أوصى أوجست بمجموعة من الإجراءات المنهجية التى يجب إتباعها للوصول إلى القوانين العلمية المتعلقة بهذه الظواهر ويعتبر اتباع المنهج التاريخى أول هذه الإجراءات، لأنه المنهج الذى يساعد فى الوصول إلى القوانين التى تحكم التغير المستمر للفكر الإنسانى كما تجلى ذلــك فـــى قانون الحالات الثلاث . وهو يختلف عن المؤرخين لكونه لا يبحث عن العلل السببية للظواهر، بل نجده بديلاً لذلك يركز على دراسة العلاقـــات بيـــن هـــذه الظواهر . وفى هذا الإطار يعتبر استخدام كونت للمـــنهج الـــتاريخى أقـــرب ما يكون لاستخدام الاتجاه الوظيفى للمنهج التاريخى كما تحقق ذلك بواسطة إميل دوركيم أو رادكليف براون.

بالإضافة إلى ذلك فقد طالب كونت بضرورة أن تحل الملاحظة محل تأمل النظام . وارتباطاً بذلك يؤكد كونت على أهمية أن تساعدنا النظرية فى تفسير ما شهدناه بشأن الظواهر، فالحقائق لا تستطيع أن تتحدث عن نفسها . ذلك لأنه بدون النظرية، فإننا لن نستطيع الاستفادة من هذه الحقائق، كما أننا قـــد لا نعـــى دلالتها . إذ تجب أن ترتبط الحقائق على الأقل بافتراض يتعلق بقوانين اجتماعية معينة وخاصة بالنمو أو التطور[٣٥] . وفيما يتعلق بالتجربة

نجـد أن كونت لا يقصد تلك التجربة التى يستفاد بها فى العلوم الطبيعية لأن هـذا مستحيل فى العلوم الإنسانية . ومن ثم فإن ما نقصده يتمثل فى إمكانية إقامـة ملاحظـة مضـبوطة ومنظمة . كما أكد على إمكانية عقد المقارنات المـثمرة بين المجتمعات الإنسانية والحيوانية، أو بين المجتمعات التى تعيش معـاً فـى مرحلة تاريخية واحدة، أو بين الطبقات الاجتماعية داخل المجتمع الواحد(٣٦).

ذلـك يعنى أن إسهامات أوجست كونت فى تأسيس الاتجاه الوظيفى كانت إسهامات قاعدية وأساسية ، ولذلك وجدنا إطراد التعرض لذات المفاهيم والتصـورات من قبل المفكرين الوظيفيين فى كل مرحلة من مراحل التطور الـذى قطعهـا الاتجاه الوظيفى، حيث حاول هؤلاء المفكرون إضافة بعض المفاهيم أو التصورات الجديدة أو كليهما معاً، أو القيام بإعادة إنتاج المفاهيم والتصـورات الكونتـية بعـد إجراء بعض التعديلات عليها أو على بعضها لتعكس الأفكار التى تواترت أو تراكمت فى السياق الاجتماعى الجديد، بيد أنه برغم التعديلات والتطويرات العديدة التى حدثت، وبرغم أن البنائية الوظيفية قـد أخـذت بعـض تصوراتها عن المثالية النقدية أو عن النزعة العضوية لهربرت سبنسر، فإنها مازالت وستظل مشبعة بروح الوضعية وعبيرها.

٣-تأثير النزعة العضوية لهربرت سبنسر :

فى حين أنه يعزى إلى أوجست كونت مهمة تأسيس علم الاجتماع فقد حمل هربرت سبنسر لواء تطوير هذا العلم خلال عدة عقود فى منتصف القرن التاسع عشر . ونظراً لأن هربرت سبنسر قد عاش وعمل بإنجلترا فى ظل ظروف اجتماعية وسياسية واقتصادية أكثر استقراراً من تلك التى عاش فى إطارها أوجست كونت فى فرنسا ، إبان الفترة التى تفجرت فيها الثورة الفرنسية .. فإنه قد تمتع -بسبب آرائه وكتاباته- بشهرة عقلية ذائعة الصيت . ونظراً لأن هربرت سبنسر اعتبر المدافع الأيديولوجى الذى لا يلين عن الرأسمالية الصناعية، والقيم الفردية التى انتشرت فى إطارها، فإننا نجده قد رفض النزعة الجمعية التى رفع شعارها أوجست كونت بتأكيده على الاتفاق الاجتماعى . غير أنه برغم ذلك فقد أكد مثل كونت على النزعة العضوية، بل استعار منه كذلك التأكيد على التماثل بين المبادئ الاجتماعية والبيلوجية.

وقد طور هربرت سبنسر بعدين أساسيين للمماثلة بين علم الاجتماع والعلوم البيلوجية، وقد توازى هذا التطوير لأبعاد المماثلة مع تمييز أوجست كونت بين "الاستاتيكا" و"الديناميكا" الاجتماعية . وقد تعلق البعد الأول للمماثلة حول عملية التطور من الأشكال البسيطة إلى الأشكال المعقدة، حيث يلائم ذلك كل الكائنات ، التى تتطور من خلال سلسلة من التكيفات ، كما يلائم الكائنات العضوية الفردية كذلك ، تلك التى تنمو وتنضج . بينما يدور البعد الثانى للمماثلة حول إجراء المقارنات بين الفرد وبين الكائن العضوى الاجتماعى على الجوانب التالية :

أ-أن كـلا مـن المجـتمع والكائـنات العضـوية الفردية تتميز عن المادة اللاعضوية، لأن كل منهما ينمو ويتطور، وهو ما يعنى وضعها كذلك فـى فـئة عامـة تتميز عن الفئات الأخرى (اللاعضوية) وفقاً أى من المعايير .

ب-تـؤدى الـزيادة فى الحجم فى كل من المجتمع والكائنات العضوية إلى زيـادة فـى درجة التعقيد والتباين، وفى هذا الإطار نجد أن الكائنات العضـوية الاجتماعـية الفردية تتطور وتنمو من حيث الحجم، وكذلك تنمو وتتطور من حيث النوع.

جـ-فى كلاهما يصاحب التباين المطرد فى البناء تبايناً فى الوظائف، وهو ما يعنى أنه إذا كانت الكائنات العضوية تتطور كيفياً أو نوعياً من خلال التباين، فإن هذا التباين له مستويين، المستوى البنائى، وكذلك مستوى الأداء الوظيفى.

د-أن الأجـزاء التى تشكل بناء الكل تكون فى -كليهما- عادة متساندة، وهو مـا يعـنى أن التغـير فى أحد الأجزاء يؤدى إلى التأثير فى التفاعل الحـادث فى الأجزاء الأخرى، ومرة أخرى قد يكون التغير الذى حدث فى الجزء على المستوى البنائى أو على المستوى الوظيفى.

هـ-فى كليهما، يعتبر كل جزء من أجزاء الكل مجتمعاً أو كائناً عضوياً مصغراً فى ذاته ولذاته . وفى هذه الحالة فهو جزء أو عضو بالنسبة للكل الأشمل منه، وهو فى ذات الوقت هو كل أو مجتمع بالنسبة للأجزاء أو العناصر الأقل والتى تشكل بناءه.

و-مـــن الممكـــن أن تنهار حياة الكل فى الكائن العضوى والمجتمع غير أن الأجـــزاء يمكن أن تستمر حية لفترة من الزمن ، وهو ما يعنى أن المادة لا تفـــنى أو تستحدث من عدم ، وإنما هى تخضع لتحولات جديدة ، فإذا انتهى وجودها فى البناء السابق ، فهى تشكل عنصراً فى بناء جديد .

ويكشـــف تـــأمل الأفكار التى قدمها هربرت سبنسر عن تأكيدة على قضـــيتين ، الأولى أن الزيادة فى الحجم تؤدى إلى زيادة فى مستوى التعقيد ودرجـــة التباين البنائى، الذى يصاحبه عادة تباين فى الوظائف، حيث تعتبر هاتـــان القضـــيتان مـــن القضايا الأكثر محورية عند هربرت سبنسر. وهما القضيتان اللتان استند إليهما فى تأسيس بنائه النظرى، وفى نفس الوقت هما القضيتان اللتان أصبحتا حجر الزاوية فى الاتجاه الوظيفى الحديث.

وارتباطا بذلك فقد أكد هربرت سبنسر –على خلاف أوجست لكونت وممهداً بذلك لتحليل إميل دوركيم الشهير لتقسيم العمل الاجتماعى– على أن التغـــير فـــى شكل البناء يؤدى فى ذات الوقت إلى تغير فى وظائف الكائن العضـــوى . وفـــيما يـــتعلق بذلك يؤكد هربرت سبنسر "لا يمكن أن تحدث التغيرات فى البناء بدون حدوث تغيرات فى الوظائف . فكلما كان التنظيم من نـــوع البـــناء الـــذى يتكون من الأجزاء التى تستطيع القيام بأفعال ووظائف متبادلة بالنسبة لبعضها البعض، كلما كان هذا التنظيم أكثر تطوراً بنفس القدر . ذلـــك لأنه من الضرورى أن يتحقق اعتماد متبادل من قبل كل جزء على بقـــية الأجزاء الأخرى، حتى أن الفصل الكامل لأى من هذه الأجزاء يعتبر موتـــاً وفناءاً بالنسبة له، والعكس صحيح . وقد تم توضيح هذه الحقيقة بنفس القدر سواء بالنسبة للكائن العضوى الفرد أو الكائن العضوى الاجتماعى"(٣١).

وعلـــى هــذا الـــنحو يمكن تمييز البناء عن الوظيفة فى الإسهامات الـــنظرية التى قدمها هربرت سبنسر، وهو التمييز الذى أصبح أكثر وضوحاً بواســـطة إميل دوركيم . وإن كان هذا التمييز هو الذى قدم الأساس للاتجاه الوظـــيفى باعتباره اتجاهاً نظرياً فريداً فى العلوم الاجتماعية . وإضافة إلى هـــذا التميـــيز الهام فقد قدم هربرت سبنسر مفهوماً آخر استعاره من نطاق المصـــطلحات البيلوجـــية ونقلـــه إلـــى علم الاجتماع، وهو مفهوم الحاجات الوظيفـــية، حيـــث يذهب سبنسر إلى أنه "لا يمكن وجود تصور للبناء بدون تصور حقيقى عن ظائفه، ولكى نفهم كيف يتأسس التنظيم ويتطور، فإنه من المطلـــوب أن نفهم الحاجة التى يخدمها منذ البداية، ثم يستمر فى خدمتها بعد ذلك"(٣٨) .

وعلـــى هذا النحو ينبغى أن يسلم التحليل السوسيولوجى بأن حاجات الكائن العضوى هامة من حيث كونها تحدد سبب وجود البناء واستمرار بقائه . ومن الواضح أن هذا المفهوم سوف يصبح – كما سيتضح لنا – من أكثر المفاهيم إثارة للجدل بالنسبة للاتجاه الوظيفى، طالما أنه قد أصبح من السهل الـــنظر إلـــيه باعتـــباره يتضمن معنى أن الحوادث الاجتماعية (الوقائع أو الظواهر) تتحدد بفعل الحاجات الاجتماعية التى تشبعها .

وفى حين كان هربرت سبنسر على وعى حينما أكد أن ما قاله مجرد إبـــراز للتماثلات بين الكائن العضوى الفردى والكائن العضوى الاجتماعى، فإننا وجدنا بعضاً من أتباعه نذكر منهم بول للينفيلد Paul. V. Lilienfield ورينـــيه وورمـــز Rone Worms يتحركون من المماثلات إلى النظر إلى المجـــتمع لـــيس باعتـــباره يشبه فقط الكائن العضوى، ولكن باعتباره كائناً

عضـــوياً حقيقياً . ومن الواضح أنهم باستمرارهم فى هذا التأكيد، فإن اتباع سبنسر قد وافقوا بذلك على أن ينظروا إلى المجتمع باعتباره شكلاً أعلى من أشكال الكائن العضوى، وفق مقياس مستنبط من تاريخ النشوء النوعى . وقد كانــت هــذه النزعة العضوية المتطرفة حتمية فى ضوء مزاج هذا العصر، بسبب الثورة البيلوجية التى نشأت نتيجة أفكار إيراسموس داروين وغيره من المفكرين حول النشوء والارتقاء . وارتباطاً بذلك تأسس ميل هربرت سبنسر غير الملائم لإسقاط التمييز الذى أسسه بين المماثلة والواقع، وهو البعد الذى كان له تأثيره الهام والمتطرف بنفس القدر(٣٩) .

وفـــى حيـــن أنــــه قد تم رفض كثير من الجوانب المتطرفة للمماثلة العضـــوية بحلـــول الجـــزء الأخير من القرن التاسع عشر، فقد برز تصور للمجـــتمع حينـــئذ، باعتباره كائناً عضوياً، وهو التصور الذى برز من ناحية بالـــنظر إلى ثلاثة افتراضات أساسية . هذه الافتراضات هى التى شكلت من ناحـــية أخـــرى النموذج النظرى النمطى للاتجاه الوظيفى فى علم الاجتماع، حيث يتحدد الافتراض الأول من هذه الافتراضات بضرورة النظر إلى الواقع الاجـــتماعى باعتـــباره نسقاً System، بينما يشير الافتراض الثانى إلى أنه يمكن فهم عمليات النسق بالنظر إلى فهم العمليات المتبادلة بين أجزائه ، فى حيـــن يؤكد الافتراض الثالث على أن النسق الاجتماعى مثل الكائن العضوى له حدود، وفى هذا الإطار فإن له بعض العمليات التى تعمل من أجل الحفاظ علـــى تكـــامل النســـق، وكذلـــك على بقاء حدوده، ومن خلال صياغة هذه الافتراضـــات صـــياغة محـــددة وموجزه، بدت هذه الافتراضات ضرورية لتحقـــيق الفهم الملائم للأبنية والعمليات الاجتماعية . وبرغم ذلك فإنه بغض

الـنظر عـن اسـتلهام هـذه العناصر الوظيفية الأساسية من خلال المماثلة العضـوية، فـإن كثيراً من المفاهيم البيلوجية المشكوك فى ملاءمتها للتحليل السوسيولوجى قد اختفت أثناء تطوير علماء الاجتماع لأطرهم النظرية (٤٠) . وبذلك تستطيع القول بأن معظم الحوار القديم الذى استمر على مدى قرن من الـزمان حـول الاتجـاه الوظيفى، يرجع فى الحقيقة إلى النزعة العضوية المتضمنة فى هذا الإطار النظرى . وفى هذا الإطار نستطيع القول بأن عدد الافتراضـات العضوية المتضمنة فى النموذج النظرى تستند من ناحية على طبيعة النموذج النظرى موضع الاهتمام ومن ناحية أخرى على المنظر الذى قام بصياغته.

واستناداً إلى ما سبق يمكن القول بأن التنظير الوظيفى قد بدأ يحتوى فـى أكـثر مستوياته اكتمالاً على عدة افتراضات أساسية نذكر منها (١) أن المجـتمع يعتـبر نسقاً له حدود، ولديه قدرة على التنظيم الذاتى كما أن لديه الآليات التى تيسر له تحقيق ذلك، بالإضافة إلى ذلك فإنه يميل إلى حالة من الـتوازن والإتـزان تعتـبر هى حالته الدائمة وليست الاستثنائية. (٢) أن المجـتمع باعتـباره نسـقاً محافظـاً على بقائه –وهو فى ذلك يماثل الكائن العضوى البيلوجى- فإنه من الطبيعى أن يكون لدى المجتمع بعض المتطلبات أو الحاجات الأساسية التى يجب أن تشبع إذا رغبنا فى تأمين استمرار بقائه، وإذا رغبـنا كذلك فى الحفاظ على استمرار توازنه وإتزانه. (٣) وعلى هذا الـنحو ينبغى أن يركز التحليل السوسيولوجى للنسق الذى يحافظ ذاتياً على بقائـه من خلال التأكيد على اتجاه أداء وظائف الأجزاء نحو إشباع حاجات ومتطلبات النسق، ومن ثم تحافظ –كما أشرنا– على استمرار توازنه وإتزانه

• (٤) وفـــى حالة الأنساق التى لها احتياجات تحتاج إلى الإشباع، فإنه من الضرورى وجود أبنية معينة لتأمين الحفاظ على البقاء Survival والاتزان Homeostasis والتوازن Equilibrium، وبرغم إمكانية وجود أبنية بديلة لإشـــباع نفـــس الحاجـــة، فإن وجود مجموعة محددة من البدائل الضرورية يصبح ضرورياً لإشباع أى حاجة للنسق(٤١).

ويكشف تأمل مجموعة الافتراضات السابقة أن تصورات هربرت سبنسر ومماثلاته المنهجية بين المجتمع والفرد باعتبارهما كائنات عضوية – برغم أن سبنسر كان من أنصار المذهب النفعى الفردى– قد لعبت دوراً محورياً فى تأسيس فرضيات الاتجاه الوظيفى، وهى الفرضيات التى قام الرواد الوظيفيون – نذكر منهم إميل دوركيم، وتاكلوت بارسونز، وروبرت ميرتون – بإجراء تعديلات جذرية عليها، حيث أفضت هذه التعديلات إلى إسقاط الأبعاد البيلوجية والعضوية من المماثلة وحل محلها التأكيد على التصور النسقى للمجتمع باعتباره كلا يتكون من مجموعة من الأجزاء . وقد كان من شأن هذه التعديلات إضفاء الطابع الاجتماعى على الاتجاه الوظيفى كاتجاه نظرى له مكانته المحددة فى نطاق علم الاجتماع، إضافة إلى أنها فتحت الأبواب أمام توسيع آفاق التحليل فى نطاق الاتجاه الوظيفى ذاته.

٤-إسهامات الأنثروبولوجيا والدراسات الحقلية :

شكلت الدراسات الأنثروبولوجية الحقلية راقداً رئيسياً فى نشأة وتطور الاتجاه الوظيفى فى كل من الأنثروبولوجيا وعلم الاجتماع . حيث استفادت الوظيفية من هذه الدراسات التى أجريت على محورين، الأول الدراسات الأنثروبولوجيا الحقلية التى أجريت فى ظل المفاهيم والتصورات التطورية والانتشارية، حيث حاول الاتجاه الوظيفى تقديم تفسير لبعض الظواهر والمعطيات التى أبرزت عجز الأطر النظرية السابقة عليه عن تقديم تفسير مقنع لها . والثانى الدراسات الحقلية التى قامت فى ظل المفاهيم والتصورات الوظيفية، حيث ساعدت هذه الدراسات على تعريض مفاهيم وفرضيات الاتجاه الوظيفى للاختبار الواقعى للتأكيد عليها أو تعديلها أو حتى رفضها.

على هذا النحو يعتبر الاتجاه التطورى من الاتجاهات التى سيطرت على الفكر الإنسانى خلال النصف الثانى من القرن التاسع عشر . وقد ظهرت النزعة التطورية بداية فى نطاق علم البيلوجيا ثم انتقلت بعد ذلك إلى نطاق الدراسات السوسيولوجية والأنثروبولوجية، ويكشف التأريخ لهذا الاتجاه أن أحد أبعاد ازدهاره قد تحقق بظهور كتاب "أصل الأنواع Origin of Species" لإيراسموس دارون E.Darwin الذى كان له أكبر الأثر فى ظهور نظرية تطورية فى نطاق الفكر السوسيولوجى، حيث أخذ بعض علماء الاجتماع على عاتقهم تطبيق المفاهيم الداروينية الخاصة بالتطور العضوى البيلوجى على الظواهر والنظم الاجتماعية.

وهو الأمر الذى كان يعنى ضمنياً تشبيه التطور الاجتماعى بالتطور البيلوجى . ارتباطاً بذلك اهتمت الدراسات الأنثروبولوجيا بدراسة التطور الطبيعى للإنسان والمجتمع(٤٢). حيث شكل ذلك بداية لتحديد التطور الاجتماعى للمجتمع وفق مراحل متتابعة تصورها كل مفكر واختلف فى تصوراته مع غيره من المفكرين، وبرغم التصورات المتعددة فى الفكر التطورى، فإن الافتراض الأساسى فى هذا الاتجاه يؤكد على وجود تطور يحكم النظام الاجتماعى ابتداء من الماضى البعيد وحتى وقتنا الحاضر . ومن ثم فإن دراسة العلماء التطوريين للمجتمعات البدائية لم تكن بغرض فهم هذه المجتمعات، بل كان ذلك للاستفادة من دراستها فى تأسيس نماذج افتراضية تمثل التاريخ المبكر للجنس البشرى عامة، وتمثل على وجه الخصوص نشأة وتطور النظم الاجتماعية . ويتكامل مع الافتراض السابق تأكيد الاتجاه التطورى على أنه لا يمكن فهم أى نظام اجتماعى أو تفسيره إلا بالرجوع إلى أصوله سواء كان المقصود بالأصول البدايات أو الأسباب أو مجرد الأشكال الاجتماعية الأكثر بساطة(٤٣). وانطلاقاً من هذه الأشكال الأكثر بساطة يستطيع العلماء أن يؤسسوا سلسلة لتطور المجتمع على هيئة أشكال مجتمعية تعبر مراحل التطور الاجتماعى من مرحلة إلى أخرى، وارتباطاً بذلك فقد عملوا على جمع المعطيات التى تساعدهم على تصور المجتمعات فى مراحلها المختلفة، تارة من خلال الإخباريين للتعرف على التاريخ الاجتماعى القريب، وتارة ثانية من خلال الحفريات والمخلفات المادية . وتارة ثالثة من خلال استقراء معالم الأوضاع الحالية فى المجتمعات البدائية.

ذلــك يعــنى أن الدراســات التطورية تأرجحت فى دراساتها للواقع الــبدائى بيــن المــنهج الــتاريخى والاستقرائى ، حيث كانت وجهة النظر الاستقرائية تؤكد على أن عملية التطور تنتج بواسطة الفعل المتراكم لسبب أو عديد من الأسباب ، التى يؤدى فعلها بصورة مستمرة، كما فى الداروينية التى تسند العملية التطورية إلى التراكم الذى يسببه الفعل المستمر لمبادئ الوراثة والتنوع والإنتخاب الطبيعى . وعلى هذا النحو –قياساً على التصور الداروني – من الممكن أن يؤدى التراكم الاجتماعى بفعل عوامل اجتماعية مناظرة إلى ظهــور أشــكال مجتمعية جديدة . وفى حالة دراسة التطور باستخدام المنهج الــتاريخى فــإن عملــية الــتطور ينظر إليها باعتبارها سلسلة من المراحل المتعاقبة للنمو أو التطور [٤٤] . حيث كان للتطوريين منظورهم الخاص الذى يؤكد على أن الحياة يبدأ تطورها من الكائنات الحية ونظمها وتنتهى بالإنسان ونظمه، وأن التطور البيلوجى هو بداية التطور الاجتماعى[٤٥].

واســتناداً إلــى ذلك انقسمت الأنثروبولوجيا التطورية إلى اتجاهين، حيــث يحــاول الاتجــاه الأول تتبع المراحل المتعاقبة التى يمر بها النموذج المجــتمعى، كمــا فعل لويس مورجان فى كتابه "المجتمع القديم Ancient Society" . إذ نجــده فــى هــذا المؤلــف يحــاول تحديد مراحل التطور الاجــتماعى، وفــى هــذا الإطار نجده يشير إلى أن كل مرحلة من مراحل التطور تتميز بنظم اجتماعية خاصة بها، وارتباطاً بذلك فقد اعتبر البدائيون فى العصر الحالى ممثلون للمراحل الأولى التى مرت بها الشعوب المتحضرة منذ قرون، وقد كان أصحاب هذا الاتجاه يعتقدون فى صحة التطور الأحادى المسار Unilinear . فكل المجتمعات أو الثقافات العديدة التى لدينا يمكن أن

ترتيب فـي سلسلة واحدة أو خط تطوري واحد، ومن ثم يفترض مرور أي مجـتمع في هذه السلسلة بكل مراحل السابقة عليه واللاحقة له . وقد تعرض هـذا الاتجـاه لنقد أساسي مضمونه أن عدداً كبيراً من المجتمعات الموجودة الآن يثبت أن تطور المجتمع أو الثقافة لم يكن أحادياً في مساره، بل إننا نجد أن كـل مجتمع قد طور أو أسس نموذجاً تطورياً خاصاً له ارتباطات تكيفية واضحة ببيئته وتاريخه(٤٦).

علـى خـلاف ذلك ركز الاتجاه التطوري الآخر على تتبع التطور الأحادي المسار كذلك، ولكن بالنسبة لنظام واحد من النظم الاجتماعية مثلما فعل باخوفن في دراسته للقرابة . حيث استنتج من ذلك أن كل مجتمع بشري لابـد أن يمر من خلال المرحلة الأمومية التي تتحدد القرابة فيها من خلال الإناث، مع افتراض ضمني أن الشعوب التي تسودها هذه المرحلة هي أكثر الشعوب بدائية(٤٧) . بينما وصل سير هنري مين إلى نتيجة مختلفة أكدت أن العائلـة الأبوية الكبيرة هي الشكل الأصيل للحياة الاجتماعية، وإن الانتساب والقرابة كان دائماً في خط الذكور فقط في كل المجتمعات في مرحلة معينة . وبـرغم التناقض الواضح بين النتائج التي وصل إليها كل منهما، فقد نشرت أبحاثهما في عام واحد، الأمر الذي يشير إلى خطأ في البرهنة والاستدلال . وهو الخطأ الذي يمكن أن يعزى إلى تعميم الاستقراءات التطورية من وقائع محـدودة، أو أن اتساع وشمول هذه التعميمات إسقط عنها إمكانية أن تنطبق علـى مجتمع واقعي بعينه، إضافة إلى خطأ ثالث يتمثل في أنها نظرت إلى الإنسـانية باعتبارها وحدة شاملة لابد أن تمر مجتمعاتها بصورة حتمية بعدد من المراحل المتعاقبة .

وفى مواجهة هذه التصورات التطورية نجد أن رادكليف براون ينتقد الاتجاه التطورى الأنثروبولوجى، حينما يؤكد أنه قد تمت محاولات لتتبع المجتمع الإنسانى من وجهة النظر التطورية وليست الاستقرائية . ويتمثل الخطأ الرئيسى حينئذ فى أن الأنثروبولوجيا لم تكن قد تعرفت على أهدافها بعد، فهى لم تكن قد قررت هل تسع إلى إعادة تركيب أو بناء تاريخ المجتمع أو الثقافة، أم أن هدفها يتمثل فى اكتشاف القوانين العامة التى تحكم مسار تطور المجتمع أو الثقافة ككل . بالإضافة إلى ذلك يؤكد رادكليف براون أن التطورية سقطت فى ثلاثة أخطاء منهجية هامة . ويتمثل الخطأ الأول فى انحراف التطوريين للبحث عن أصول الواقعة الاجتماعية بدلاً من محاولة الكشف عن القوانين التى تخضع لها هذه الواقعة، بغض النظر عن اعتبار المنهج الظنى مدخلاً لتحديد هذا الأصل التاريخى . ويشير الخطأ الثانى إلى أن الفكر التطورى قد قدم عديداً من النظريات المتناقضة على ما أشرنا لنفس الظاهرة من حيث أصلها أو تطورها، بحيث افتقدت هذه النظريات أى اتساق منطقى[٤٨] بين أفكارها مجتمعة . ويتصل الخطأ الثالث بتأسيسهم لتعميمات شاملة من وقائع فريدة كالاستناد إلى "البقايا" فى القول بوجود نظم اجتماعية معينة فى مرحلة تاريخية سابقة من مراحل المجتمع بناء على وقائع محددة [٤٩] .

وإضافة إلى الانتقادات السابقة يحصر الوظيفيون الأنثروبولوجيون (مالينوفسكى ورادكليف براون) خلافهما مع التطورية حول مسألتين، وتتمثل المسألة الأولى فى تبنى الاتجاه التطورى لمنهج التاريخ الظنى كمدخل لفهم الواقع البدائى . حيث يرى رادكليف براون أن التطورية قد وقعت فى

محظـور الـتاريخ الظنى، ومن ثم فقد كانوا يقدمون غالباً تفسيرات زائفة، وربمـا متناقضة لذات الواقعة موضع الاهتمام . ويرى رادكليف براون أن هذه التأملات التطورية مضللة أكثر من كونها عديمة الفائدة، غير أن هذا لا يعـنى أن رادكليف براون يرفض التفسيرات التاريخية وإنما يريدها مستندة إلـى الوثـائق التاريخـية[٥٠] . وهو يعزى عزوف البنائيين الوظيفيين عن استخدام المنظور التاريخى فى نطاق المجتمعات البدائية إلى اقتناعهم بالفائدة المحدودة للمعطيات التاريخية التى يمكن الحصول عليها من هذه المجتمعات وذلـك لافـتقاد الوثائق[٥١] . غير أنه إذا توفرت الوثائق فعلاً فلا مانع من إجـراء الدراسات التاريخية، وهو ما فعله رادكليف براون حينما درس نظام الـزواج فـى إنجلـترا لأنه قد كانت هناك الوثائق التى تيسر له إجراء هذه الدراسة[٥٢].

وتمثل مشكلة "البقايا Survivals" المسألة الثانية التى يعانى الاتجاه الوظـيفى مـن تقديم تفسير لها، حيث ينظر هذا الاتجاه إلى بعض السمات الغريـبة على حاضر المجتمع، ومن ثم يحاول تفسيرها باعتبارها تنتمى إلى ثقافة أو مجتمع سابق[٥٣] . على ذلك يرد مالينوفسكى بتأكيده أن أصل النظام لا يكمـن فى تبدايته التاريخية، ولكن فى طبيعته الأساسية التى تتضمن أدائه الوظـيفى[٥٤] . ثم يؤكد أن القول بوجود بقايا من الماضى فى بناء الحاضر قـول غير منطقى، إذ ما جدوى أن يثقل البناء الاجتماعى كاهله بعناصر لا تؤدى وظائف فى إطاره . وأنه من الأفضل مناقشة هذه البقايا (العناصر) فى إطـار الثقافة المعاصرة ما دامت هى جزء منها، لأنه لابد وأن تؤدى حتماً

وظيفة معينة فى هذا البناء[٥٥] . ومن ثم يصبح على الباحث البحث فى تحديد هذه الوظيفة المعاصرة التى يؤديها هذا العنصر أو ذاك .

ويتخذ الوظيفيون الأنثروبولوجيون موقفاً مماثلاً من الاتجاه الانتشارى . فهم يؤكدون منذ البداية أن الاتجاهات التطورية والانتشارية أبناء عمومه أو هم من عائلة واحدة، غير أنه إذا كانت التطورية قد استكشفت مقولاتها من خلال التاريخ وتتابع الزمن، فقد شكلت الجغرافيا مسرحاً لعمل الاتجاه الانتشارى . وارتباطاً بذلك تنظم النظرية الانتشارية مقولاتها حول عامل الانتشار، وهو فى كل الحالات لا يعنى انتقال الأفراد، بل انتقال السمات الثقافية . وقد جاء مصطلح الانتشار الثقافى Cultural-Diffusim فى كتابات علماء الأنثروبولوجيا، حيث ذهب تيلور على سبيل المثال فى كتابه "الثقافة البدائية" إلى أن فكرة الانتشار الثقافى ظهرت لتكشف سر التشابه بين كثير من السمات والعناصر الثقافية فى مجتمعات متباعدة عن بعضها البعض . مرجعاً ذلك التشابه إلى انتشار الثقافة وانتقالها من مصدر واحد، أو من عدد من المصادر، نتيجة للاتصال الثقافى بين تلك المجتمعات، وارتباطاً بذلك تكون هجرة العنصر الثقافى كاملة أو جزئية[٥٦].

ويمكن تمييز ثلاثة مدارس أساسية فى نطاق الاتجاه الانتشارى، المدرسة الأولى هى المدرسة النمساوية بقيادة جرابنر F.Graebner، حيث تذهب هذه المدرسة إلى وجود سبع أو ثمانى نماذج ثقافية أصيلة فى العالم ذات طابع منسجم ومستقل . ثم انتشرت كل من هذه النماذج فى أرجاء العالم بفعل عامل الانتشار، وكان انتشار كل ثقافة إما انتشاراً كلياً أو جزئياً . إضافة إلى أن هذه المدرسة تنظر إلى دراسة الحياة البدائية باعتبارها مفتاحاً

لفهم الاتصال بين الثقافات المعاصرة . وتعتبر المدرسة الانتشارية الإنجليزية بـــزعامة إلـــيوت سميث E.Smith، وبرى W.Perry هى الدراسة الثانية، وتذهب هذه الدراسة إلى وجود مصدر واحد للثقافة، وهو الحضارة المصرية الفرعونية التى عمت العالم إلى أن جاءت الحضارة اليونانية وحلت محلها .

بيـــنما تعتـــبر المدرسة الأمريكية بقيادة الفرد كروبر A.Kroeber وفرانز بواس F.Boas هى المدرسة الثالثة، وهى تهتم بالآثار المترتبة على عملـــية الانتشار الثقافى فى المجتمعات التى خضعت لذلك، وقد حاولت هذه المدرســـة تجنـــب الـــنقص الـــذى عانت منه المدرستان السابقتان من حيث انطلاقهمـــا من بداية تجريبية متواضعة تستند إلى فروض منتقاه(٥٧) . إضافة إلـــى أنها حاولت تتبع التفاعل الذى يحدث بين السمات الثقافية التى هاجرت وبين السمات والعناصر الثقافية فى الثقافة أو البناء الاجتماعى الذى هاجرت إليه .

وبغـــض النظر عن التنوع الداخلى بين مختلف المدارس الانتشارية، فقـــد تمثلـــت الفكرة المحورية لها فى التأكيد على أن كل عصر من عصور التاريخ الإنسانى قد شهد ازدهار حضارة واحدة أو حضارتين على الأكثر . حيـــث تهاجر السمات من الحضارة إلى النطاق المحيط بها، وعلى هذا النمو تكـــون ســـمات الحضارة أقوى ما تكون فى مركز المنطقة الحضارية التى ظهرت فيها، وهى ما يمكن أن نعتبرها مركز الدائرة . ونظراً لأن ما يحيط بمـــنطقة الحضارة، أى المركز، لا يشهد تواجداً لسمات الثقافة أو الحضارة بنفس الكثافة، فإنه من الطبيعى أن تهاجر هذه السمات من منطقة المركز إلى مناطق المحيط، الذى هو الإطار الإقليمى أو العالمى المحيط بهذه الحضارة،

وكلمـــا كانت الحضارة قوية كلما كان محيط انتشارها أوسع، فى هذا الإطار تـــنطلق ســـمات الحضـــارة إلـــى مجتمعات كثيرة مجاورة، ومن ثم تختلط بـــثقافاتها، وحيـــثما وصلت السمات الثقافية منطقة اجتماعية معينة فإن ذلك يشـــير إلـــى النطاق الذى بلغته السمات الثقافية أو الحضارية فى انتشارها . وحيـــثما تضـــعف الـــثقافة أو الحضارة فإن ذلك يشكل ظرفاً ملائماً لبروز حضـــارة أخرى جديدة ومن ثم انتشار سماتها فى نطاق مجتمعات عصرها، وهكذا.

بذلـــك يفـــترض الاتجـــاه الانتشارى أن تكون النظم الاجتماعية أو العـــادات والسمات الثقافية فى المجتمعات البدائية قد انتشرت من مجتمعات معيـــنة، هـــى المنبع الأصلى الذى ظهرت فيه هذه العناصر فى البداية، إلى مجـــتمعات استقبلت هذه العناصر الثقافية أو الاجتماعية . ومما لاشك فيه أن هذه العناصر المهاجرة قد تتقيد خصائصها أثناء عملية الاستعارة أو الاندماج فى المجتمعات التى هاجرت إليها . وهكذا تتغير خصائص هذه العناصر من مجـــتمع لآخـــر وذلـــك حســـب قدرة المجتمع المستقبل لها على الاستيعاب والـــتعديل فـــى هـــذه السمات بما يلائم أوضاعه واحتياجاته، وارتباطاً بهذه الجوانب نستطيع التأكيد على أن المدرسة الانتشارية قد واجهت مجموعة من المشـــكلات والانـــتقادات الـــتى تـــدور فى معظمها حول الطابع التخمينى والافتراضـــى لهذا الاتجاه، وهو الطابع الذى يفتقد امتلاك الدليل الإمبيريقى القاطع.

بالإضـــافة إلـــى ذلك ينتقد برنسلا ومالينوفسكى المدرسة الانتشارية لكونهـــا تســـقط الإطـــار الكلى والتماسك البنائى لسمات الثقافة(٥٨) . وبرغم

موافقــة الوظيفين على إمكانية أن تنتشر سمات ثقافية من مجتمع إلى آخر. غير أنهم يرفضون المنهج الانتشارى الذى يتتبع سمات محددة ويحاول ردها إلـــى أصـــول بعيـــنها، بـــل إن مـــنهم من يرفض تلك الاهتمامات النظرية للانتشـــارية ويصفها بالسطحية(٥٩) . هذا إلى أنه فى مواجهة النمو أو التغير الاجـــتماعى . هذا إلى جانب رفض الوظيفيين للانتشارية من حيث إتباعها لمنهج التاريخ الظنى كذلك (٦٠) . وهو منهج فى البحث يفتقد الحد الأدنى من المعايير الموضوعية للمنهج العلمى سواء فى عمليات الوصف أو التحليل أو التفسير.

وإذا كانـــت الوظيفية قد طورت عديداً من المفاهيم والتصورات كرد فعـــل لـــتلك التى وردت فى كل من الاتجاه التطورى والانتشارى، فإنها قد اســـتفادت اســـتفادة مباشرة من الدراسات الحقلية التى أجريت على المحور الـــثانى، وهى الدراسات التى تناولت ظواهر ونظم فى المجتمعات البدائية . حيـــث تمـــت دراستها بالنظر إلى مفاهيم وتصورات الاتجاه الوظيفى -التى توفـــرت حتى حينئذ- حيث ساعدت هذه الدراسات الحقلية على تعديل عديد مـــن المفاهيم والافتراضات الوظيفية، إضافة إلى أنها أدت فى غالب الأحيان إلـــى تباين التحليلات الوظيفية عن بعضها البعض . تأكيداً لذلك التباين الذى نلاحظـــه بيـــن التحلـــيل الوظـــيفى الـــذى قدمه برنسلاو مالينوفسكى للبناء الاجـــتماعى لجزر التروبرياند مقارنة بالتحليل الوظيفى الذى قدمه رادكليف براون لسكان جزر الأندامان . غير أن هذه التباينات ساعدت فى نهاية الأمر علـــى إثراء الاتجاه الوظيفى وتطوير مقولاته على نحو ما سوف نوضح فى الفصل التالى.

المراجع

1- **Mahinowski, B. :** A Scientific theory of culture and other Essays, A galaxy Book. New York. Oxford Press, 1960, PP.28-29.

٢- **على ليلة**، مرجع سابق، ص ص٢٥-٢٦ .

٣- **نفس المرجع**، ص٢٥ .

٤- **نفس المرجع**، ص٢٥ .

٥- **هربرت ماركيوز**، العقل والتوبة، هيمل ونشأة النظرية الاجتماعية، ترجمة فؤاد زكريا، الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر، ١٩٧٠، ص٨٩ .

٦- **نفس المرجع**، ص٨٩ .

٧- **نفس المرجع**، ص١٢٦ .

٨- **ذكى نجيب محمود**، نحو فلسفة علمية، مكتبة الأنجلو المصرية، الطبعة الأولى، ١٩٥٩، ص٣٤٧ .

٩- **زكريا إبراهيم**، مشكلة الفلسفة.

10- **Mackenzei, Norman,** A Guide a Social Sciences, (ed) Weidenfield and Nicolson, 1968, P.20.

11- **Martindal, D. :** The Nature and Type of Social Theory, Londo, Routledge & Kegan Paul, 1961, P.25.

١٢- **زكريا إبراهيم**، مرجع سابق، ص١٣٦ .

13- **Zeitlin, Irvn.**

١٤- **هربرت ماركيوز**، مرجع سابق، ص٢٤ ٠

١٥- **على ليلة**، مرجع سابق، ص٣٥ ٠

١٦- **هربرت ماركيوز**، مرجع سابق، ص ص٢٥٠-٢٥١ ٠

١٧- **نفس المرجع**، ص١٥٦ ٠

١٨- **حسن شحاته سفيان**، الموجز فى تاريخ الحضارة والثقافة، مكتبة النهضة المصرية، ١٩٥٩، ص١٩٧ ٠

١٩- **نفس المرجع**، ص١٩٧ ٠

٢٠- **نفس المرجع**، ص١٩٨ ٠

٢١- **نفس المرجع**، ص١٩٨ ٠

٢٢- **محمد عارف عثمان**، المنهج الكيفى والمنهج الكمى فى علم الاجتماع فى ضوء نظرية التكامل المنهجى لدراسة الظواهر الاجتماعية، مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٦٨، ص٣٩٧ ٠

23- **Lrving Zeitlin :** Op. Cit., P.III.

24- **Don Martindale :** Op. Cit., P.58.

25- **Ibid.** P.58.

٢٦- **زكى نجيب محمود**، مرجع سابق، ص٣٢ ٠

27- **Don Martindale :** Op. Cit., P.58.

28- **Marvin Harris :** Op.Cit., P.62.

٢٩- **نيقولا يتماشيف**، مرجع سابق، ص٣٥ ٠

٣٠- **هربرت ماركيوز**، مرجع سابق، ص٣٨ ٠

٣١- **نفس المرجع**، ص٣٩ ٠

٣٢- **نفس المرجع**، ص٣٣٩ ٠

33- **Alvin Gouldner :** Op. Cit., P.103.

٣٤- **نيقولا يتماشيف**، مرجع سابق، ص ص ٤١-٤٢ .

٣٥- **هربرت ماركيوز**، مرجع سابق، ص٣٤ .

٣٦- **نيقولا يتماشيف**، مرجع سابق، ص٣٤ .

37- **Elliot, Hugh :** Herbert Spencer, London, Contable & Compang, LTD, 1917, P.233.

38- **Ibid,** P. 211.

39- **Marin, Harris :** Op.Cit., P.113.

40- **Ibid.** P. 115.

41- **Don Martindale :** Op. Cit., P.97.

42- **Ibid,** P.104.

43- **Ibid,** P. 106.

44- **Marvin Harris :** Op. Cit., P.83.

45- **Ibid,** P. 113.

46- **Radcliffe-Brown, A.R. :** Method in social Anthropology, Chicago, University of Chicago, Press, 1958, PP.8-9.

٤٧- **أحمد الخشاب**، دراسات أنثروبولوجية وإثنوجرافية، مكتبة الأنجلو المصرية، الطبعة الثانية، ١٩٥٩، ص١٥١ .

48- **A.R. Radcliffe-Brown :** Op. Cit., P.9.

49- **Ibid,** P.10.

50- **Radcliffe-Brown. A.R. & Dargll Ford :** African systems of kinship and Marriage (ed) Oxford University Press, London, New York, Toronto, 1960, P.18.

51- **Cohen, Percy, S. :** Modern Social Theory, Heinenan, London, 1968, P.38.

52- **A.R. Radcliffe – Brown & Daryll Ford :** Op. Cit., PP. 43-47.

53- **Ibid,** P.48.

54- **P.S. Cohen :** Op. Cit., P.39.

55- **Malinowski, B. :** A scientific Theory of Culture and other Essays, A galaxy Books, New York, Oxford, Press, 1960, P.10.

56- **A.R.Radcliffe-Brown :** Op. Cit., P.12.

٥٧- **إيفانز بريتشارد :** الأنثروبولوجيا الاجتماعية، علم الإنسان الاجتماعى، ترجمة أحمد أبو زيد، منشأة المعارف الإسكندرية، ١٩٦٠، ص٨٧ .

58- **P.S. Cohen :** Op. Cit., P.39.

59- **A.R. Radcliffe-Brown :** Op.Cit., P.13.

60- **Sorokin, P. :** Contemporary Social Theories, New York, Harper, 1928, P.113.

الفصل الثالث

تطور الاتجاه الوظيفى

على خلفية أحداث السياق الواقعى

لثلاثة قرون من الزمن لم يهدأ الواقع الأوربى، كأنما كان من الضرورى أن يتحقق تعادل بين ضرورة أن تطول عصور اليقظة مثلما طالت عصور السبات . الأمر الذى جعل استمرار غليان الواقع الاجتماعى وتغيره قضية محورية تحاور بشأنها مختلف المفكرين والفلاسفة . فى هذا الإطار نستطيع أن نرصد أربعة تحولات أساسية خضعت لها المجتمعات الأوروبية، تغيرت أبنيتها فى إطارها تغيراً كلياً وشاملاً، الأمر الذى أدى إلى ظهور مواقف متنوعة تختلف من حيث رؤيتها فى رصد كل تحول.

ويعتـــبر عصر النهضة الأوروبية والتغيرات التى حدثت فيه، تلك التى بـــدأت مع نهاية القرن الخامس عشر وأوائل القرن السادس عشر، باعتباره عصـــراً لليقظة الأوروبية هو التحول الأول الذى واجهته أوربا بعد عصور الظـــلام الـــتى عاشت فى إطارها . حيث كانت الحركة العلمية التى انطلق عقالهـــا خـــلال هـــذه الفـــترة من أهم مظاهر هذا التحول . إذ اتجه العلماء والفلاسفة إلى إعادة دراسة النصوص اليونانية القديمة بحثاً عن المفقود منها، وإلـــى الاهتمام بالفكر الشرقى والعربى بصفة خاصة، وهو الفكر الذى انتقل إلى أوربا عبر الأندلس . كما اهتمت هذه الحركة الفكرية بالكنيسة الكاثوليكية وتوجهاتهـــا الدينـــية، ومـــن ثم منذ تغلغلت -كحركة نقدية- فى صميم أداء الكنيســـة، الأمـــر الذى أنتج فى النهاية حركة الإصلاح الدينى التى تزعمها "لوثر" و"كالفن" . حيث كان للمبادئ الأخلاقية والإصلاحية الجديدة أثرها فى

تعديـــل رأى الكنيسة فيما يتعلق بالملكية والمعاملات الاقتصادية، وكذلك فيما يتعلق بمسائل الحياة الاجتماعية والسياسية . وإذا كان عصر النهضة قد تمكن مـــن تحريـــر الفكر الأوروبى، فإن عملية التحرير هذه أورثته روحاً فطرية نقديـــة اتجهـــت إلى نقد كل شئ ابتداء من الكنيسة وحتى أسس تنظيم الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية .

ويعتـــبر الـــتحول الثانى تحولاً طبقياً بالأساس، استبدلت فى إطاره ارستقراطية قديمة لها نبولة وعراقة . بأرستقراطية جديدة امتلكت قدرة عالية علـــى الصـــعود الاجتماعى والفعالية التى استندت من ناحية إلى قيم الإنجاز التى عملت وفقاً لها، وإلى ملكية رأس المال من ناحية أخرى . وقد بدأ هذا الـــتفاعل مـــع حركة الكشوف الجغرافية السابقة على عصر النهضة، وهى الحركة التى اكتشفت عالم الشرق الملئ بالخيرات والذى أصبح فيما بعد عالم المســـتعمرات . حيـــث ســـاعدت هذه الظروف على نشأة طبقة جديدة تتمتع بمظاهر النفوذ والاستقراطية ، لا عن عراقة الأصل ، أو الانتماء إلى أسرة حاكمة أو إلى أمراء الإقطاع، بل بفضل قوة رأس المال والثراء وحده . ولا حاجـــة بنا لأن ننوه بأن الكثيرين من نعموا بهذا المجد كانوا فى الأصل من المغامريـــن أو الأفاقين أو اللصوص . وبقدر ما أخذ نجم هؤلاء فى الصعود أخـــد نجـــم الأمراء والنبلاء فى الأفول، إذ غرقت أراضيهم وممتلكاتهم فى الديون واضطروا فى معظم الحالات إلى وضعها رهينة فى يد أصحاب المال الجـــدد حتى ينالوا لقاء ذلك المال الذى يواجهون به مطالب الحياة . وكانت هـــذه الأراضى تؤول بطبيعة الحال فى النهاية إلى أصحاب رؤوس الأموال حيـــن يعجـــز أصحابها الأصليون عن الوفاء بديونهم [١]. ويمكن القول بأن

طبقة أصحاب رؤوس الأموال الجديدة قد تولت -إلى جانب ظروف أخرى- تصفية طبقة نبلاء وأمراء الإقطاع . غير أنها كطبقة رأسمالية جديدة لم توجه رؤوس أموالها إلى الزراعة، بل اتجهت بها إلى الاستثمار فى الصناعة، بحيث أسس هذا التحول تغييراً لطبقة الارستقراطية التى تتربع على قمة الهرم الطبقى . كما أنها أحلت قيماً جديدة، هى قيم حديثة بالأساس محل القيم القديمة التى كانت تنظم سلوك الارستقراطية القديمة، إضافة إلى أنها رأت بحسها التاريخى أن الصناعة هى المجال الأنسب للاستثمار .

وارتباطاً بذلك وقع التحول الثالث التى حدث على ساحة المجتمع الصناعى الجديد الذى تمخضت عنه الثورة الصناعية، حيث نوقشت مشروعية الملكية وأصولها كأساس للبناء الطبقى الجديد، كما نوقشت حالة الصراع الطبقى، الذى أصبح يميز طبيعة التفاعل بين الطبقات المختلفة . ويمكن القول بأن هذا التحول قد بدأ حينما اتجهت ارستقراطية المال الجديدة إلى استثمار أموالها فى بناء مشروعات صناعية، حيث اتجهوا بصورة مستمرة إلى إنشاء المشروعات الصناعية الجديدة . ففى بلجيكا نشأت صناعة الأقمشة وصناعة تعدين الفحم حول منطقة "ليج"، وفى إنجلترا نشأت صناعة الصوف فى "يوركشير" . ونتيجة لذلك بدأت الاستقراطية القائمة على الملكية العقارية تفقد أهميتها ومكانتها، وارتفع شأن "بورجوازية" التجارة والصناعة(٢) . ومع بدايات القرن الثامن عشر بدأت الثورة الصناعية باستخدام الآلات التجارية فى الصناعة ومن ثم أصبحت المصانع لا تنتج لحاجة الاستهلاك فحسب، بل تنتج للتصدير وغزو أسواق العالم . واحتاج هذا الإنتاج الكبير Mass Production إلى استخدام أعداد ضخمة من

العمـــال، فـــتكدس العمـــال فى المراكز الصناعية الهامة وحول مناجم الفحم والحديـــد[٣]، ولم يقتصر الأمر على استغلال رأس المال كمصدر للربح، بل تعدى ذلك إلى استغلال العمال أنفسهم حتى يستطيع صاحب العمل أن يحقق أكـــبر ربـــح ممكن، نتيجة لفائض الاستغلال . ومن ثم فقد نشأت مع الثورة الصـــناعية مشكلات العمال وبدأ النزاع بين أصحاب الأعمال والعمال يتخذ شكلاً حاداً، بل ويؤدى إلى الحركات الثورية فى كثير من الأحيان[٤].

وبـــدأ ظهـــور وعـــى جديد أخذ ينتشر بين الأفراد والجماعات، هذا الوعى يمكن أن نطلق عليه "الوعى الطبقى" . وقد تبلور هذا الوعى بوضوح فى التعارض بين مصالح العمال ومصالح أصحاب الأعمال، ووضع العمال وجهاً لوجه أمام الرأسماليين . ونتيجة لذلك بدأ المجتمع الأوروبى يشهد نوعاً مـــن الاســـتقطاب الطبقى الحاد . أطرافه طبقات اجتماعية كبيرة تمتلك قوة اجتماعـــية تكفـــل لهـــا الانتصــــار أو على الأقل القدرة على الاستمرار فى الصراع إذا تفجر .

وأمـــام هذا الاستقطاب الطبقى الذى بدأ يحدث على أرض الواقع فى المجـــتمع الصناعى، حدث استقطاب فكرى مناظر بين المدافعين عن الطبقة العاملـــة والمهاجمين لاستغلال رأس المال وبين المؤيدين للملكية والمدافعين عـــن دور رأس المال . ويعتبر الفيلسوف الألمان "فيشته" من المدافعين عن الطبقة العاملة فى هذا الصراع، حيث أكد أن الدور الأساسى للدولة يتمثل فى حمايـــة حـــرية كـــل فرد وبالتالى حماية حرية المجموع . غير أن الحرية الحقيقـــية لا تتحقق بدون حد أدنى من الملكية، وعلى ذلك فمن واجب الدولة أن تضمن لكل فرد إلى جانب حريته قدراً معيناً من الملكية[٥]. ولكى يؤسس

شـــرعيه لإعادة توزيع الملكية حتى يضمن حداً أدنى من الامتلاك لكل فرد، نجده يؤكد أنه لا يجب النظر إلى حق الملكية باعتباره حقاً ثابتاً لا يتغير. فإذا كـــان حـــق الملكية قد قام فى بدء تاريخه الطويل مستنداً إلى مبدأ القوة، فإن ذلك يفرض إعادة النظر فيه(٦)، ومن ثم إعادة تأمين حد أدنى من الملكية لكل فرد مستنداً هذه المرة إلى القانون الذى يعبر عن الإرادة العامة. ويتوافق ذلك مـــع قـــول رودبروتس Rodbertus ساخراً أنه إذا كان بعض المنظرين قد حاولوا إثبات أن رأس المال يأتى عن طريق الادخار الذى يحققه الفرد نتيجة لتقلـــيص اســـتهلاكه، فإن الحقيقة هى أن رأس المال يأتى من الادخار الذى يقـــتطع مـــن أجور العمال ومن عملهم . وبعبارة أخرى إذا كان رأس المال يأتى عن طريق العمل، فإنه يأتى من عمل الآخرين وكدحهم(٧).

فـــى مقابل ذلك هناك من دافع عن الملكية ورأس المال، حيث ذهب "فـــريدريك باســـتيا F. Bastiat" فى كتابه "الانسجام الاقتصادى" إلى القول بأنـــنى أستطيع أن أثبت أن الملكية هى الحق والعدالة نفسها وأنها تحمل فى طياتها معانى التقدم والحياة . وإنى لأدهش كيف يشعر الملاك الذين ينعمون بوقـــتهم بشـــئ من وخز الضمير أحياناً، إنهم بلا شك يقعون تحت تأثير هذا الأريـــج الســـام الـــذى يهـــب من النظريات الخيالية "يقصد الاشتراكية"(٨) .
ويحاول بول لوروا بوليو أن يؤسس أساساً تاريخياً للملكية فيؤكد بداية أن لو كانـــت الملكـــية نظامـــاً شاذاً أو فاسداً لما رأينا نطاقها يتسع خلال عصور الـــتاريخ . فالمشاهد أن الملكية أخذت تنمو على الدوام حتى أصبحت تشمل أشـــياء ومناطق لم تشملها من قبل . وإذا كانت الملكية قد اقتصرت فى بادئ الأمـــر علـــى امـــتلاك النســـاء والعبيد والحيوانات والأشياء التى يستخدمها

الإنســـان، ثــم انتقلت بعد ذلك إلى ملكية المنزل وبيت العائلة الذى تقام فيه الشــعائر الدينية، ثم إلى ملكية الأرض . فقد ظلت الملكية الخاصة ردحاً من الزمن محددة بنظم معينة كالنظام الإقطاعى ثم انفكت من عقالها، فإننا نطالب فـــى الوقـــت الحاضر بتوسيع حق الملكية حتى يشمل الإنتاج الأدبى والفنى، وهكذا نرى خلال التاريخ أن نظام الملكية ينزع لأن يكون "كاملاً ومطلقاً"(٩).

ثــم يعـــزى الـــتفاوت فى توزيع الثروة إلى الطبيعة الإنسانية ذاتها، فـــبعض الناس كسالى أو مسرفون وبعضهم مجدون أو مقتصدون، فلا غرو أن تصـــبح الـــثروة فى جانب هؤلاء الآخرين . ومن العمال من يستهلك ما يملك مباشرة ومنهم من يدخر جزءاً يتحول شيئاً فشيئاً إلى رأس مال . وهكذا تنتقل الثروة قليلة إلى الأولاد وتنمو باتباع القدوة الصالحة وبالتربية الحكيمة وبث حب العمل والاقتصاد فى النفوس . وينتهى الأمر إلى تكدس الثروة فى بعـــض الأسر وإلى بقاء الفاقة فى أسر أخرى، فإذا كان هذا التفاوت أمر لا محـــيص عـــنه، حدث عن طريق اختلاف الطبائع والنزعات، فإنه على هذا الأساس له ما يبرره(١٠).

وقد حاول أوجست كونت اختراق هذا النسيج المعقد من الأفكار المتناقضة فيما يتعلق بالملكية، إذ نجده يطرح مفهوماً يغطى المنطقة الوسط من متصل الاستقطاب . فهو يرى أنه إذا وافقنا على تأكيد حق الملكية الفردية فإنها -فى مقابل ذلك- من الضرورى أن تلعب وظيفة اجتماعية، حيث البداية عند الفرد، أما النهاية والنتائج فتصب فى المجتمع، وقد عرض آرائه هذه فى كتابه "السياسة الوضعية" . ونظراً لأنه عاصر الثورة الصناعية الكبرى فقد لاحظ اتساع الهوة الذى أخذ يزداد يوماً عن يوم بين "الرؤوس

والأذرع"، أى بين أصحاب المشروعات الصناعية والعمال . وإذا كان كونت لم يتردد فى التنديد بأصحاب المشروعات وأنانيتهم ومحاولتهم التشبه بغطرسة النبلاء الذين كانوا يتحكمون فى مصير فرنسا قبل الثورة، ونعى عليهم التجائهم إلى وسائل العنف والقوة لكبت شعور العمال وفرض إرادتهم عليهم . حيث حاول أفرادها أن يكونوا زبانية كزبانية الباستيل ، يعذبون ويسجنون من يطالبون بحقهم فى العيش . بيد أن ذلك لم يدفعه إلى الارتماء فى أحضان المناصرين لموقف العمال، حيث وصف آرائهم بأنها سلسلة من الأخطاء، ونعت مشروعاتهم بأنها من "الجرأة إلى حد الوقاحة" . إنهم يخطئون إذا كانوا يعتقدون أن من الممكن، بل من المستحب، إلغاء الملكية الفردية، فالمجتمع الذى يحلمون ليس إلا مجتمعاً يخنق الملكات الفردية ذات الوظيفة الاجتماعية . فإذا أدركنا أن صاحبها لا يكونها إلا بمساعدة الآخرين، وأنها ثمرة التضامن الاجتماعى وجب أن يتقرر أن لا يكون الانتفاع بها فردياً محضا، بل يجب أن ننظر إلى الملكية على أنها وظيفة اجتماعية ضرورية يتحقق عن طريقها وجود المشروعات التى تنفع الأجيال المستقبلة . وعلى أصحاب الأملاك أن لا ينظروا إلى ملكياتهم على أنها امتياز، بل على أنها وسيلة تخدم صالح المجتمع . ولا يجب أن يحولوها من النفع العام إلى خدمة مصالحهم الخاصة، ولا يتحقق النفع العام إلا إذا فهموا واجباتهم تمام الفهم[١١] . وهو ما يعنى أنه إذا كانت الملكية عنصراً بنائياً، فإنها ينبغى أن تلعب وظيفة اجتماعية لصالح المجتمع فى كليته.

ولقد تعاصر مع ذلك قيام الثورة الفرنسية التى شكلت التحول الرابع والأكثر أهمية . وإذا كانت الثورة الصناعية تعتبر ثورة فى نطاق التنظيم

الاقتصادى للمجتمع هز استقراره وتوازنه، فإن الثورة الفرنسية قد اتجهت بالأساس نحو إعادة التنظيم السياسى والاجتماعى للمجتمع . ويكشف تأمل الأوضاع حينئذ أن فلاسفة عصر التنوير هم الذين مهدوا لهذه الثورة، فقد ظهر "ديكارت" أعظم فلاسفة زمانه والذى وضع طريقة الشك المنهجى . كذلك ظهر فى القرن الثامن عشر الفلاسفة الطبيعيون من أمثال "جان جاك روسو"، وفلاسفة النقد الاجتماعى والسياسى ومن أشهرهم "فولتير" و"دولباخ" و"ديدرو"، حيث كرسوا جزءاً من تفكيرهم فى علاج مشكلات المجتمع الحديث[١١] . وقد عاش المجتمع الفرنسى خلال هذه الفترة وضعاً غير متوازن، حيث يعبر عن ذلك "جان جاك روسو" الذى امتدح حالة الفطرة بسبب ما شاهده فى مجتمعه من روح الأنانية والرياء من الناحية الأخلاقية، وعدم المساواة من الناحية الاجتماعية مما جعل الأقلية تتحكم فى الأغلبية . ومن ثم فقد أكد روسو أن البشر فى حالة الطبيعة كانوا يعيشون عيشة حرة، وتسود بينهم المساواة ولكن كل شئ ما لبث أن تغير حين ظهرت الملكية الفردية بعد أن تقدم المجتمع نحو الحياة الاجتماعية . ويرى روسو أن عدم المساواة فى الثروة يجعل أغلبية الشعب فى ذل لأن القلة التى تتحكم فى الثروة تتحكم فى أرزاق البشر، ونتيجة لذلك تنعدم الحريات الأساسية لهذه الأغلبية . وهو ما جعله يطالب بالعودة إلى حالة الفطرة التى عاشت فيها الإنسانية فى رخاء وسعادة لأنه عهد تساوى فيه البشر، ولم يعش بعضهم عالة على بعض، ولم يكدس بعضهم الثروات على حساب الآخرين . فعاش الناس جميعاً فى أحضان الطبيعة وتمتعوا بخيراتها على قدم المساواة لأن

"كل ما هو من صنع الطبيعة حسن، وكل ما هو من صنع المجتمع فاسد وقبيح"(١٣).

وحينما ينتقد روسو النظام السابق على الثورة، فإنه لا يطالب بالمساواة المطلقة وإنما يطالب بنظام اقتصادى يحفظ التوازن ، بحيث لا يكون هناك فقر مدقع ولا ثراء فاحش . فلا يجب أن "يكون بين المواطنين من يبلغ به الثراء إلى حد يمكنه من شراء الآخرين، ولا من يبلغ به الفقر إلى حد يدفع به إلى أن يبيع نفسه"(١٤) . واتساقاً مع ذلك أكد روبسبير مشرع الثورة الفرنسية أن الملكية التى يتمتع بها فرد أو أفراد يجب أن لا تحرم أحداً من حق "العيش" وحق "الحرية"(١٥) . غير أن الثورة فى اتجاهها العام اتجهت نحو الاهتمام بحقوق الفلاحين والعمال وإن كانت الفئة الأولى كانت الفئة الأولى بالرعاية من الأخيرة.

لقد توازى طرح هذه الآراء مع حالة الفوضى الثورية الضاربة التى اجتاحت المجتمع الفرنسى قبل الثورة، وأثناءها، وفى أعقابها، ومن ثم ظهرت الحاجة إلى ترميم المجتمع، أى الحاجة إلى استعادة استقراره . فقد افتقد البشر على ما يذهب "شتال" معتقداتهم التقليدية، ومن ثم فقد شعروا بالحاجة إلى الاعتقاد فى شئ ما، وفى هذا الإطار ظهرت الحاجة إلى علم الاجتماع باعتباره يمثل دراسة موضوعية مستقلة فى إطار مشبع بمظاهر الأنومى، حيث انهارت القيم التقليدية وليس هناك بدائل محددة بادية فى الأفق . ومن ثم برزت موضوعية الوضعية السوسيولوجية حينما أضمر الناس الشك فى أن العالم الذى يعيشون فيه لا يتعاطفون معه أو ليس له القيمة التى تستحق الموت أو الحياة من أجله.

وعلى هذا النحو شكلت الثورة الفرنسية مصدر الهام لإثراء التصور العضوى بعد أن تحرك من نطاق الأفكار والمثل إلى نطاق المجتمع والواقع . إذ برز التمسك بهذا التصور كرد فعل لقيام الثورة ومحاولة السيطرة على العبث والتحطيم والفوضى التى اجتاحت المجتمع . حقيقة أن التصورات العضوية المحافظة (كذلك) قد اتخذت موقفاً واضحاً ضد الفكرة القائلة بنشأة المجتمع على أساس تعاقدى كما ذهب النموذج الميكانيكى للمجتمع، لأن المجتمع فوق الأفراد وسابق عليهم، وباق بعد موتهم، ومن ثم فليس للأفراد حق فى التغير الإرادى لأى من مكوناته.

وقد عبر عن هذا الموقف المفكر الإنجليزى ادموند بورك E.Burk الذى عاب على الثوريين الفرنسيين اعتبارهم المجتمع آلة، معتقدين أنهم يستطيعون فسخ أو نزع الأجزاء المعيبة لاستبدالها بأخرى جديدة، وهم بذلك يقضون على النظم القديمة القائمة التى تطورت من خلال الزمن، والتى هى مكملة ومتكاملة مع النظام الاجتماعى القائم . كذلك أعاب عليهم تأكيدهم على أن الفرد أهم من الدولة والعنصر أكثر أهمية من الكل . فقد نظروا إلى الدولة باعتبارها مجرد علاقة تعاقدية متبادلة، ولقد كانت مقاصدهم فى ذلك واضحة، تذهب إلى أنه ما دامت الدولة قد قامت بناء على تعاقد، فإنها يمكن أن تنحل حين يقرر الأطراف أنها لم تعد تشبع حاجاتهم بعد [١٦].

ثم نجده يقدم رداً على هذا الموقف العقلانى، حين يؤكد أن الفرد ليس له حقوق مطلقة، وإنما من حقه فقط الامتيازات التى توجد فى مجتمع معين، والتى اكتسبها بالنظر إلى كونه قد ولد فيه . فالحقوق والامتيازات تتطور ببطئ، بأسلوب عضوى، وهى تاريخية وليست مطلقة، فالمجتمع لا يوجد فى

الحاضر فقط، إنه عبارة عن سلسلة لا نهاية لها من الأجيال، حيث يرث كل جيل عن الأجيال السابقة، ومن ثم فإن كل فرد ليس إلا حلقة فى هذا التسلسل المتـتابع . وعلـى ذلك فليس من حق جيل الثورة أن يحطم عادات ونظم لا تنـتمى له فقـط، ولكنها تنتمى كذلك لكل الأجيال السابقة، وتلك التى سوف تظهـر فى المستقبل . فليس هناك حق لستة وعشرون مليون فرنسى فى أن يعتبروا أنفسهم أن لهم الحق فى السلطة على الماضى والحاضر والمستقبل، إنهم ليس لهم إلا أن يحققوا، ويضيفوا ما حققوه لما لديهم، ثم يتركوا كل ذلك لـترثه أجيال المستقبل . ثم يدافع عن الدولة فيؤكد أنها وحدة عضوية عليا، وهـى جزء مكمل للوحدة القومية . وبذلك نجد أن إدموند بورك يقدم نظريه عضـوية وتطويـرية وتاريخـية عـن المجـتمع، يؤكد فيها على العوامل اللاعقلانية والفاعلة فى السلوك البشرى (١٧) .

ذلـك يعـنى أن أحداث الواقع الأوروبى فرضت على هذا الواقع أن يعـيش حالـة مـن عدم الاستقرار على الأصعدة الاقتصادية والاجتماعية والسياسـية . حيـث أدت التغـيرات التى وقعت على المستوى الفكرى إلى صراع الأيديولوجيات والأفكار ، ومن ثم فقد انتهت بانتصار التفكير العلمى . وحيث أسلمت الصراعات على مستوى الطبقات الأرستقراطية إلى انتصار البرجوازية الحديثة وتأسيسها للمجتمع الصناعى الرأسمالى الذى عاش بدوره حالة من الاضطرابات والصراعات وعدم الاستقرار أطرافها أصحاب العمل من ناحية والعمال الذين يبيعون قوة عملهم من ناحية أخرى، الأمر الذى هدد بصـراع مدمـر للمجـتمع إذا لـم تحدث المصالحة . وحينما قامت الثورة الفرنسية تفجر شكل جديد من الصراع بين الفقراء والفلاحين من ناحية وبين

الأثـــرياء والنـــبلاء من ناحية ثانية ، وانتصر الصراع للأولى على حساب الثانـــية . وفـــى هـــذا الموقف الدرامى ظهرت دعوتان، الأولى تذهب إلى ضـــرورة استمرار الصراع والتغير حتى يحصل العمال على حقوقهم مثلما حصـــل الفلاحيـــن على هذه الحقوق، والثانية طالبت بالاستقرار ، وكفى ما حـــدث فـــى المجتمع من تمزق واضطراب، وظهر علم الاجتماع كمشروع وضـــعى ، والبنائـــية الوظيفية كمحور لهذا المشروع ، وبرزت الدعوة التى تؤكـــد على أن المجتمع كل عضوى حالته القاعدية هى الاستقرار والتكامل والتوازن ، وكلها عناصر نطاق فى تدخل مبحث الاستاتيكا الاجتماعية، أما التغـــير والصراع والتطور فهى عناصر مرتبطة باحتياجات القاعدة وتستند إلـــيها، وهـــى الـــتى تشكل جوهر الديناميكا الاجتماعية، وكان ذلك جوهر ومضمون الشعار الكونتى الذى أعلن خلال هذه المرحلة (١٨).

المراجع

1- **Sorokin, P. :** Contemporary Social Theories, New York, Harper, 1928, P.113.

2- **Aron, Remon :** Main Currents of Sociological Thought, Vol. 1, London, 1968, P.201.

3- **Ibid,** P. 205.

4- **Ibid,** P.207.

5- **Ibid,** P.211.

6- **Ibid,** P.212.

7- **Ibid,** P.212.

8- **Ibid,** P.219.

9- **Ibid,** P.213.

10- **Zeitlin, Lrving :** Ldeology and the Development of

11- **Rimon Aron :** Op.Cit., P.230.

١٢- **على ليلة**، النظرية الاجتماعية المعاصرة، دراسة لعلاقة الإنسان بالمجتمع، دار المعارف، الطبعة الثانية، ١٩، ص

١٣- **نفس المرجع**، ص

١٤- **نفس المرجع**، ص

15- **Rimon Aron :** Op. Cit., P.224.

16- **Lrving Zeitlin :** Op.Cit., P.

17- **Ibid,** P.

18- **Ibid,** P.

الفصل الرابع

مفهوم البناء الاجتماعى

فى تراث التنظير الوظيفى

يدور هذا الفصل حول مفهوم البناء الاجتماعى كما طوره رواد الاتجاه الوظيفى من حيث طبيعته وعناصره وطبيعة التفاعلات السائدة فيه، ويمكن القول بأن التطور النظرى المجرد لمتغير البناء الاجتماعى بدأ محدوداً وضيقاً لا يستطيع استيعاب كل جوانب الواقع، وكذلك أنواع التفاعلات والعمليات العديدة الحادثة فيه . وذلك لأن مفهوم البناء الاجتماعى قد تطور من المجتمعات –البدائية أو الأولية– البسيطة والمنعزلة، لكى يتعامل مع المجتمعات الحديثة، الكبيرة والمعقدة، والتى تربطها شبكة اتصالات بغيرها من المجتمعات الأمر الذى يفضل مغاليق عزلتها، وهو الأمر الذى فرض اتساع مفهوم البناء الاجتماعى، بحيث لم يعد يشكل رمزاً للمجتمعات الأولية البسيطة فقط ولكنه اتسع ليوفر إلى أبنية إلى المجتمعات الحديثة المعقدة كذلك .

وقد توازى مع ذلك أنه إذا كان مفهوم البناء الاجتماعى فى بداياته الأولى كـــان يوفــر إلـــى المجتمعات الصغيرة والمحدودة ، وهى المجتمعات التى عالجهـــا فـــى البداية وكانت ذات طبيعة متوازنة ومستقرة، ومن ثم فقد كان عاجــزاً عـــن اســـتيعاب العمليات والتفاعلات المرتبطة بالأبنية الاجتماعية الكبـــيرة . ومـــن هنا وجدنا أن مفهوم البناء الاجتماعى أصبح أكثر انكماشاً ومحدوديـــة عـــن الواقع الذى يشير إليه المفهوم ويحاول تجسيده فى مرحلة الـــبداية، غير أنه مع تطور الاتجاه الوظيفى اتجه المفهوم إلى الاتساع بحيث

أصبح قادراً على أن يشكل رمزاً للأبنية الواقعية الكثيرة بتنوعاتها العديدة . ويـــرجع الفضـــل فـــي ذلك للإسهامات التي قدمها كل من تالكوت بارسونز وروبـــرت مـــيرتون إلـــى جانب مفكرى الوظيفية المحدثة . وقد يرجع هذا التطور فى نظره الاتجاه الوظيفى إلى التراكم الفكرى الذى تحقق لهذا الاتجاه مـــن خلال الدراسات العديدة التى أجريت، وكذلك إلى ميل الاتجاه الوظيفى إلى الاهتمام بوحدات وظواهر المجتمعات الحديثة الكبيرة والمعقدة.

وإذا نحن تحدثنا عن مفهوم البناء الاجتماعى كمفهوم محورى بالنسبة للاتجاه الوظيفى، فإننا لابد أن نتصور أن هذا البناء يتكون من مجموعة من العناصـــر أو الأجـــزاء أو الوحدات التى يسود بينها وبعضها البعض إسهام وظيفى متبادل، فإن تصور العلاقة بين العناصر البنائية وبعضها البعض قد خضع هو الآخر لتطورات عديدة، فقد أصبح هذا التساند فى اتجاهين، الأول يتمثل فى اتجاه التساند الأفقى بين عناصر البناء الاجتماعى وبعضها البعض، وهـــو نمـــط التساند الذى حتمته طبيعة تقسيم العمل الاجتماعى فى المجتمع الحديـــث، غير أن هناك من ناحية أخرى نوعاً آخر من التساند، وهو التساند القـــائم بين وحدات البناء الاجتماعى وبين البناء ذاته، وهو ما يعنى أن هذه الأجـــزاء لا تتـــبادل إســـهاماتها الوظيفية مباشرة مع بعضها البعض، ولكن التـــبادل يتم بصورة غير مباشرة من خلال الآخر العام، الذى قد يتخذ مفهوم البـــناء الاجتماعى تارة، أو العقل الجمعى تارة أخرى أو الآخر المعمم تارة ثالـــثة أو المجـــتمع تارة رابعة . ويرجع تنوع التسميات التى أعطيت للبناء الاجتماعى داخل نطاق الاتجاه الوظيفى إلى أن وجود هذا الكيان يتحقق فقط على المستوى المعنوى أو الرمزى، وإن كنا ندرك تجسداته المادية، وهو ما

يشـــير إلـــيه دوركيم من أننا قد نرتبط بظواهر البناء الاجتماعى بخيوط من حريـــر لكنها تتحول إلى حلقات من حديد إذا نحن حاولنا مخالفته أو الخروج على قواعده.

وإلى جانب أن هناك إسهام وتساند وظيفى متبادل بين وحدات البناء الاجـــتماعى وبعضـــها الـــبعض، أو بينها وبين بناء المجتمع، فإن الظروف المتغيرة والطارئة قد لا تفرض استمرار هذه الحالة من الانسجام . فقد تواجه بحـــالات تعتبر انحرافاً بالنظر إلى المرجعية النسقية السابقة للتساند والإسهام الوظيفى المتبادل . فقد تؤدى بعض الوحدات آداءاً وظيفياً أكثر أو أقل أو قد يـــتحول أداؤها الوظيفى الميسر إلى أداء وظيفى معوق لبناء المجتمع، الأمر الـــذى يخـــل بالصـــيغة السابقة . ويفرض أن يعمل البناء الاجتماعى آلياته العديـــدة، ابـــتداء من آليات الضبط والسيطرة وحتى آليات العزل والاستبعاد والتعييـــن حتى تمتثل الأجزاء لتنجز الأداء الوظيفى المعين لها . بيد أن ذلك قـــد يدفـــع الأجزاء الأخرى إلى إعمال آلياتها العديدة التى تحقق لها درجة أعلـــى من الاستقلال فى الأداء الوظيفى، دون الخضوع خضوعاً كاملاً لقهر الكـــل وسيطرته وسطوته، وهو الأمر الذى يعنى أن مقولة التساند والإسهام الوظـــيفى المتبادل قد نالا – مثلما نال مفهوم البناء الاجتماعى – قدراً كبيراً مـــن الـــتطور الذى يرجع من ناحية إلى تحقق تراكم فكرى عل مدى فترة طويلة من الزمن، وقد يرجع ذلك إلى إعادة اختبار فرضيات الاتجاه الوظيفى فى إطار واقع اجتماعى متباين ومتنوع.

وقد فرض هذا التطور الذى حدث لمفهوم البناء الاجتماعى من كونه بشـــكل وحـــدة متماسكة أو كلا متكاملاً، إلى كون إطاراً بنائياً يحتوى على

عناصر ذات أداء وظيفى معوق مثلما يحتوى على وحدات ذات أداء وظيفى ميسر . الأمر الذى قد يؤكد على تحقيق التوازن والتكامل أو الاندفاع إلى حالة الدينامية والتغير، وهو ما أدى إلى تباين مدخل الاقتراب لدراسة البناء الاجتماعى أو أيا من وحداته وعناصره، حيث توفرت لدينا زاويتين للاقتراب . الأولى هى المدخل الكلى الذى يتناول البناء الاجتماعى فى كليته، ليحدد حاجاته، وهى الحاجات التى على وحداته العديدة أن تقدم إنجازاً وظيفياً يتولى إشباع هذه الحاجات . بينما تتمثل زاوية الاقتراب الثانية فى المدخل الجزئى، وهو المدخل الذى يتناول إحدى وحدات البناء، ثم يحاول أن يتعرف على دورها ووظيفتها فى إطار البناء الاجتماعى، وما هى متتاليات هذا الأداء الوظيفى بالنسبة للبناء . وقد حدث حوار طويل محوره هل من الأفضل الاقتراب من دراسة أى ظاهرة أو حدة اجتماعية من خلال المدخل الكلى، أى تناول هذه الوحدة بالنظر إلى البناء الاجتماعى الذى يحتويها، وهو يمثل أسلوب الوظيفيين فى البحث والتحليل . بينما تعتبر دراسة البناء الاجتماعى من خلال التركيز على إحدى وحداته، وما تؤديه من وظائف فى إطار الكل الذى يحتويها هو المدخل المفضل بالنسبة للبنائيين . ولقد عرضنا لوجهة نظرنا فى هذا الإطار، وهى وجهة النظر الرافضة لهذه القسمة، وقدمنا برهنة لهذا الرفض . ذلك أنه حتى حينما نتناول إحدى أجزاء البناء الاجتماعى بالبحث والدراسة، فإننا نتناول هذا الجزء وفى عقولنا إطاراً للبناء الاجتماعى الذى يشكل خريطة نضع عليها هذا الجزء وأداؤه الوظيفى . ذلك يعنى أن إدراك البناء الاجتماعى ينبغى أن يكون كلى سواء أدركناه من خلال وجوده المجرد بإعتباره يشكل وجوداً كليا وشاملاً يحتوى على وحدات عديدة

مترابطة فى إطاره ، أو أدركناه من خلال أحد وحداته أو أجزائه التى ترتبط بعلاقـــات وظيفية على الأجزاء الأخرى أو الكل الذى يحتويها ، بحيث يؤدى ذلك بنا فى النهاية إلى إدراك الكل الذى يحتوى هذه الأجزاء .

ذلك يعنى أن "المجتمع" فى كليته شكل محور اهتمام الاتجاه الوظيفى فى علم الاجتماع، وهو الكيان العضوى الذى تعرف الوظيفيون على طبيعته وحدوده من خلال ثلاثة روافد أساسية . الرافد الفلسفى والذى تعتبر فلسفة التاريخ امتداداً له أو فرعاً منه، وهو التيار الفكرى الذى نظر إلى الإنسانية باعتباره كائناً واحداً أو مجتمعاً واحداً برغم التباينات الداخلية بين مجتمعاته الفرعية أو المتضمنة . ولذلك وجدنا الاتجاهات الفلسفية العامة كالاتجاه المثالى وإلى حد ما الاتجاه الوضعى يتحدثون عن كيان كونى واحد، وهو الكون الذى يضم كل الوجود الإنسانى وما تأسس عنه من تكوينات حضارية وثقافية . هذا الكيان عبرت عنه فلسفة التاريخ أحياناً بالمجتمع الإنسانى، وتعامل معه مختلف المفكرين والفلاسفة ابتداء من كوندرسيه وتوماس هوبز وجان جاك روسو وأوجست كونت باعتباره مجتمعاً كونياً واحداً لابد أن تكون له طبيعته المحددة حين استقراره، كما أن له اتجاهاته المعينة حين تطوره.

ويتمثل الرافد الثانى فى مفهوم "النسق" أو "البناء الاجتماعى" –وهى مترادفة مع مفهوم المجتمع فى نطاق المجتمع البدائى "الصغير" فى مساحته، و"البســيط" فى تكوينه، والمحدد الحدود . والذى يمكن ملاحظته بسهولة من خـــلال تفاعلاته اليومية، بحيث يستطيع الباحث أو المفكر أن يحيط بتصور كامل ومتكامل لهذا البناء أو النسق البدائى البسيط . بحيث شكل هذا المجتمع

البسـيط مجـالاً لتطوير التصورات المختلفة بشأن المجتمع الكبير أو الأبنية الاجتماعـية المعقدة بصورة عامة . حيث نظر إلى الأخيرة باعتبارها كليات بنائية تتضمن نفس العناصر التى توجد فى المجتمعات البدائية البسيطة، ولكن هذه المرة بصورة أكثر تعقيداً من ناحية، وأكثر ارتقاء على سلم التطور من ناحية أخرى.

ويتمثل الرافد الثالث لتبلور مفهوم المجتمع من حيث كونه "نسقاً" أو بناءاً فى الإسهامات التى قدمها التصور العضوى الذى تطور من خلال علم البيلوجـيات بالأسـاس . حقيقة أن تصور المجتمع فى إطار هذا الاتجاه قد تبلور من خلال إدراك المجتمع باعتباره كائناً عضوياً، يقف إلى جانب الكائن العضوى البيلوجى، باعتبارها جميعها كيانات عضوية يضمها الكون الشامل باعتـباره هـو الآخر كائناً عضوية كذلك كما افترضت الاتجاهات الفلسفية، وإن كـان كائـن عضوى من مستوى أرقى تصورياً فى سلسلة التصورات العضـوية القائمـة فى هذا الكون . وقد تحقق إسهام التصور العضوى فى تشـكيل مفهوم "البناء الاجتماعى" أو "النسق الاجتماعى" من خلال الكتابات التى قدمها هربرت سبنسر، الذى أسس المماثلة العضوية الشهيرة بين الكائن الحـى الفـرد والمجـتمع، ليس بهدف إثبات وجود المماثلات بقدر ما تمثل الهـدف فـى ترسـيخ صورة المجتمع فى عقول البشر باعتباره إطاراً كلياً يحتوى على عدد من الأجزاء التى يساعد إسهامها الوظيفى فى تأكيد توازن واسـتقراره . وقد كان هربرت سبنسر ينبه دائماً إلى ضرورة أن ينظر إلى المماثلـة بين المجتمع والكائن العضوى باعتبارها جسر العبور إلى التصور الكلى المتكامل للمجتمع باعتباره كائناً عضوياً[1]، أى باعتباره نسقاً أو بناءً .

وقـــد حسم إميل دوركيم هذه المسألة حينما أسقط التشبيه البيلوجى لهذا الكل، وبقى طابعه الاجتماعى باعتباره نسقاً أو بناءاً.

وتعتـــبر الإســـهامات الوظيفـــية الرافد الرابع لتطوير مفهوم "البناء الاجـــتماعى" أو "النســـق الاجـــتماعى"، حيـــث نجـــد أن كلا من الوظيفيين الأنثروبولوجيين والسوسيولوجيين قد اتخذوا طرقاً مختلفة عن بعضها البعض لـــتطوير هـــذا التصور . فقد لجأ الوظيفيون الأنثروبولوجيون إلى بناء هذا المفهـــوم من خلال مكونات أو عناصر واقعية صرفه . إذ نجد أن برنسلاو مالينوفسكى يرى استناد هذا البناء إلى الحاجات البيلوجية للإنسان، باعتباره العنصر القاعدى لهذا البناء . وهو العنصر الذى يدفع إلى قيام مجموعة من الأنشـــطة الاجتماعـــية التى تتولى إشباع الحاجات التى يضمها هذا العنصر القاعدى . وهى الأنشطة التى تتبلور على هيئة نظم اجتماعية، يتحقق التفاعل فيها وفق قيم ومعايير معينه هى مواثيق النظم، أو هى بالأصح ثقافة المجتمع . بذلك نجد أن تصور البناء الاجتماعى عند مالينوفسكى بضم ثلاثة مكونات أساســـية هى المكون البيلوجى الذى يضم الحاجات (على المستوى البيلوجى للبشر)، والمكون الاجتماعى الذى يضم النظم والأنشطة الاجتماعية، والمكون الثقافى، وإن كان المكون البيلوجى هو المكون القاعدى للبناء الاجتماعى [٢] .

علـــى خلاف ذلك نجد رادكليف براون الذى أدرك البناء الاجتماعى باعتـــباره نســـقاً طبيعـــياً ينشـــأ عن الطبيعة البشرية ذاتها وليس عن العقد الاجتماعى . واعتبار المجتمع نسق طبيعى جعله يطرح إمكانية الاستفادة من تكنـــيكات العلـــم الطبيعى فى دراسة هذا النسق[٣]. وفى هذا الإطار يوصى

رادكلــيف بــراون بأهمية اتباع المدخل التحليلى أو التركيبى لإدراك البناء الاجتماعى . حيث يمكن على أساس هذا المدخل أن نعزل فكرياً مكونات هذا الكــل المتشــابك، ومن ثم نكشف عن العلاقات التى بين هذه المكونات كل بالآخــر داخــل هذا الكل عن طريق إخضاع كل نسق بمفرده إلى نوع من التحليل المنظم(٤). واستناداً إلى ذلك فهو يرى أن الأبنية الاجتماعية لها وجود حقــيقى، وينظر إلى الظواهر والنظم الاجتماعية باعتبارها متضمنة فى هذه الأبنــية وليســت نــتاجاً لتفاعل الأفراد(٥)، ومن ثم فهو يقدم تصوراً مخالفاً للتصور الذى قدمه برنسلا ومالينوفسكى.

وفى تحديده لمكونات البناء الاجتماعى نجد أن رادكليف براون يرى أن هذا البناء يتشكل من ثلاث مكونات . المكون الأول ويضم الأشخاص باعتبارهم الوحدات الأساسية فى البناء الاجتماعى، وذلك بوصفهم أشخاصاً وليس باعتبارهم أفراد . ذلك لأن الشخص هو عبارة عن مجموعة من العلاقات الاجتماعية، وفى هذا الإطار نجده يؤكد أننا لا نستطيع أن ندرس الأشخاص إلا فى نطاق البناء الاجتماعى، كما أننا لا نستطيع أن ندرس البناء الاجتماعى إلا بالنظر إلى الأشخاص، الذين هم وحدات هذا البناء(٦). ويتمثل المكون الثانى فى العلاقات الاجتماعية التى تقوم بين شخص وآخر، باعتبار أن هذه العلاقات الثنائية تشكل أحد مكونات البناء الاجتماعى . فالبناء الاجتماعى -كما يتصوره رادكليف- براون - لأى مجتمع من المجتمعات يتكون من عدد من تلك العلاقات الثنائية، كالعلاقة بين الأب والابن، أو بين الخال وابن الأخت . وفى هذا الإطار يتكون البناء الاجتماعى عند القبائل الاسترالية من شبكة هذه العلاقات الثنائية التى تنشأ عن روابط المصاهرة .

ويتمثل المكون الثالث فى الانتظام الذى يتشكل من علاقات الأشخاص مع بعضهم البعض، حيث نجد أن هؤلاء الأشخاص ينتظمون فى ترتيب منظم يؤدون فى إطاره أدوارهم المختلفة . ومن ثم نجد أن رادكليف براون يؤكد أنه يدخل تحت مفهوم البناء الاجتماعى ذلك التمايز القائم بين الأفراد والطبقات الاجتماعية بحسب أدوارهم الاجتماعية . فاختلاف المركز الاجتماعى بين الرجل والمرأة، أو بين الرئيس والعامة، أو بين صاحب العمل والعمال والموظفين، لا يقل أهمية فى تحديد العلاقات الاجتماعية من اختلاف العشيرة أو الدولة التى ينتمى إليها . وبالإضافة إلى الحديث عن المكونات البنائية –التى أشرنا إليها– كعناصر فى بناء المجتمع، فإننا لابد أن نشير كذلك إلى الوظيفة الاجتماعية لكل مكون من هذه المكونات، أعنى الدور الذى يلعبه فى فاعلية النسق الذى ينتمى إليه . فإننا بذلك تصل إلى فهم وتفسير لها يختلف أو يستقل عن أى تفسير تاريخى لها، ذلك الذى يركز أساساً على الأسلوب الذى ظهر به هذا المكون أو ذاك إلى الوجود(٧).

بيد أن ما نؤكده هنا يتمثل فى أن رادكليف براون ينظر إلى البناء الاجتماعى باعتباره متغيراً مستقلاً، وأن وحدات هذا البناء هى أنساقه أو أجزاؤه التى تعتبر متغيرات تابعة له، ويكمن السبب الرئيسى لوجودها فى أنها ذات إسهام وظيفى فى الوجود المستمر والمستقر لهذا البناء(٨). وإذا كان البناء الاجتماعى هو المتغير المستقل الذى يحتاج إلى دعم كافة المتغيرات التابعة، والتى تشكل وحداته المكونة، فإن هناك مجموعة من الشروط الضرورية التى تحافظ –فى حالة توفرها– على البناء الاجتماعى فى حالة

من الفاعلية والاستمرار والاستقرار، وفى هذا الإطار نجد أن رادكليف براون يطور ثلاثة شروط أساسية.

ويتمثل الشرط الأول فى ضرورة توفر درجة معينة من الأتساق بين الأجــزاء المكونة للنسق الاجتماعى، بمعنى أننا إذا أردنا أن يبقى المجتمع، فإنـــه مـــن الضرورى توفير حد أدنى من التضامن بين أعضائه . وفى هذه الحالـــة فإن وظيفة الظواهر الاجتماعية إما أن تؤسس أو تدعم التضامن بين الجماعـــات، أو أن تدعم النظم التى تعمل فى هذا الاتجاه . ويفرض الشرط الثانى ضرورة توفر حد أدنى من الاتساق فى العلاقات بين الأجزاء المكونة للنســق الاجتماعى، بمعنى ضرورة تحديد الواجبات والحقوق بطريقة تؤدى إلـــى حـــل الصراعات قبل أن تتمكن الأخيرة هذه من تحطيم البناء . ويؤكد الشـــرط الثالـــث على أن البناء الاجتماعى ليس فى حاجة إلى الاستقرار أو الـــتحدد أو الاتساق فقط، وإنما هو فى حاجة إلى الاستمرار كذلك، بمعنى أن كـــل مجـــتمع أو نمـــوذج تسوده خصائص بنائية رئيسية، وينبغى أن تتوفر الممارسات التى تؤدى وظيفتها وإسهامها إلى دعم هذه الخصائص البنائية(٩).

وقد اتخذ مفهوم البناء الاجتماعى عند إميل دوركيم طابعاً مثالياً إلى حد كبير، حيث نجد أن البناء الاجتماعى عنده يشكل حقيقة مثالية ذات طبيعة انبثاقـــية تجسدت بعد ذلك فى النظم والظواهر الاجتماعية، وكذلك هى التى فرضت سلوكيات الأفراد فى نطاق هذه النظم والظواهر . وقد أطلق دوركيم على هذه الحقيقة المثالية حينا العقل الجمعى، وحين آخر الضمير الجمعى أو الضـــمير المشترك . وهى فى الحقيقة عبارة عن تصور عقلى مثالى ندركه

من خلال تجسداته فى النظم والظواهر والسلوكيات الاجتماعية وهى تضمها جميعاً بداخلها الأمر الذى يترادف فى الحقيقة مع مفهوم البناء الاجتماعى.

وتـــتأكد عمـــق النزعة الواقعية عند إميل دوركيم -فى مقابل ميوله المثالية- إستناداً إلى كونه قد أكد على الضمير الجمعى، بحيث منحه وجوداً واقعـــياً إضافة إلى أنه قد منح الجماعة ذاتها وجوداً واقعياً مطلقاً له أولويته علـــى الوجود الفردى(١٠). فالجماعة أو الضمير الجمعى أو الوجود الجمعى هـــى الكـــيان الـــذى يستحق الاهتمام من وجهة نظر إميل دوركيم . فما هو الضـــمير الجمعـــى إذا؟ إجابة على هذا السؤال يرى إميل دوركيم أنه يضم بالأســـاس مجموعة الحقائق والظواهر الاجتماعية التى تختلف عن مثيلاتها الفـــردية . هذه الحقائق الاجتماعية تنتج عن تفاعل البشر وإدراكاتهم، بحيث يصـــحح هذا التفاعل إدراكاتهم الجزئية، ويسلم إلى تأسيس صيغة أشمل من مكوناتها . حقيقة أنها قد تحمل بعض إسهامات وجهات النظر الجزئية لكنها ليست أياً منها على الإطلاق(١١). ويرى دوركيم أن اختلاف الضمير الجمعى عـــن مكوناتـــه يشـــبه اختلاف الماء عن مكوناته الأساسية(١٢) كالأيدروجين والأكســـوجين ، نظراً لأن هناك عنصر ثالث له وجود معنوى وليس مادى، ويتمـــثل فـــى الامتزاج أو التفاعل بين العناصر المكونة، ومن ثم فهو ناتج عنها، لكنه يمثل حقيقة جديدة لا ترد إلى أى منها.

ذلـــك يعـــنى أن الضـــمير الجمعى يتجاوز، من حيث قدرته واتساع نطاقـــه، جمع الضمائر الفردية المكونة له، فهو فوق الإدراك الفردى المؤقت والعـــارض، إنه عادة يضم السمات أو الخصائص الدائمة فى الأشياء . ولما

كـــان أسمى من الفرد -أو جمع الأفراد المنفصلين- فهو يرى أبعد منه، أن هذا الضمير أو العقل الجمعى يضم كل الواقع بداخله.

وبذلــك فهو يطرح القوالب التى يجب أن تتشكل على أساسها أنماط الســلوك وظواهر الواقع، وهو يستخرج هذه القوالب من ذاته، ولا يصنعها لفرضها المؤقت أو تأتيه من الخارج، إنه لا يفعل إلا أن يعى أنها بداخله[١٣]. بذلك يرى دوركيم أن سلوك الفرد وأساليب فعله ونمط شخصيته إنما هى من صنع الضمير الجمعى الذى يمثل الواقع الموضوعى الذى يضمها إلى جانب المكونات المجتمعية الأخرى.

فإذا حاولنا التعرف على البناء الداخلى للعقل الجمعى لوجدنا أنه يضم عــدداً من العناصر التى تؤدى وظائفها من أجل الحفاظ على بناء الجماعة، حيث يعتبر ذلك فى نفس الوقت حفاظاً على العقل الجمعى . ويعتبر العنصر المعــيارى هــو العنصر الذى يشغل مكانة محورية فى بناء العقل الجمعى، ســواء فـــى مجـــتمع التضامن الآلى أو مجتمع التضامن العضوى، ويتمثل العنصر المعيارى فى القيم المجتمعية المشتركة[١٤] . وفى ذلك يذهب نيقولا يماشيف إلى التأكيد على أن الضمير الجمعى يتكون من المثاليات الاجتماعية الـــتى تصوغ وجوده وتمنحه واقعاً موضوعياً . وبرغم أن هذه المثل ليست ســـوى انعكـــاس للتفاعلات التى تحدث بالواقع، إلا أنها تنفصل عن فردياتها وتـــنقل من المستوى السيكلوجى إلى المستوى السوسيولوجى . حيث نجد فى هـــذه المرحلة أن كافة نظم المجتمع -كالدين والأخلاق والاقتصاد- تلك التى يعتبرها دوركيم أساسية، هى فى جوهرها أنساق قيم ومثاليات[١٥]. وتجسيداً لذلـــك نجد أن الدين بشقيه يشكل هذا العنصر المعيارى فى مجتمع التضامن

الآلـــى، بينما نجد أن هذا العنصر فى مجتمع التضامن العضوى يتكون من القيم الاقتصادية والسياسية والتعاقدية، أو ما يمكن أن نسميه بالقيم العلمانية.

وتعتـــبر الظواهر الاجتماعية هى العنصر الثالث فى العقل الجمعى، حيـــث يـــرجع دوركـــيم ظواهر الدين واللغة وتقسيم العمل والحرية الفردية والانتحار والجريمة إلى أساسها الاجتماعى المنبثق عن العقل الجمعى . وإن كانـــت تؤدى دوراً أساسياً فى كيان الجماعة الواقعى، فهى إما ظواهر تعمل علـــى تدعيم قوة الجماعة وسطوتها فى نفوس الأفراد كالدين، أو أنها تيسر التفاعلات السائدة، وتزيد من الترابط الاجتماعى كاللغة . أو هى تعمل على تأكـــيد تضـــامن الجماعـــة مثل تقسيم العمل الاجتماعى، أو أنها تشكل طاقة الـــتطور وقواه الدافعة كما هى الحال بالنسبة للانتحار والجريمة . إذ أنه من الثابت أنه إذا كان لهذه الظواهر جانبها الفردى، إلا أنها تعبر عن مقتضيات أساسية طرحها الضمير الجمعى(١٦).

وتعتبر الآليات الاجتماعية التى من وظائفها ربط جزئيات النسق بكليته هى المكون الثالث فى بناء العقل الجمعى، حيث تعتبر عملية التطبيع الاجتماعى من الآليات الرئيسية فى هذا الصدد، فمن خلالها يتم تعميق العنصر المعيارى المتمثل فى نسق القيم ليربط الأشخاص بالمجتمع، عن طريق تنشئتهم على الخضوع لهذه القيم . هذا بالإضافة إلى الآليات العلاجية -كالتأهيل والعقاب- التى يمكن اللجوء إليها عادة إذا حدث انتهاك لقيم الجماعة أو حدودها بهدف إصلاح ما فسد . إلى جانب ذلك تعد الاحتفالات الطقوسية من الآليات المؤكدة على وحدة الجماعة، وذلك لأنها تذكى الشعور بالوحدة الجمعية للكل الاجتماعى.

خلاصة الأمر، فإننا نجد الضمير الجمعي يشكل على هذا النحو كياناً ناتجـاً عـن تفاعل العناصر الواقعية مع بعضها البعض . وهو ما يعني أن ظهوره كان ظهوراً انبثاقياً، بمعنى أنه نتيجة لحالة التفاعل وليس لإسهامات العناصر الفردية المشاركة فى التفاعل الاجتماعى، وهو الأمر الذى يجعل له وجوداً مستقلاً عن عناصره الفردية . بل إننا إذا تأملنا الأمر فسوف نجد أنه يكتسب طبيعة جديدة غير طبيعة العناصر المكونة، إضافة إلى أنه أشمل من الفـرد لأن هـناك آخـرون غير الفرد، إلى جانب عناصر وظروف أخرى شـاركت فـى التفاعل المخلق له . لذلك فهو يشكل كلا فى مواجهة أى من عناصـره أو أجـزئه، هـذا الكل أو الضمير الجمعى يجسد نفسه فى البناء الاجـتماعى للمجـتمع . الـذى يشكل معنى غير ملموس، وإن كنا نلاحظ تجسداته الواقعية فى نظم المجتمع وثقافته وسلوكيات البشر فى إطاره . هذا الكـل له حاجات لابد أن تشبع حتى يتمكن من الاستمرار . بل إننا نجد أن عالمـاً مـثل ألـبرت بيرس يصل إلى حد القول بأن الحاجات الفردية التى نلاحظهـا فى السلوك الظاهرى للأفراد، إنما هى بالأساس حاجات اجتماعية بطرحها الضمير الجمعى أو البناء الاجتماعى من خلال أفراده الذين يعبرون عـنها . وعلى الوحدات الأصغر أو المتضمنة فى هذا البناء إنجاز الوظائف التى تؤدى إلى إشباعها(١٧).

ويعتبر نسق الفعل الاجتماعى هو الإطار البنائى الكلى الحضور فى الإطار التصورى لنا لتالكوت بارسونز . ومن الواضح أن تطوير تالكوت بارسونز لبناء الفعل الاجتماعى قد استند إلى روافد فكرية عديدة نذكر منها النسق الفسيولوجى لهندرسون، والنسق الميكانيكى الذى طوره فلفريدو

باريتو، إضافة إلى التصور العضوى، الذى حقق تطوراً واضحاً قبل تالكوت بارسونز بالتأكيد على أن المجتمع الواقعى يشكل كائناً أو كلا عضوياً . هذا إلى جانب تأثير تأثير كثير من مفاهيم الفلسفة المثالية والفلسفة الوضعية وبخاصة من خلال إميل دوركيم . واستناداً إلى ذلك يرى تالكوت بارسونز أن البناء الاجتماعى أو بناء الفعل الاجتماعى يمثل حقيقة انبثقت عن أنساق الفعل، ومن ثم فهو بدوره يمثل حقيقة انبثاقية جديدة، تختلف عن مكوناتها مثلما أكد ذلك دوركيم ومن ثم فهى أكثر شمولاً من عناصرها المكونة، وفى هذا الإطار فإننا نجده يدرك هذا البناء الاجتماعى على عدة مستويات (١٠٨).

ويتمثل المستوى الأولى فى المستوى المتعلق بالمكونات الأساسية لنسق الفعل الاجتماعى . حيث يرى تالكوت بارسونز أن نسق الفعل الاجتماعى يعد حاصل أو نتيجة تفاعل ثلاثة أنساق أساسية بالإضافة إلى نسقيمة كامنين . أما الأنساق الأساسية الثلاثة فهى نسق الثقافة والقيم الذى يلعب دوراً أساسياً فى توجيه التفاعل الاجتماعى وضبطه والسيطرة عليه بما يساعد على تحقيق الأداء الوظيفى الملائم سواء بالنسبة لنسق الفعل ككل أو بالنسبة لأى من الأنساق الفرعية الأخرى . ثم النسق الاجتماعى وهو الذى يتوزع البشر فى إطاره على مكاناتهم ليؤدوا أدواراً إنطلاقا منه لصالح بناء المجتمع، أو لصالح نسق الفعل الاجتماعى . حيث نجدهم فى أدائهم لهذه الأدوار مدفوعين بواسطة بنائهم الدافعى المشتق من نسق الشخصية من ناحية ويتوجهون بواسطة قيم الثقافة ورموزها من ناحية ثانية . ثم نسق الشخصية الذى ينجز متطلبات النسق الاجتماعى بالنظر إلى ما تحدده قيم الثقافة ومعاييرها الأساسية . بالإضافة إلى ذلك هناك النسق الغيبى أو نسق

مـــا وراء الطبـــيعة، وهو يحتوى على كل ما يوجد فيما وراء الطبيعة، أى العالم الآخر وما فيه من قوى وكائنات وتصورات ترتبط بعالمنا وتؤثر فيه، ويشكل نسق ما وراء الطبيعة القاعدة التى يستند إليها نسق الثقافة والقيم . أما النسق "الكامن" الثانى فهو النسق العضوى البيلوجى، حيث نجد أن هذا النسق يضـــم الجوانـــب الدافعـــية والغريزية للكائن الحى، وهو يشكل قاعدة نسق الشخصـــية(١٩). وهو ما يعنى أن نسق الفعل الاجتماعى يحتوى على خمسة أنســـاق . وإن كانت الأنساق الفاعلة بصورة مباشرة هى ثلاثة على نحو ما أشرنا.

ويعتـــبر المســـتوى الثانى هو المستوى الدينامى الشامل لنسق الفعل الاجتماعى الذى يتعادل مع "البناء الاجتماعى"، وهو يحتوى على الوظائف أو العملـــيات التى تقوم بها الأنساق الفرعية بالنسبة للبناء الاجتماعى . ويعتبر هذا المستوى هو الوجه الدينامى أو الآخر للمستوى الأول الذى يتعلق بتحديد مكونات أو عناصر نسق الفعل فى حالته البنائية الساكنة أو المستقرة . وفى إطـــار هذا المستوى يرى تالكوت بارسونز أن نسق الفعل الاجتماعى يحتاج إلـــى أربعة وظائف أساسية حتى يستطيع أن يحقق تكامله الداخلى . ويحافظ علـــى توازنه واستمراره ويحقق أهدافه ، فهذه الوظائف من شأنها أن تتولى حل المشكلات التى تواجه نسق الفعل الاجتماعى . وقد حدد بارسونز أربعة مشـــكلات وظيفية اثنتان منها تتناولان علاقة النسق ببيئته الخارجية، واثنتان تتعلقان بتأكيد التكامل والتوازن الداخلى للنسق، هذه الوظائف هى :

١- المشـــكلات الخاصة بتحقيق الهدف، وهى ترتبط بمحاولات يبذلها النسق لحل المشكلات الفنية فى ضوء الأفكار التى تربط بين الوسائل والأهداف

، وتنسيق جوانب النشاط فى النسق بطريقة تحركه نحو الأهداف التى تظهر فى نطاقه، ويقوم نسق الشخصية بوظيفة حل هذه المشكلات لتحقيق الهدف.

٢- مشكلات التكيف مع الموقف الخارجى، ولا يعنى التكيف فى رأى بارسونز مجرد مواجهة المشكلات البيئية لتحقيق بقاء النسق بل يتضمن التكيف المعالجة الإيجابية للبيئة . حتى يمكن أن تؤدى هذه المعالجة الإيجابية إلى توفير السلع والخدمات التى لها قيمة عامة باعتبارها وسائل لتحقيق أهداف النسق . ولذلك فإن تراكم رأس المال، واستخدام الأدوات فى العمل، والتدريب على اكتساب المهارات، حيث نجدها تدخل جميعها فى نطاق تحقيق التكيف ويقوم بهذه الوظيفة النسق العضوى.

٣- المشكلات الداخلية والخاصة بالتكامل، ومحور الاهتمام يدور فى هذا المجال حول العلاقات القائمة بين الوحدات التى يتألف منها النسق . كما يدور حول مشكلة خلق التضامن أو التماسك بين هذه الوحدات بقدر يكفى يقوم النسق بوظيفته، ويقوم النسق الاجتماعى بوظيفة تحقيق التكامل[٢٠].

٤- المشكلات المتعلقة بالحفاظ على النمط والسيطرة على التوتر، وتهتم بضرورة دعم استقرار الأنماط الثقافية المستقرة والمقبولة فى وجه كل ما يؤدى إلى انهيارها وتغيرها من ناحية . ومن ناحية أخرى فإن السيطرة على التوتر تفترض أن تتلاءم دافعية الأفراد مع الأنماط الثقافية، أعنى أن تقع الأفعال وفقاً لنسق القيم . ويتحقق ذلك من خلال استيعاب مضمون هذه القيم والأنماط الثقافية فى بناء الشخصية ذاتها،

هـذا بالإضافة إلى مواجهة أى انحراف عن المعايير الثقافية السائدة فى النسق حتى لا يؤدى ذلك إلى انهيار توازن النسق(٢١).

ويـتحدد المسـتوى الثالـث لتحلـيل بناء الفعل الاجتماعى بطبيعة العلاقات التى للفاعل مع الآخر، وما هى المعايير أو السلوكيات التى يختارها لتنظـيم علاقـته بالآخر . أى ما هو الأسلوب الذى سوف يتعامل بواسطته الفـاعل مع الآخر سواء كان بشراً لهم القدرة على الاستجابة ورد الفعل أو كانـت مجرد موضوعات فيزيقية موجودة فى الموقف الاجتماعى للفاعل . وفـى هـذا الإطار يمكن النظر إلى متغيرات النمط باعتبارها إطاراً لتحليل الأنماط الأساسية للعلاقات الاجتماعية المتباينة من حيث طبيعتها أو من حيث طبيعة التفاعل الكائن بين أهدافها . فمثلاً تختلف طبيعة العلاقات التى تنتشر فى مجتمع التضامن الآلى عن تلك السائدة فى مجتمع التضامن العضوى عند إميل دوركيم، أو تختلف العلاقات التى تميز المجتمع العام عن العلاقات التى تنتشـر فـى المجتمع المحلى أو فى الجماعة الأولية عند فرديناند تونيس . واسـتناداً إلـى ذلك نظر بارسونز إلى متغيرات النمط باعتبارها تعبر عن معضـلات الاختـيار بيـن أنماط العلاقات التى ينبغى أن توجه الفاعل فى الموقـف الاجـتماعى . إذ عليه أن يختار أنماط العلاقات التى على اساسها يـتفاعل مـع الموضـوع الكائن فى الموقف الاجتماعى، وقد حدد بارسونز متغيرات النمط بخمسة :

١- العموميـة Universals فى مواجهة الخصوصية Particularism :

ووفقـاً لذلك قد يحكم الفاعل على الموضوع الاجتماعى أو الفيزيقى فى ضـوء معايير عامة تنطبق على كل الموضوعات، وهو بذلك يسلك فى

ضوء متغير العمومية . ومن ناحية أخرى فإنه قد ينظر إلى الخصائص التى تميز الموضوع عن غيره من الموضوعات ويقيم الموضوع لذاته، وفقـاً لمعايـير خاصة بهذا الموضوع والإطار الذى يوجد فيه، فى هذه الحالة فإنه يسلك وفق متغير الخصوصية.

٢- الإنجـاز Performance فى مواجهة العزوة Ascription أو النوعية Quality : وفـى إطـار هـذه الثنائـية يستطيع الفاعل أن يحكم على موضوع اجتماعى أو فيزيقى فى ضوء ما يفعله هذا الموضوع أو ينجزه أو مـا يؤثر به فى البيئة . فى هذه الحالة يكون حكمة قائم على أساس الإنجـاز أو "الأداء" الذى يقوم به الموضوع . ومن الناحية الأخرى فإن الفـاعل يمكن أن يضفى أهمية على الموضوع ذاته، منعزلاً عن إنجازه أو فائدتـه بالنسـبة للفاعل، وفى هذه الحالة فإن الحكم يكون قائماً على نوعية الموضوع.

٣- الحـياد الوجدانـى Effective Neutrality فـى مواجهـة الوجدانية Effectivity : حيـث يجب أن يختار الفاعل بين الحياد الوجدانى وبين الوجدانـية فى علاقاته بالموضوعات الموجودة فى الموقف الذى يسلك بداخلـه . وهـو يختار الحياد الوجدانى حينما يطرح مشاعره وعواطفه جانـباً من أجل الاستفادة من علاقة غائية Instrumental تتجه لخدمة أغراض خارج العلاقة نفسها . وكقاعدة عامة فإن العلاقات داخل النطاق المهنى يحكمها الحياد الوجدانى . وتظهر الوجدانية بوضوح فى العلاقات الاجتماعية المحدودة كالأسرة والصداقة.

٤- التخصـيص Specificity فى مواجهة الانتشار Diffureness : وفى إطار هذه الثنائية يختار الفاعل بين الاتصال بالفاعلين الآخرين من خلال بعض الأساليب القائمة على التخصيص، بحيث لا ينخرط معهم انخراطاً كـاملاً . بعـبارة أخرى، فإن الفاعل قد تكون له علاقة بأفراد كثيرين كالزبائـن والمرضى أو العملاء، وفى هذه الحالة فإن العلاقة تقوم على التخصـيص . ومـن الناحـية الأخرى فإن العلاقة قد تقوم على أساس الانتشـار، ويعنى ذلك أن الفاعل ينخرط فى علاقات كثيرة ويرتبط مع الفاعلين بروابط متعددة، ويندمج فى العلاقات كشخص كلى، أى من كل الجوانـب . وفـى هـذه الحالـة فـإن علاقة المدرس تقوم على مبدأ التخصيص، أما علاقة الأب بأطفاله فتقوم على الانتشار[٢٣].

٥- الـتوجه نحـو الـذات فى مقابل التوجه نحو الجماعة : وفى إطار هذه الثنائية يختار الفاعل بين التأكيد على رغباته ومصالحه الخاصة أم يختار التأكـيد على رغبات ومصالح الجماعة؟. وعلى سبيل المثال هل يجب على العامل أو مجموعة العمال أن يقبلوا أجراً مراعاة لظروف المؤسسة الـتى ينـتمون إلـيها أو المجتمع الذى يوجدون فى إطاره "التوجه نحو الجماعـة". أم عليهم أن يضغطوا من أجل حد أعلى من الأجور بالنسبة لهم ولعائلاتهم "التوجه نحو الذات"، بغض النظر عن الأضرار بالمؤسسة أو المجتمع[٢٣].

ويكشف تأمل متغيرات النمط الخمسة هذه عن بروز ثلاثة ملاحظات رئيسية، وتتمثل الملاحظة الأولى فى أن كل من هذه الثنائيات "متغيرات النمط" تضم المتغيرات التى تميز نموذجاً اجتماعياً معيناً "فالعمومية"

و"الإنجاز" و"الحياد الوجدانى" و"التخصيص" و"التوجه نحو الذات" تحدد ملامح بناء اجتماعى . بينما "الخصوصية" و"النوعية" و"الوجدانية" و"الانتشار" و"التوجه نحو الجماعة" تحدد ملامح بناء اجتماعى آخر . سواء كان هذا البناء الاجتماعى يتجسد فى موقف اجتماعى أو جماعة يسودها تفاعل اجتماعى محدد، أو بناءً اجتماعيا شاملاً كبناء مجتمع التضامن الآلى فى مقابل بناء مجتمع التضامن العضوى.

وتشـير الملاحظة الثانية إلى إمكانية النظر إلى متغيرات النمط هذه باعتـبارها أطـراف لمتصلات، بمعنى أن يكون هناك متصل "العمومية – التخصـيص" أو "الإنجـاز – النوعـية" . وذلك يرجع إلى أن تحديد الفاعل لاتجاهاتـه نحو الآخرين أو الموضوعات الفيزيقية لا يتم بصورة مستقطبة علـى هـذا النحو . حيث تتداخل المتغيرات التى تقع على أطراف الثنائيات بنسـب مـتفاوته فى تشكيل العلاقات التى يتبناها الفاعل مع الآخرين . فقد يتعامل المدير مع موظف أو يقيمه وفقاً لمعايير الإنجاز، ليس هناك ما يمنع مـن تدخل متغير النوعية أو العزوة ، كأن يكون بالإضافة إلى كونه مجتهداً ومـنجزاً قريـباً لهـذا المديـر، أو من طبقة أو فئة اجتماعية لها احترامها الاجتماعى، أو يؤدى له بعض الخدمات الخاصة . وهو ما يعنى أن متغيرات الـنمط وإن كانت تشكل مبرراً تصورياً لوجود نمط معين من العلاقات، إلا أنهـا قد تتداخل مع بعضها البعض، حينما تلعب دورها فى التشكيل الواقعى للتفاعل والعلاقات فتحدد نمطاً من العلاقات على نقطة ما من المتصل وليس على أى من أطرافه.

وتؤكـد الملاحظـة الثالـثة على أننا إذا كنا قد أشرنا فى الملاحظة الأولـى إلـى أنه يمكن لأى مجموعة من المتغيرات -كما قلنا فى الملاحظة الثانـية- أن تشـكل أو ترسـم ملامح لأحد النماذج البنائية للمجتمعات، فإن الواقـع قـد يشهد هذه الأزواج الخمسة، أى العشرة متغيرات منفردة . حيث تتفاعل وتتداخل مع بعضها البعض لتؤسس عدد هائلاً من الأبنية الاجتماعية المخـتلفة والمتـنوعة . سواء بسبب حضور أو غياب متغيرات معينة دون أخرى، أو بحسب الموضع على المتصل الذى يؤسس عنده الفاعل اختياره أو تحديده لعلاقاته مع الآخرين أو الموضوعات القائمة فى الموقف الاجتماعى.

ويتناول المستوى الرابع بناء الفعل الاجتماعى على مستوى التحليل الجـزئى، حيث يتفاعل الفاعل مع الآخرين فى الموقف الاجتماعى . وعلى هـذا الـنمو يتضـمن بناء الفعل الاجتماعى الجزئى مجموعة من العناصر الأساسـية . وفى هذا الإطار يعتبر الفاعل أو مجموعة الفاعلين هم العنصر الأول فى بناء الفعل، والفاعل هنا قد يكون فرداً بيلوجياً أو وحدة اجتماعية . ويحتوى بناء الفاعل على جانبين أساسيين، جانب الإشباع ويتعلق بمضمون التبادل مع عالم الموضوعات، ماذا ينال الفاعل من تفاعله، وما هى التكلفة . والجانـب التوجيهى ويتعلق بطبيعة وأسلوب هذه العلاقة بعالم الموضوعات، أى مـا هـى القـيم المـنظمة لعلاقات الفاعل بالموضوعات الموجودة فى الموقف.

ويعتبر الموقف الاجتماعى هو المكون الثانى فى بناء الفعل، ويتكون من الأشياء والموضوعات التى يتوجه نحوها الفاعل، هذه الموضوعات يمكن تصـنيفها إلـى موضـوعات اجتماعية، تلك التى تضم الآخرين والذات .

والموضوعات الفيزيقية التى لا تستجيب للأنا أو تتفاعل معه . والموضوعات الثقافـية، الـتى تضـم الجوانـب الرمـزية فى الموقف كالتقاليد والأفكار والمعـتقدات حيـث تظل موضوعات طالما أنها موجودة فى موقف الفاعل وليست مستوعبة بداخله .

ويعتبر الفعل كعملية فى موقف الفاعل، أحد مكونات بناء الفعل على المستوى الجزئى، وله علاقة بدافعية الفاعل الفرد، وفى حالة المجتمع بأفراده المكونيـن له . فإن الحالة الأساسية أن عمليات الفعل توجه لتحقيق الإشباع وتجنب الحرمان بالنسبة للفاعل . ونظراً لأن كل إشباع أو حرمان له دلالته العضـوية بالنسـبة للفاعل، فإن الكائن العضوى يعتبر من ناحية -فى هذه الحالة- مصدراً للطاقة أو الجهد اللازم لإنجاز عمليات الفعل . إلى جانب أن الكائـن العضوى يعتبر من ناحية أخرى الإطار المرجعى للحكم على مدى الإشباع أو الحرمان الناتج عن عمليات الفعل بالنسبة للفاعل .

وتشـير الـتوقعات المتبادلة إلى كونها المكون الرابع فى بناء الفعل علـى المستوى الجزئى، حيث يطور الفاعل مجموعة من التوقعات الملائمة للموضوعات العديدة فى الموقف . غير أنه فى حالة التفاعل مع موضوعات اجتماعـية ، فـإن جزءاً رئيسياً من توقعات الأنا يتكون من رد فعل الآخر المحتمل لفعل الأنا الممكن . حيث أن فعل الآخر يمكن توقعه بصورة مسبقة، ومن ثم فهو يمارس تأثيره على اختيارات الفاعل الخاصة . وفى هذا الإطار تلعـب الـرموز الثقافية المشتركة دوراً أساسياً فى صياغة نسق المتوقعات المتبادل بين الفاعلين المتفاعلين كل منهما لفعل الآخر . بحيث نجد أن التزام كـل مـنهم بهذه الرموز الثقافية المشتركة يساعد على تأسيس ما يمكن أن

يســـمى بـــتكامل الـــتوقعات، الأمـــر الـــذى يساعد على استقرار بناء الفعل الاجتماعى [٢٤].

وتعد المصالح المكتسبة فى هذا الإطار من الآليات التى تحافظ على تكامل بناء الفعل، حيث يتحقق ذلك من خلال التفاعلات الجزئية بين مجموعة من الفاعلين . وتأكيد ذلك أنه إذا كان فاعلاً معيناً يسعى إلى تحقيق الإشباع، وطالما أن توقعاته من أجل الإشباع تتكامل مع الآخر التى يستجيب ، بحيث يؤدى توفر هذا الإشباع وتحققه إلى أن يصبح الفاعل فى هذه الحالة مستفيداً من قيام هذا التكامل . بل وتؤدى هذه الحالة إلى التساند المتبادل بين عناصر النســـق من الفاعلين . وبذلك نجد أن عملية التفاعل تساعد وتغذى وتدعم فى كـــل فـــاعل الحاجة إلى الاستمرار فى المشاركة فى هذه العلاقة المتبادلة . الأمـــر الـــذى يدفعه إلى التمسك بالمعايير المنظمة لها، بل إن ذلك من شأنه يؤســـس دوراً وفاعلـــية لآليات الضبط الاجتماعى، منعاً للانحراف، وتأكيداً للحصـــول علـــى الاستحسان والقبول فى حالة تحقيق التبادل وفقاً للتوقعات المتبادلة.

وبـــرغم أن اهتمام روبرت ميرتون قد انتصب بالأساس حول تقنين التحلـــيل الوظيفى وإعادة مراجعة بعض المسلمات الوظيفية فيما يتعلق ببناء المجتمع، فإننا نستطيع أن نشتق تصوره للبناء الاجتماعى من خلال عرضه لهذه المسلمات . ويكشف تأمل الأمر إلى إمكانية تصنيف الوظيفيين من حيث طبـــيعة التصـــورات الـــتى طوروها للبناء الاجتماعى إلى ثلاثة فئات، الفئة الأولى هم الوظيفيون الأنثروبولوجيين الذين طوروا تصورات واقعية للبناء الاجـــتماعى، وإن كان الشكل محدد من البناء الاجتماعى، وهو الشكل الذى

يتمـيز بدرجـة عالية من الاستقرار والتوازن والتكامل . بينما طورت الفئة الثانية إطاراً تصورياً أو نماذج تصورية للبناء الاجتماعى، ونذكر من هؤلاء إمـيل دوركـيم وتـالكوت بارسونز . حيث نجد أن الأول قد طور نموذجاً تصـورياً لبنائيـن اجتماعييـن على ما بينهما من اختلاف، وتصور أن كل نمـوذج يمكن أن يشكل تجريداً عن كم هائل من المجتمعات الواقعية . بينما نجد أن تالكوت بارسونز اهتم بتطوير إطار نظرى واحد يصلح لفهم أى من هـذه الأنساق الاجتماعية الواقعية . إضافة إلى ذلك فقد حاول الفريق الثالث ونمثل له بروبرت ميرتون الذى كان واقعياً مثل الفئة الأولى، وإن كان البناء الاجـتماعى الـذى حاول تطوير تصور له هو البناء الاجتماعى للمجتمعات المـتقدمة والمعقدة . وفى نفس الوقت فقد كان تصورياً مثل الفئة الثانية لأنه رأى استكمال العمليات الواقعية للبناء أو النسق الاجتماعى بعمليات تصورية . بحيث يصبح البناء الاجتماعى الناتج عبارة عن حوار متبادل بين ما يمكن أن يقدمـه الواقـع من تفاصيل ومعطيات، وما يمكن للتصورات النظرية أن تسـهم بـه فى تحويل المعطيات التفصيلية الواقعية المعنية والمحدودة ،عن طـريق محاولـة توسـيعها إلى امتداداتها الطبيعية لتشكل تصورات لأبنية اجتماعية ، بها بعض المتغيرات الواقعية إلى جانب بعض العناصر النظرية ، الـتى يمكـن الـتحقق من وجودها فى الواقع، أو تصور إمكانية وجودها فيه [٢٥].

تأكـيداً لذلـك فإنـه إذا كـان الواقـع يشهد كما يذهب الوظيفيون الأنثروبولوجيين نوعاً من الوظيفية يتم التأكيد فى إطارها على بناء اجتماعى ، تقـوم فى إطاره وحدة من وحدات البناء الاجتماعى بوظيفة فى إطار هذا

البنـــاء بـــدون إمكانية أن تولد أية توترات أو صراعات لا يمكن أن تحل أو تـــنظم[٢٦]، وهـــو ما يعنى التأكيد على درجة عالية من التكامل . حيث يرد ميرتون على ذلك بأن درجة التكامل هذه تعد متغير امبيريقى يتغير من زمان إلـــى آخـــر ويخـــتلف بين مجتمعات عديدة . لذلك فافتراض التكامل الكامل افـــتراض زائف، فقد يكون الأداء الوظيفى لأى وحدة ميسراً وظيفياً لبعض الوحـــدات ، ومعوقاً وظيفياً لوحدات أخرى . وفى هذا الإطار فهو يؤكد أن مســـلمة الوحدة الوظيفية ليست فقط مناقضة للحقيقة، ولكن لها قيمة توجيهية ضئيلة كذلك[٢٧].

بالإضافة إلى ذلك ينتقد ميرتون مقولة الوظيفية الشاملة، والتى تعنى أن كل وحدة لابد أن تكون لها وظيفة إيجابية للنسق، حيث يرى أن ذلك لا يضيف الكثير سواء بالنسبة لكفاءة التحليل الوظيفى، أو بالنسبة لأهمية الوحدة التى تنسب لها الوظيفة[٢٨]. حيث أدى القول بذلك إلى عجز الاتجاه الوظيفى عن فهم تفاعلات التغير والدينامية . ثم يتحول ميرتون بعد ذلك إلى انتقاء مسلمة اللزومية أو الضرورة الوظيفية، التى يعبر عنها ماليتوفسكى بقوله أن كل عادة أو شئ مادى أو فكرة أو عقيدة تنجز وظيفة حيوية مفروضاً عليها أن تنجزها، ومن ثم تتصبح جزءاً ضرورياً داخل الكل المتفاعل . وهنا يتساءل ميرتون، ما هو الضرورى هنا الوحدة أم الوظيفة التى تؤديها هذه الوحدة؟. وأمام ذلك يطرح ميرتون مفهوم البدائل الوظيفية، وهو ما يعنى إمكانية أن تنجز الوحدة وظائف متعددة . مثلما يمكن أن تنجز الوظيفة بواسطة وحدات متعددة، وبعبارة أخرى هناك نطاق من التنوع فى البناءات

التى تنجز الوظيفة وأن تحديد نطاق التنوع يتضمن مفهوم الضبط والإلزام البنائى(٢٩).

خلاصة الأمر أن روبرت ميرتون طور بناء اجتماعياً أو نسقاً اجتماعياً يمتلك مستويات عالية من الدينامية، يميل إلى التغير أكثر من ميله إلى الاستقرار . قادر على استيعاب تفاعلات التناقض والصراع بنفس قدرته على استيعاب تفاعلات التساند والانسجام . بناء قد تساعد بعض وحداته من خلال آدائها الوظيفى الميسر على زيادة استقراره ودرجة تكامله، بينما قد تساعد بعض وحداته الأخرى أو ذات الوحدات السابقة على إنجاز أداء وظيفى معوق يفرض ضرورة التغير والتطور . هذا البناء يتساوى بالنسبة له أن يعيش فى حالة من التكامل والتوازن حيث تقوم الوحدات ذات أداء وظيفى ملائم له حينئذ، أو حالة من عدم التكامل وعدم التوازن، حينما تكون الوحدات ذات أداء وظيفى غير ملائم له أو للوحدات التى يتضمنها هذا البناء.

ذلك يعنى أن تحديد البناء الاجتماعى قد تطور عبر مراحل تطور الاتجاه الوظيفى . فقد طور الأنثروبولوجيون الأوائل هذا البناء استناداً إلى دراساتهم الميدانــية لمجــتمعات صــغيرة ومنعزلة . الأمر الذى ساعدهم على تطوير تصور لكلية البناء وربما لتكامله . وقد لعبت المفاهيم والتصورات العضوية أو الكلــية الناتجة عن التنظير الغربى حينئذ دور الظروف المساعدة . وفى المــرحلة الثانية، وهى مرحلة ذات طبيعة تنظيرية بالأساس، ابتدأها دوركيم وحتى تالكوت بارسونز، حيث الاتجاه إلى بلورة مفهوم البناء الاجتماعى، من حيث مكوناته أو عناصره وكذلك طبيعة العلاقات بين هذه العناصر . بيد أنه

من الملاحظ أن تصور البناء الاجتماعى الذى تم تطويره خلال المرحلة الثانية، كان يستند إلى عمليات الاستقرار والتوازن والتكامل . إما بتأثير استمرار الروح الذى بدأت مع الأنثروبولوجيين الأوائل فى النظر إلى البناء الاجتماعى والتفاعل الحادث فيه، وإما بتأثير المواجهة الأيديولوجية مع النظرية الماركسية . حيث أكد البنائيين الوظيفيين على التكامل والتوازن والاستقرار والتساند فى مواجهة تأكيد الماركسية على الصراع والتغير، أم أن ذلك كان بتأثير التيارات الفكرية التى اعتبرت البنائية الوظيفية استمراراً لها . وفى المرحلة الثانية وهى المرحلة التى بدأت بكتابات روبرت ميرتون، حيث تم الاحتفاظ بمفهوم البناء الاجتماعى . وإن كان قد تم توسيع نطاق العمليات التى يستند إليها البناء الاجتماعى . فإلى جانب إمكانية استناد البناء إلى عمليات التكامل والتوازن والاستقرار باعتبارها عمليات محورية بالنسبة للنسق، فإنه يمكن أن يكون لعمليات عدم التكامل وعدم التوازن والصراع والتغير نفس الأهمية المحورية بالنسبة للبناء الاجتماعى.

المراجـــــــع

١- **على ليلة؛ هربرت سبنسر**، مؤسس التصور العضوى للمجتمع، المكتبة المصرية، ٢٠٠٦، ص٥٦ .

2- **Malinowski :** Argonauts of the Western Pacific, London, 1934, PP.14-15.

٣- **إيفانز بريتشارد :** مرجع سابق، ص٤٧ .

٤- **نفس المرجع :** ص ص٨٨-٩١ .

٥- **نفس المرجع :** ص٨٩ .

6- **Marvin Harris :** Op.Cit., PP.517-518.

٧- **نفس المرجع،**

8- **A.R. Radcliffe – Brown :** Op.Cit., P.156.

9- **A.R. Radcliffe – Brown & Daryll ford :** Op.Cit., P.3.

١٠- **نيقولا تيماشيف :** مرجع سابق، ص١٧٥ .

11- **De Grange, Mcquilkin :** The Nature and Elements of Sociology, New Haven, Yale University Press, 1953, P.210.

١٢- **أحمد الخشاب :** دراسات أنثروبولوجية وإثموجرافية، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، الطبعة الثالثة، ١٩٥٩، ص ص ٥٩٢-٥٩٣ .

13- **Durkheim, Emile :** Suicide, A study in Sociology, The Free, Press, 1951, P.38.

14- **Parsons, T. :** Durkheim Contribution to the Theory of integration of Social System (in) Kurt

H. Wolf (ed) Emile Durkheim, 1858-1917, New Haven, 1961, P.138.

١٥- **نيقولا تيماشيف** : مرجع سابق، ص ص١٨٤-١٨٥ .

16- **T. Parsons :** Durkheim Contribution is the theory of integration of Social System, Op. Cit., P.146.

17- **Pierce, Albert :** Durkheim and Functionalism in Kurt, H. Wolf, Op. Cit., PP. 160-161.

18- **Gouldner, Alvin :** The Coming Crisis of Western Sociology, Op. Cit., PP.154-156.

19- **Parsons, T. :** The social System. The Free Press, Glance, Illinois, 1952, P.5.

20- **Lsajiw, Wrevold. W. :** Causation and functionalism in sociology, London, Routledge & Kegan Paul, 1968, PP.83-102.

21- **Alvin Gouldner :** Op. Cit., P.206.

22- **Cohen, P.** : Op. Cit., PP.98-99 and See Also Parsons, T.

23- **T. Parsons :** The Social system, Op. Cit., PP. 58-67.

24- **Cohen, P. :** Op. Cit., P.98.

25- **Ibid,** P.99.

26- **Don Martindale :** Op. Cit., PP. 144-62.

27- **R.K.Merton** , OP,Cit,P.32.

28- **Ibid,** P. 33.

29- **Ibid,** P.34.

الفصل الخامس

إدراك التفاعل الاجتماعى فى النسق الاجتماعى

بين المدخل الكلى والمدخل الجزئي

تبلورت أفكار عصر التنوير عن اتجاهات فكرية متنوعة شكلت مواقف متباينة تدور حول قضايا محددة . وبرغم تنوع هذه الاتجاهات الفكرية فقد كان بينها قدر من القواسم المشتركة قدر ما بينها من الاختلافات التى تباعدت حتى وصلت إلى حد التناقض . وإذا كانت القواسم المشتركة قد أشارت إلى الانطلاق من نفس العصر ونفس الجذور، فإن الاختلافات كانت شاهد على تباين زاوية الرؤية لذات القضايا . فى هذا الإطار فإنه يمكن القول بأن ساحة القواسم المشتركة بين الاتجاهات المتباينة التى ظهرت فى هذه الفترة هى التى شكلت قاعدة انطلاق الأبنية النظرية التى تأسست فى الفترة التالية.

ويكشف تأمل الاتجاهات النظرية لهذه الفترة عن بروز الفلسفة المثالية، التى شكلت فلسفة هيجل محورها، ذلك بالإضافة إلى الفلسفة الوضعية التى استندت إلى إسهامات أوجست كونت وسان سيمون خلال هذه الفترة . وإذا كان الخلاف بين المثالية والوضعية قد تأسس حول منح الأولوية لعالم الأفكار أو تفاعلات الواقع، فإن النزعة الامبيريقية رفضت أية تصورات مسبقة عن الواقع، ورأت الخبرة والتجربة هى المصدر المباشر للتعرف عليه . هذا بخلاف الفكر النفعى الذى لم ير فى الواقع سوى مجموعة من العناصر التى قد تنتج كلا ، بحيث شكلت هذه الاتجاهات المختلفة الخريطة الفكرية للقرن الثامن عشر.

ويشـــير تحلـــيل الأبنية النظرية التى ظهرت فى المرحلة التالية إلى تأسيسات نظرية تضمنت بداخلها عناصر من التيارات السابقة حتى ولو كانت ذات مواقـــف متناقضـــة . فمـــثلاً نجـــد أن الماركسية قد جمعت بين الجدل الهيجلى المثالى من ناحية وبين الاعتقاد فى القوانين الضابطة لحركة الواقع علـــى مـــا تذهب الوضعية من ناحية أخرى . وإذا نظرنا إلى إميل دوركيم لوجدنـــاه يقدم بناء نظريا تتداخل فى إطاره تصورات العقل الجمعى نقلاً عن المثالية، مع التأكيد على ضرورة إدراك الظواهر الاجتماعية، حتى المعنوى منها، باعتبارها أشياء، وفقاً لما يذهب المنطق الوضعى . ذلك بالإضافة إلى ماكس فيبر الذى قدم مزيجاً فريداً للإدراك العلمى الذى يداخل فى نطاقه الفهم المستند إلى إدراك العلاقات السببية بين عناصر الواقع مع تفهم معنى التفاعل بين هذه العناصر .

وعلـــى هذا النحو تأسست البنائية الوظيفية فى علم الاجتماع استناداً إلـــى الجهد الذى نجح فى التأليف بين المفاهيم والتصورات التى تنتمى إلى اتجاهـــات فكرية مختلفة . حيث نجد أنه نظراً لأن الاتجاه الوظيفى قد سعى إلـــى تطوير تصور للمجتمع الإنسانى أكثر تكاملاً وأقل تناقضاً فقد افترض ذلك العمل على استخلاص ودمج بعض المفاهيم والتصورات التى تنتمى إلى كل من المثالية والوضعية . بحيث تمحور هذا الدمج حول التأكيد على أهمية الأفكـــار والتصـــورات كما تذهب المثالية من ناحية، إضافة إلى التأكيد على ضـــرورة ارتـــباط هذه التصورات بتفاعلات الواقع من ناحية أخرى، وذلك بهـــدف الوصول إلى استراتيجية أكثر كفاءة لدراسة الواقع الاجتماعى . وقد افترض ذلك أن تتضمن هذه الاستراتيجية على أفضل عناصر الفلسفتين معاً

. فمـــن الفلســـفة المثالية تم استيعاب مقولة الكلية، ومن الفلسفة الوضعية تم تناول عناصر الواقع وتجريدها وتطبيق أسس ومناهج الدراسة العلمية عليها . مـــع التأكيد دائماً على الإطار الكلى الشامل الذى يحتويها لكونه الكل الذى يبرر منطق وجودها.

ونتيجة لهذا التأليف بين التصور الكلى للنسق، وبين افتراض الفاعلية الوظيفية لأى من الأجزاء بالنظر إلى هذه الكلية تأرجح رواد الاتجاه الوظيفى فى كافة معالجاتهم بين الإدراك الكلى للنسق، أى الانطلاق من تصور شامل البـــناء الاجـــتماعى، وبيـــن التناول الجزئى لأحد عناصر هذا البناء بالبحث والدراسة . حيث عكس ذلك استقطاباً وتأرجحاً آخر بين الاهتمام بالصياغات الـــنظرية والتصورية من ناحية ، وبين العزوف عن هذه الصياغات النظرية والاتجـــاه المباشـــر إلى الاهتمام بالدراسات الميدانية من ناحية ثانية . تأكيداً لذلـــك ما ذهب إليه دى ميراث بقوله أنه بينما نجد أن الاعتقاد الشائع يذهب إلـــى التأكـــيد على أن الاتجاه الوظيفى يشكل موقفاً نظرياً واحداً له طبيعته وخصائصـــه فإن تأمل ذلك يكشف عن تباين صارخ فى المواقف داخل هذا الاتجـــاه . حيث أكد كثير من المفكرين على وجود قدر كبير من الاختلاف حـــول دراسة المجتمع، ابتداء من الانطلاق من الكلية كمدخل لفهم المجتمع إلى الدخول إلى فهمه فى كليته من خلال أحد عناصره . فمن ناحية نجد أنه مـــن الممكـــن التركيز على الجزء، بحيث يصبح الكل فى هذه الحالة إطاراً يساعد على فهم فاعلية عناصره المكونة، التى تنال الاهتمام حينما تسهم فى هذا الكل بما يساعد على استمراره فى البقاء . فإذا قام الباحث بالتركيز على أى من هذه العناصر، فإنه بذلك يحاول التعرف على طبيعة إسهام هذا الجزء

فـــى بـــناء النســـق . أو أن الباحث كبديل لذلك يمكنه أن يركز على النسق والعلاقات التى يتركب منها، تلك العلاقات التى تساعد على تأسيس توازنه أو انهـــيار هـــذا الـــتوازن، وارتباطاً بذلك فإنه يتم تناول أبنية الأجزاء المفردة باعتـــبارها وســـائل لها وظائف أو غاية محددة[1] . ثم يؤكد دى ميراث أن هـــناك جدلاً نظرياً لا يعتقد فى نهاية له بين النظريات المنضوية تحت مظلة الاتجـــاه الوظيفى . وهو الجدل الذى يدور حول مدى اهتمام الباحث بجانب معيـــن (نظام محدد) فى البناء، وبين اهتمامه بالكل (المجتمع)[2] الذى تلتقى فى نطاقه الأجزاء وتتفاعل.

وفى محاولة التعرف على وجهة نظر رواد الاتجاه الوظيفى فيما يتعلق بهذه القضية، سوف نجد بداية أن هربرت سبنسر قد اتجه إلى التأكيد على إثبات المماثلة بين المجتمع والكائن العضوى، حيث أسس هذه المماثلة على ثلاثة مستويات . ويعتبر المستوى الاستاتيكى هو المستوى الأول، وفى نطاقه رأى سبنسر إمكانية أن ينقسم بناء المجتمع إلى ثلاثة أنساق رئيسية . نسق الإنتاج (أو الدعم) ووظيفته دعم الوجود البنائى بما يقدم من موارد تساعد على إشباع الحاجات الأساسية للمجتمع . ونسق التوزيع الذى يعمل تيسير تبادل الإسهامات بين الأنساق المكونة لبناء المجتمع . ثم نسق التنظيم، ويحتوى على بناء السلطة المتدرج، والذى تتمثل وظيفته فى الضبط والسيطرة . ويستنتج هربرت سبنسر وجود هذه الأنساق فى البناء الاجتماعى أو المجتمع من إدراك وجودها فى البناء العضوى للكائن البيلوجى [3].

ويعتبر المستوى الدينامى أو التطورى هو المستوى الثانى الذى أكد مـــن خلالـــه سبنســـر على أهمية الإدراك الكلى، حيث أسند تغير البناءات

الاجتماعــية وتطورهــا إلـــى عمليتيــن تطوريتين تقودان دائماً إلى التغير والــتطور. وتتمــثل العملية الأولى فى النمو البينى، أعنى النمو من الداخل، وهـــى العملية التى تتخلق من خلالها أشكالاً أكثر تعقيداً من أشكال بسيطة . وتكمــن العملــية الثانــية فى النمو عن طريق الاندماج، الذى يعنى اندماج وحدات صغيرة ومتباينة فى كل أكبر . ويرى سبنسر أنه بذلك يرجح هاتين العمليتيــن إلى التغيرات الخارجية الصادرة عن البيئة الأيكولوجية، أو العالم اللاعضــوى، بيــنما يتمــثل المصدر الثانى فى التغيرات الداخلية، المتعلقة بالتغــير فـــى خصـــائص البشر. وتضم التغيرات فى خصائصهم الفيزيقية كدرجات القوة والنشاط والتحمل (٤) . غير أننا نلاحظ أن هربرت سبنسر فى بعض الأحيان يتخلى عن الإدراك الكلى للنسق كمدخل للفهم والتحليل، وذلك تحــت تأثير المذهب النفعى، الذى شكل إطاره المرجعى، وهو الإطار الذى يؤكــد على الفرد وليس المجموع، على الجزء وليس الكل . ويرى فى البناء الاجتماعى للمجتمع نتيجة لفاعلية ظواهر وإرادات فردية، وهى قضية كانت هدفاً لهجوم إميل دوركيم على المذهب النفعى.

بيــنما يتصــل المستوى الثالث بالإدراك الكلى للمجتمع حيث يعتقد هربــرت سبنســر بــأن المجتمع يسيطر عليه فى العادة فى كل مرحلة من المراحل نسقاً من الأنساق الثلاثة . حيث وظيفة النسق الأكثر فاعلية سيطرة ذات أهمــية محورية بالنسبة لبناء المجتمع فى هذه المرحلة، فنسق التوزيع يصـــبح ملائمـــاً لمجــتمع يســوده تقسيم العمل ويعيش فى حالة من السلام والاســتقرار، بحيــث تصــبح الوظيفة الأساسية التى يحتاجها البناء فى هذه المــرحلة هى نقل الإسهامات المتبادلة بين أجزاء أو أنساق البناء المتفاعل.

وتظهر فاعلية نسق التنظيم فى المجتمعات التى تعيش فى حالة حرب، حيث تبرز الحاجة إلى الضبط والتآزر بين أجزاء البناء حتى تستطيع التعاون فى ظــل قيادة سلطة مركزية، تقود البناء فى صراعه مع كل بنائى آخر، بل إن الدين نفسه يميل فى هذه المرحلة إلى أن يتسم بالطبيعة العسكرية(٥).

واستناداً إلى المماثلة العضوية يرى هربرت سبنسر أنه إذا كان الكائن العضوى البيلوجى يحتاج إلى وظائف تؤديها أنساق معينة، فإنه من الضرورى بالتالى أن يحتاج بناء المجتمع إلى مثل هذه الوظائف، وأيضاً إلى أنساق تتخصص فى إنجاز هذه الوظائف . ذلك يعنى أن إدراك هربرت سبنسر تميز بأنه إدراك لكل مجتمعى يحتاج إلى أداء وظيفى محدد للحفاظ على بقائه حياً، يؤكد ذلك قول م٠د٠كنج على أن هربرت سبنسر قد منح علم الاجتماع طريقة مميزة فى النظر إلى الأمور . وهى الطريقة التى تؤكد على ضرورة النظر إلى كليات المجتمعات أولاً، ثم إلى الارتباطات بين أجزاء كل كلية من هذه الكليات . وفى هذا الإطار يشير هربرت سبنسر إلى "أننا قد ندرس ديانة معينة، أو قانوناً شرعياً معيناً، أو مجموعة من النظم الاقتصادية غير أننا حينما ندرس البعد الاجتماعى للدين، أو البعد الاجتماعى للقانون، أو الأبعاد الاجتماعية للنظم الاقتصادية، فنحن فى هذه الحالة نستهدف دراسة العلاقة بين كل من الدين والقانون والنسق الاقتصادى وأى من جوانب المجتمع الأخرى"(٦).

إذا كــان هربــرت سبنسر قد أكد على كلية المجتمع موازناً ذلك مع التأكــيد علــى بروز الأجزاء أو الأنساق، فإننا نجد أن موقف إميل دوركيم يختلف عن ذلك ، وإن كان أكثر وضوحاً وتحديداً والتزاماً بالإطار الوظيفى

مـــن هربـــرت سبنســـر . وقد يرجع ذلك إلى أن إميل دوركيم قد نقل مقولة الضمير الجمعى ، الذى يعادل الكلية البنائية لديه، عن الفكر المثالى لهيجل، إضـــافة إلى تأثره بأفكار إدموند بورك E.Burk الذى رأى أن هذا الضمير الجمعـــى يضم كافة خبرات الماضى والحاضر وكل تاريخ الجماعة . حيث يصبح هذا الضمير الجمعى فى جانب كبير منه نتائجاً للتماثل بين الأفراد، إلا أنه ينبثق من خلال التفاعل الاجتماعى كذلك، ثم يكتسب وجوداً كلياً منفصلاً عـــن الوجود الجزئى للأفراد، سواء كانوا أشخاصاً أو ظواهر اجتماعية[٧]. وهـــو بذلك يشكل حقيقة إنبثاقية فيها من إسهامات أجيال الماضى المتعاقبة، ومفـــردات الحاضر المتنوعة، حيث نجدها تكتسب من خلال عملية الانبثاق خصـــائص جديـــدة، إضافة إلى أنه لا يمكن ردها فى هذه الحالة إلى أى من عناصرها .

ذلـــك يعنى أن الضمير أو الوجود الجمعى يشكل عند إميل دوركيم أساس الإدراك الكلى، وهو الإدراك الذى يذهب إلى أن الكل أى كل المجتمع تصبح له حاجات، وأن على أجزاء هذا المجتمع ،أى نظمه ومكوناته، وظيفة إشـــباع هذه الحاجات، يؤكد ذلك ما يذهب إليه ألبرت بيرس فى التأكيد على أن الحاجات الفردية التى نلاحظها فى السلوك الظاهرى للأفراد، إنما هى فى أساســـها حاجـــات اجتماعية، وهو يرى أن الوظائف التى توجه لإشباع هذه الحاجـــات، إنمـــا هـــى موجهة فى الحقيقة لإشباع حاجات اجتماعية تتعلق بـــالوجود الجمعـــى بالأســـاس[٨]، فهى حاجات نشبعها لأنه مفروض علينا إشباعها .

ويطور إميل دوركيم هذه الاستراتيجية الكلية ليتخذ من هذا الإدراك الكلى إطاراً لتفسير أداء ظواهر ومكونات البناء الاجتماعى. وارتباطاً بذلك فهو يرى أن الاحتفالات الدينية والطقوسية التى قد يشترك فيها الأفراد ما هى إلا ميكانيزمات لتأكيد وحدة الجماعة، وتعميق ذاتها فى نفوس الأفراد. بل إننا نجد أن هذا الإدراك الكلى -حسب المنطق الدوركيمى- يساعدنا على فهم بعض الظواهر التى يعجز الإدراك الفردى أو الجزئى عن تفسيرها أو تحديد علة وجودها. لظواهر الانتحار والجريمة مثلاً. ولتوضيح ذلك يؤكد إميل دوركيم أن الجريمة ذات وظيفة تطويرية أو تغييرية لبناء المجتمع فى بعض الظروف، هذا إلى جانب أن اكتمالها -كظاهرة اجتماعية بتوقيع عقابها على الأفراد- يساعد عادة على تأكيد وجود الجماعة فى ذوات الأفراد وهيمنتها عليهم . وبنفس المنطق يؤكد إميل دوركيم أننا لا نستطيع إدراك علة ظاهرة الانتحار بإدراك مكانتها ووظيفتها فى البناء الكلى للمجتمع، حيث تتمثل وظيفتها فى الحفاظ على توازن المجتمع وتكامله. وعلى هذا النحو فنحن ندرك أن التغير من بناء التضامن الآلى إلى بناء التضامن العضوى، باعتباره نتيجة لبعض الظروف المتغيرة فى البناء الكلى لمجتمع التضامن الآلى. وهو البناء الذى اهتز توازنه، بفعل عوامل عديدة، الأمر الذى فرض التغير والانتقال إلى بناء مجتمع التضامن العضوى. وعلى ذلك يمكن النظر إلى الانتحار والجريمة والتغير، باعتبارها ظواهر يؤسسها البناء الاجتماعى لإشباع حاجات بنائية لديه، تحقق توازنه واستقراره.

وفـــى هـــذا الصدد يؤكد ألبرت بيرس على أن المجتمع ككل بنائى يطـــرح حاجات لابد من تحقيق إشباع لها، وإلا توقف البناء عن الاستمرار،

أو على الأقل تنخفض مستويات آدائه وإنجازه. وفى ذلك يشير ليزلى ساكلير إلـــى أن الأفـــراد ليسوا سوى أدوات لإشباع حاجات بنائية لكلية المجتمع . وإرتباطا بذلك يصل ألبرت بيرس إلى نتيجة مفادها أن إميل دوركيم يستخدم مفهـــوم الحاجات ليحدد خاصية أو طابع الكلية، بينما يستخدم مفهوم الوظيفة حينما يعالج جانباً أو جزءاً من أجزاء المجتمع(٩).

ويتجلى هذا الإدراك الكلى من خلال تقديم دوركيم لأشكال بنائية أربعة تعرض لها فى مؤلفه الشهير تقسيم العمل الاجتماعى. حيث يرى دوركيم أن مجتمع التضامن الآلى يمثل الشكل البنائى الأول فى هذه الأشكال، وكل شكل يتحقق التضامن فيه، بل والتوازن والاستقرار بواسطة مجموعة القيم والعواطف الجمعية المشتركة. وهو يرى أن هذا الشكل البنائى يبدأ فى التفكك حينما يتخلف أحد العناصر أن تقديم الأداء الوظيفى الذى من المفترض أن يقوم به. أو حينما يتضخم أحد عناصر أو أجزاء البناء إلى الحجم الذى يحتاج عنده لمستوى أعلى من الإشباع الوظيفى لا يكون فى مقدور العناصر أو الأجزاء البنائية الأخرى أن تقدمه. مثلما يحدث حينما يتزايد العنصر السكانى فى بناء مجتمع التضامن الآلى بما يتجاوز قدرة الموارد الاقتصادية المتاحة للمجتمع. ومن ثم يتأسس ضغط فى اتجاهين نحو تأسيس شكل بنائى جديد أكثر ملاءمة وأكثر قدرة على تحقيق هذا الإشباع. فمن ناحية يؤدى ازدياد عدد السكان إلى تغيير البناء وخلق شكل جديد لتقسيم العمل يقوم على التباين لا التجانس، وبذلك يظهر بناء مجتمع التضامن العضوى ليحل محل بناء مجتمع التضامن الآلى الذى يسوده تقسيم عمل بدائى. ومن ناحية أخرى قد يجرى البناء كثيراً من التعديلات فى بعض

أجزائه أو مكوناته وكذلك فى وظائف هذه الأجزاء، من أجل الحفاظ على هذه الكلية البنائية والوظيفية متماسكة، كما هو الحال فى التعديلات والوظيفية التى فرضت على النظام الأسرى، بسبب الانتقال من بناء التضامن الآلى إلى بناء التضامن العضوى. حيث تحل الأسرة التعددية الصغيرة الحجم والمحددة الوظائف محل الأشكال الأكبر من الأسرة.

وتبرز الرؤية الكلية بدرجة أكثر وضوحاً حينما يطرح إميل دوركيم شكل مجتمع البناء المؤسسى. حيث تؤسس الروابط الحرفية الوحدة والتماسك فى داخل المؤسسة. حيث نجد العمال إلى جانب أصحاب الأعمال يشكلون بإتحادتهم الأساس الذى يحفظ لهذا البناء تكامله كبديل للعلاقات القرابية التى كانت تسود التجمعات العائلية فى مجتمع التضامن الآلى، وهى العلاقات التى كانت تساعد على تضامنه وتماسكه. هذا النمط من المجتمعات يتكون من المؤسسات التى ينتظم فى إطارها الأفراد. ومن ثم تتأكد كلية هذا النمط من خلال مستويين من العلاقات، العلاقات الداخلية التى تربط بين أعضاء المؤسسة الواحدة، الأمر الذى يجعل منها وحدة متضامنة، ثم المستوى الثانى من العلاقات القائمة بين المؤسسات المختلفة، والتى على أساسها تتأكد وحدة المجتمع وكليته.

ويعتبر نموذج المجتمع المستند إلى تقسيم العمل العالمى هو الشكل الرابع الذى قدمه إميل دوركيم كذلك. حيث تصور مجتمعاً عالمياً يتكون من مجموعة من المجتمعات، والأنساق الفرعية التى ترتبط مع بعضها البعض وتشكل كلاً من خلال صيغة تقسيم العمل الاجتماعى أو التخصصى على النطاق العالمى.وفى هذا الإطار يطرح دوركيم التخصص هنا كآلية لتحقيق

تكامل عالمى فى إطار وجود كلى أشمل[١٠]. حيث من المتوقع أن تؤدى هذه الكلـية المسـتندة إلـى صـيغة تقسيم العمل الاجتماعى إلى انتفاء التناقض والصراعات والحروب، لتحل محلها حالة من الاعتماد المتبادل، المستند إلى تبادل وظيفى يشكل تقسيم العمل على الصعيد العالمى قاعدة له.

اسـتناداً إلـى ذلك تتجسد النظرة الكلية عند إميل دوركيم من خلال نظـرته إلى الجزء الذى يؤجى إسهاما وظيفيا فى بناء الكل بمعنى أن الكل البنائى يشكل الوجود الأساسى المعترف به عند إميل دوركيم. حيث يعتبر أن الكل البنائى نسق له حاجات وأن على مفردات أو عناصر هذا النسق إشباع هذه الحاجات من خلال إسهاماتها الوظيفية فى بنائه . واستناداً إلى ذلك فإن تـبرير وجـود أى عنصـر أو أدائه لإسهام وظيفى معين يتحقق من خلال ارتـباطه بـالكل البنائى الأشمل. هذا إلى جانب أن دوركيم كان يتناول فى الغالـب الـنماذج المجتمعية الكلية كوحدات تحليلية، ثم يجرى مقارنة للأداء الوظـيفى فى هذه النمائج المجتمعية المختلفة، فيما يتعلق بأى نظام اجتماعى لكى يصل إلى نتيجة أن هذا النظام قد تغير من شكل بنائى إلى آخر. مستنداً فـى ذلـك إلـى أن هذا النظام لم يعد يقدم الإسهام الوظيفى فى الكل البنائى الأشـمل الذى تضمنه، وهو الأمر الذى يعنى أن معيار الإدراك والتقييم عند إميل دوركيم تمثل بالأساس فى الوجود البنائى الكلى [١١].

ويخـتلف الأمر بالنسبة لبرنسلاود مالينوفسكى ،كرائد وظيفى آخر، مـن حيـث التزامه بالإدراك الكلى للمجتمع، حيث نجده بدلاً من ذلك يفضل التأكيد على الإدراك الجزئى لوظيفة النظام فى بناء المجتمع. ويتجلى تأكيده على الإدراك الجزئى، من إدراكه للحاجات البيولوجية للأفراد باعتبارها التى

تشكل المتغير المستقل فى الوجود النبائى الثقافى. حقيقة أن للثقافة ،من وجهة نظره، تأثيرها الذى يصل إلى درجة من الحتمية التى تفوق فاعليتها الحتمية البيلوجية، وبذلك نجد إن الثقافة قد تصبح هى المتغير المستقل التى يتشكل على أساسها البناء الاجتماعى. وهو ما يعنى أننا فيما يتعلق بموقف مالينوفسكى نجد أنفسنا دائماً أمام أجزاء تتكامل فى النهاية لتشكل البناء الكلى للمجتمع. فالحاجات البيلوجية والنفسية هى جانب بنائى، والنظم التى تشبع هذه الحاجات هى جانب بنائى آخر، حيث تؤدى الأنشطة الفردية الموجهة إلى إشباع الحاجات إلى قيام نظم، والنظم تتكامل فتؤسس وجوداً نسقياً، ثم وجوداً ثقافياً يكتسب نوعاً من الحتمية المستقلة، حينما تتأسس مجموعة من القواعد التى تنظم عملية الإشباع. إلا أننا نظل دائماً أمام النظام كوحدة التحليل الرئيسية عند مالينوفسكى. بل أننا نجد أن النظام يشكل قطاعاً عرضياً أفقياً فى بناء المجتمع. حيث يحتوى كل نظام على جانب معيارى مشتق من نسق الضبط، أى الثقافة. وعلى جانب مادى مشتق من النسق الاقتصادى. وعلى جانب التدريب المشتق من نسق التعليم، ثم جانب السلطة الذى يؤكد على التآزر بين كافة هذه الأبعاد، ويشتق من النسق السياسى[١٢].

ومما يؤكد ذلك أن الهدف الرئيسى لرحلة مالينوفسكى إلى جزر التروبرياند كان لدراسة نظام الكولا بالأساس، وليس لدراسة البناء الاجتماعى لمجتمع التروبرياند وما يضم من نظم اجتماعية. وفى هذا الإطار فإننا نلاحظ أن مالينوفسكى قد طور استراتيجية خاصة به للتحليل الوظيفى، حيث نجده وهو يحلل أى نظام اجتماعى يتناوله من خلال ثلاثة محاور. الأول رؤية النظام كمحور لأنظمة أخرى، وفى نطاق ذلك نجده يحاول إبراز علاقة

التساوق الوظيفى والتساند البنائى بين نظام الكولا من ناحية ونظم المجتمع الأخرى. كإبراز العلاقة بين نظام الكولا والنظام القرابى، ثم بين نظام الكولا وبين نظام زراعة الحدائق للحصول على محصول "اليام". ثم العلاقة بين نظام الكولا والسلطة أو الزعامة السياسية فى المجتمع. ثم علاقة نظام الكولا ونظام أو أسلوب الإبحار فى الرحلة البحرية. حيث نجده يطرح النظام موضع الاهتمام باعتباره المتغير المستقل ويحاول دراسة علاقته المتبادلة بكل من النظم الاجتماعية الأخرى الموجودة فى المجتمع. وذلك لإبراز تبادل الإسهامات الوظيفية بين هذه النظم وبعضها البعض ليتحقق ما يطلق عليه روبرت ميرتون الوظيفية الشاملة، التى انتقدها من خلال طرح مفهوم المعوق الوظيفى (١٣).

ويشـــكل التشريح الداخلى للنظام الاجتماعى المستوى الثانى للتحليل عـــند مالينوفسكى، ويتضح ذلك من تحليله لنظام الكولا على سبيل المثال. إذ نجده يوضح أن هناك كولا داخلية ثم الأساليب التى تبدأ بها وتنتهى علاقات التـــبادل فـــى الكـــولا. ثم طبيعة الوظيفة الاجتماعية لنظام "الكولا" فى بناء المجتمع. هذا بالإضافة إلى طبيعة "الكولا" التى تقع بين مجتمعين متجاورين. إضـــافة إلـــى تحديـــد الأساليب التى تتم بها، وكذلك وظيفتها الاجتماعية، وتوقيتاتها الزمنية. إضافة إلى تحليله لكلولا البحرية التى تقطع مسافات بعيدة وتستغرق وقتاً طويلاً، وهى الكولا الرئيسية. بل إننا نجده لكى يعمق تحليله للـــنظام يحاول أن يعرض الإطار الكونى الذى يتحقق فيه هذا النظام. حيث نجـــده يصـــف الـــتوزيع البحرى للجزر فى مجتمع التروبرياند، إضافة إلى وصـــفه الطبـــيعة والأفق والمناخ التى تعيش فى إطارها قرى هذه الجزر.

وطبائع السكان الأصليين، وكذلك الأساطير والبدع التى تنتشر فى هذه الجزر. حيث يعتبر ذلك هو الإطار البنائى الذى يتضمن نظام الكولا، أو هو الإطار الكلى الذى يحتاج إلى وظيفة هذا النظام (١٤).

ثم يتجه مالينوفسكى بعد ذلك إلى مستوى ثالث من التحليل، وهو التحليل الذى يدور حول البناء الداخلى لنظام الكولا، حيث يذهب إلى أن النظام ينقسم إلى ثلاثة أقسام من الداخل. ويتمثل القسم الأول فى ميثاق النظام، ويحتوى هذا القسم على القيم والمعايير والأساطير والخرافات والمعتقدات السحرية المرتبطة بالكولا وأنواعها المختلفة، إضافة إلى تحديد المبادئ التى تحكم مقايضات الكولا باعتبار أن ذلك يشكل ميثاق الكولا. ثم ينتقل بعد ذلك إلى الجانب المادى وهو القسم الثانى فى النظام، حيث نجده يتحدث عن القارب وسلع التبادل الطقوسى، ثم التبادل التجارى، ثم التجارة التى تتحقق والولائم التى تقام والأطعمة التى تقدم. بالإضافة إلى ذلك هناك القسم الثالث الذى يحتوى على ميكانيزمات الدعم والحفاظ على البقاء، وهى تضم الأنشطة التى من شأنها الحفاظ على نظام الكولا، والتى تنجز إما من خلال التنشئة، أو تأهيل البشر، وضبط مناشطهم. وفى هذا الإطار يعتبر السحر والتدريب والتعليم وإعمال السلطة لا هى الآليات التى تحافظ على بقاء النظام. ومن الملاحظ هنا أن تحرك مالينوفسكى تحليلياً كان دائماً من الوحدة الأقل ليحدد فاعليتها وإسهامها بالنظر إلى الوحدة الأكبر والأشمل، فهو يدرك المكون الفرعى للنظام بالنظر إلى النظام، ثم يدرك النظام بالنظر إلى البناء الكلى للمجتمع (١٥).

وعلـــى هـــذا الـــنحو يصبح الجانب البنائى هو الجانب الأخير الذى يتـــناول علـــى أساسه النظام، إذ بعد أن يفرغ من تناول النظام بالتحليل من خلال المستويات التى عرضنا لها. نجده يحاول أن يعرض لوظيفة هذا النظام فى البناء الكلى للمجتمع. وكيف أنه يساعد على ربط القرى والجذر المبعثرة فـــى نظام واحد، بحيث يشكل نظام الكولا على هذا النمو آلية لتأكيد التماسك والتضامن لهذه المجتمعات الفرعية فى إطار كل بنائى واحد.

بالإضـــافة إلـــى ذلك فإننا نلاحظ أن مالينوفسكى وهو يصف النظام وصفاً إثنوجرافيا، كان يستغرق فى وصف التفاصيل البسيطة والدقيقة داخل انظـــام الكـــولا. وبعـــد أن ينتهى من وصف مكونات النظام نجده ينتقل إلى وصـــف وظيفته، حيث نلاحظ أن وظيفة النظام فى إطار بناء المجتمع كانت الأخـــيرة دائمـــاً، والـــتى يذكـــرها بإيجاز فى الغالب. وارتباطاً بذلك يؤكد مالينوفسكى، أننا إذا حاولنا أن نوضح الإسهام الوظيفى للنظام فإننا ينبغى أن نركـــز على الإسهام الذى يؤديه النظام لإشباع الحاجات البيلوجية أو الثقافية المشتقة. وأننا ينبغى أن نتجنب التعبيرات غير الواضحة كالقول بأن الإسهام الوظـــيفى هو الدور الذى يؤديه الجزء لصالح الكل الذى يحتويه. وهو النقد الذى ينسحب على وجه نظر رادكليف براون، الأكثر اقتراباً من موقف إميل دوركـــيم، والأكـــثر بعـــداً فى نفس الوقت عن مالينوفسكى من يحث منطق التفسير (١٦).

ولأن رادكليف براون كان أكثر ارتباطاً من الناحية النظرية بالتراث الوظـــيفى لإميل دوركيم، فقد كان أكثر التزاماً بكلية النسق أو البناء مقارنة بمالينوفســـكى، حيـــث نجده يتصور ،مثل أغلب الفلاسفة الإنجليز، المجتمع

باعتبـاره نسـقاً طبيعـياً، ومن هذا المنطلق نجده يؤكد على الإدراك الكلى للمجـتمع كنسـق، أو كبناء له نفس واقعية الوجود الفردى وحقيقته. بل إننا نجده يقترب من التأكيدات الدوركيمية التى ترى فى الظواهر الاجتماعية، إما متضـمنة فـى البـناء أو ناتجة عنه(١٧)، بحيث تشكل هذه الظواهر والنظم المكونـات الأساسية للبناء، أو هى وحداته الأساسية. وفى هذا الإطار يعتبر الأشـخاص، بوصـفهم أشـخاص وليس بوصفهم أفراد إلى جانب العلاقات الاجتماعـية بيـنهم، هـم الوحـدات المشكلة لبناء المجتمع، بالإضافة إلى الجماعـات الـتى يلتحق بها هؤلاء الأشخاص. وعلى هذا النحو تستند كلية البـناء الاجـتماعى عـند رادكليف براون إلى شبكات العلاقات الثنائية بين الأشخاص. وفى هذا الصدد نجده يذهب إلى أنه إذا كان الأشخاص يقفون فى علاقـة ثنائـية محددة كل أمام الآخر، فإنهم يوزعون فى نفس الوقت على مواضع معينة على خريطة البناء الاجتماعى. وهو التوزيع الذى يتخذ شكل المكانـات والأدوار والإسـهامات الوظيفـية الناتجة عن هذه الأدوار، تلك الإسهامات التى تتجه بالأساس لتأكيد أدائية البناء الاجتماعى الأشمل (١٨).

وعلى هذا النحو يختلف التحليل الذى يقدمه رادكليف براون عن كل مـن النزعة الوظيفية لمالينوفسكى، وأيضاً عن التحليل الذى تقدمه النظرية الماركسية . ويكمن خلافه مع مالينوفسكى فى اتجاه الإسهام الوظيفى عند كل منهما، فبينما نجد أن الإسهام الوظيفى للوحدة عند مالينوفسكى تتجه بالأساس إلـى إشباع حاجات فردية، بيلوجية أو نفسية أو حتى حاجات ثقافية مشتقة. نجـد أن الإسـهام الوظيفى عند رادكليف براون يتجه إلى دعم الكل البنائى الأكـثر شـمولاً وإحاطـة من الوجود الجزئى. إذ يؤكد رادكليف براون أن

الوظيفة الاجتماعية لأى نسق تتمثل فى إسهامه فى إستمرار البناء الاجتماعى ، وليس فى علاقته بالحاجات البيلوجية للأفراد. وأنه لكى نفهم علة وجود أى نسق من الأنساق الاجتماعية، كالنسق القرابى مثلاً، فإننا لابد أن نحلله بالنظر إلى البناء الاجتماعى الذى يحتويه والوظيفة الاجتماعية التى يؤديها لصالح هذا البناء. ويتضح تأكيد رادكليف براون على الإدراك الكلى. من خلال ميله إلى تفسير وجود أية وحدة اجتماعية عن طريق معرفة جانبها الفسيولوجى وليس عن طريق التركيز على مورفلوجيتها. بمعنى محاولة إدراك الإسهام الوظيفى الذى تؤديه هذه الوحدة. ومثال على ذلك نجده يؤكد أن علاقات "التجنب" أو علاقات "التنكيت والسخرية" لا تفهم تاريخياً أو نفسياً، ولكن تفهم من خلال الوظيفة الاجتماعية التى تؤديها فى البناء الاجتماعى التى توجد فيه(١٩). حيث توجد هذه العلاقة حينما يوجد الموقف أو الشكل البنائى الذى يتطلبها. ومن ثم فوجود هذه العلاقة يساعد على دعم البناء والحفاظ على حيويته واستمراره(*)؟، حيث تتواجد هذه العلاقة حينما كانت هناك توترات فى البناء الاجتماعى يجب تصريفها أو حتى منع ظهورها.

ويكمن خلاف رادكليف براون مع النظرية الماركسية فى ترتيب كل منهما لمتغيرات التفاعل ومنطق التفسير، فعلى حين تختزل الماركسية الوجود الاجتماعى إلى ثلاثة أنساق أساسية على ما يذهب مارفن هاريس .

(*) انظر شرحاً وافياً لوظيفة هذه العلاقة فى مؤلفنا رادكليف براون رائد الأنثروبولوجيا الاجتماعية، حيث توجد هذه العلاقات بين "الحماه" وزوج الأبنة أو بين "أم الزوج" وزوجة الأبن، إضافة إلى وجودها بين البنيات القبلية التى كانت على عداوة تاريخية سابقة، وتسود بينها حالة المصالحة التاريخية الآن. وهى حالات تشهد على وجود تواترات عدائية، لا تتحول إلى عداء صريح، معلن وواضح.

حيث يتشكل البناء الاجتماعى ،من وجهة نظرها، من النسق الاقتصادى التكنولوجى، والنسق الاجتماعى البنائى، ثم النسق الأيديولوجى. وبينما تركز الماركسية على النسق الاقتصادى التكنولوجى باعتباره المتغير المستقل بين هذه الأنساق أو المتغيرات الثلاثة. بحيث تصبح الأنساق الاجتماعية البنائية والأيديولوجية مجرد متغيرات تابعة لهذا المتغير المستقل، لأن وظيفتها الأساسية تتمثل فى دعمه والحفاظ على استمراريته ودوامه . فإنه وارتباطاً بذلك نجد أن المتغير المستقل له عادة حاجات تتولى الأنساق الأخرى إشباعها، الأمر الذى جعل من هذا المدخل أسلوباً فريداً لتقديم تفسير سببى لوجود هذه المتغيرات، أو لمنطق التفاعل بينها . وهو ما يعنى أن الماركسية تميل إلى التأكيد على الإدراك الجزئى للتفاعل الاجتماعى، بدلالة تأكيدها على الظواهر الاقتصادية التكنولوجية ثم تتبع تأثيرها وفاعليتها على بناء المجتمع ككل [٢٠].

فى مواجهة ذلك نجد تأكيد رادكليف براون على الإدراك الكلى، بمعنى أنه يجعل من النسق الاجتماعى – من بين هذه الأنساق الثلاثة للبناء الاجتماعى- المتغير المستقل الذى يحتوى على كافة الظواهر والنظم الاجتماعية الأخرى، باعتبارها وحدات مكونة فيه أو منبثقة عنه. ومن ثم فهى وحدات تابعة لهذا الكل البنائى، أو متغيرات تابعة لهذا المتغير المستقل. بحيث يتعذر فهم أو تفسير طبيعة وإسهام أى من الأنساق الفرعية إلا إذا ربطناه بحاجات الكل البنائى[٢١]، وهو ما يعنى أنه لا يمكن تبرير وجود هذه الأنساق الفرعية إلا إذا ربطناها بهذا البناء الكلى الشامل.

فإذا تأملنا موقف رادكليف براون فسوف نجد وراء التأكيد على الإدراك الكلى بروز فاعلية ثلاثة مصادر. أولها أن رادكليف براون كان من العلماء الاجتماعيين الذين يبرز التصور العضوى فى فكرهم بصورة جلية وواضحة على نحو ما يؤكد دون مارتندال [٢٢]. ومن شأن التصور العضوى أن يبرز الطبيعة الكلية للبناء، تأكيدا ذلك تكرار المقارنات التى كان رادكليف براون يعقدها بين البناء الاجتماعى للمجتمع، وبين بناء الكائن العضوى البيلوجى. بينما يتمثل المصدر الثانى لهذا الإدراك الكلى فى التصورات الكلية للأبنية الاجتماعية، تلك التى طورها إميل دوركيم. حيث يؤكد ذلك قول بوتومور أن رادكليف براون يمثل العالم الوظيفى الأنثروبولوجى الوحيد الذى صاغ معالجاته العلمية والتحليلية على المستوى السوسيولوجى، وليس على المستوى الفردى. ومن ثم فهو فى ذلك أقرب إلى دوركيم منه إلى معاصره برونسلاو مالينوفسكى، حيث ساد بينهما اختلاف حول طبيعة نموذج التحليل الوظيفى لكل منهما ، الأمر الذى دفع رادكليف براون إلى التنصل من وظيفية مالينوفسكى. ويرتبط المصدر الثالث بالواقع الإمبيريقى الذى شكل مجالاً لدراسات رادكليف براون، حيث تحدد هذا الواقع بالمجتمعات البدائية، وهى مجتمعات صغيرة ومتماسكة إلى حد كبير، وتيسر إمكانية إدراكها فى كليتها نظراً لتداخل نظمها وأنساقها وعلاقاتها على ما يؤكد بيرسى كوهين [٢٣]. وهو الأمر الذى يعنى فى النهاية أن رادكليف براون كان أقرب من حيث تأكيده على الإدراك الكلى إلى التصور الوظيفى الذى طوره هربرت سبنسر وإميل دوركيم، وهو الإدراك الذى أصبح فيما بعد أحد الأبعاد الأساسية للمدخل الوظيفى بعد ذلك.

وقد برز هذا المدخل الكلى للإدراك بأوضح ما يكون عند عالم الاجتماع الأمريكى تالكوت بارسونز، باعتباره من أبرز الرواد الوظيفيين. حيث نجده قد التزم التزاماً كاملاً بضرورة الإدراك الكلى، وهو فى ذلك يطور موقفاً تصورياً ترتبط به رؤية منهجية تتلاءم معه. ولتوضيح ذلك، نحن ندرك أن مهمة تالكوت بارسونز –على المستوى التصورى– تمثلت فى محاولة تأسيس نسق نظرى منظم يصبح بذاته إطاراً تصورياً مرجعياً يوجه الإجراءات المتتابعة لدراسة أية واقعه، وأن نظريته عن الفعل الاجتماعى تعتبر نواة هذا النسق النظرى. حيث تحتوى نظريته للفعل فى خطوطها العامة على تصورات لثلاثة أنساق تشكل بناء الفعل هى نسق الثقافة، والنسق الاجتماعى ونسق الشخصية. ورغم تأكيد بارسونز على أن الوجود النسقى لأى من الأنساق الثلاثة ينبثق عن النسقين الآخرين، إلا أننا نعجز فى نفس الوقت حينما نحاول إسناد أى منها سببياً إلى النسقين الآخرين. وهو الأمر الذى يعنى النظر إلى آلية الانبثاق باعتبارها العملية التى تعبر عن حالة كلية تتفاعل فى إطارها الأنساق لتنتج أى من عناصر الفعل. ومن ثم فمبرر وجود أى من الأنساق لا يمكن تتبعه إلى أى من الأنساق الأخرى، ولكن إلى هذا الوجود الكلى (٢٤).

وفى هذا الإطار فإنه من الضرورى أن نشير إلى استناد الإدراك الكلى النسقى عند تالكوت بارسونز إلى التصور النسقى الذى طورته الفسيولوجيا. حيث شكل هذا التصور أحد المصادر الأساسية للإدراك الكلى عند تالكوت بارسونز. ذلك بالإضافة إلى المصادر الأخرى التى تتمثل فى المماثلة العضوية التى لعبت دوراً محورياً فى تعميق الرؤية النسقية التى

وجهت الفكر الوظيفى بصورة عامة. هذا إلى جانب التصور النسقى الذى طرحه فلفريدو باريتو فى كتاباته حسبما يؤكد هندرسون. ذلك إضافة إلى الفلسفة المثالية التى شكلت مصدراً رئيسياً لالتزام تالكوت بارسونز بمقولة الكلية على المستوى التصورى أو المنهجى.

واستناداً إلى هذا التأكيد على ضرورة الإدراك النسقى يرى تالكوت بارسونز أن المجتمع يمثل نسقاً إمبيريقيا يمتلك نوعاً من الاكتفاء الذاتى. وأن له قدرة على الدوام والاستمرار إلى مدى يتجاوز فيه الوحدات الفردية المكونة له. وأن هذا النسق يمتلك قدراً من الإشباع الذاتى الذى يتحقق تلقائياً . وانطلاقاً من التأكيد على هذه الكلية يتجه تالكوت بارسونز إلى تشخيص المكونات الأساسية لنسق الفعل. حيث نجده ينجز هذا التشخيص من خلال بعدين، الأول هو البعد الاستاتيكى الداخلى، حيث تتكون الوحدات الأساسية للنسق من هذا المنظور من المكانات، إضافة إلى الفاعلين الذين يشغلون هذه المكانات ويؤدون إنطلاقاً منه أدوراهم . وهو يرى أن هذه الوحدات الذرية تتبلور وتتماسك فى إطار وحدات أكبر لتشكل بناء التجمع Collectivity والنظام Institution باعتبارها تأسيسات يستند بناؤها إلى المكونات الثلاثة السابقة[٢٥].

وعلى البعد الثانى أو البعد الدينامى، وهو البعد المتفاعل وليس الثابت، يرى بارسونز أن نسق الفعل يتكون من ثلاثة أنساق لها فاعليتها أو أدائها الوظيفى بالنسبة لبعضها البعض. ويتمثل النسق الأول فى نسق الثقافة الذى يلعب دور التوجيه القيمى لنسق الفعل، حيث تحدد المنظومة القيمية للثقافة مسارات الفعل وتوقعاته. بينما يمثل الشخصية النسق الثالث –وبخاصة

بناءها الدافعى- المكون لنسق الفعل، ثم النسق الاجتماعى الذى يتشكل من أنماط من العلاقات المتنوعة، ويشكل هذا النسق الوسط الاجتماعى أو الموقف الاجتماعى -من وجهة نظر ميكروسكوبية- الذى تتحقق فى إطاره الإشباعات الدافعية وفقاً لمعايير الوجيه القيمى وضوابطه.

ويتضح الالتزام بالإدراك النسقى على المستوى المنهجى عن تالكوت بارسونز من خلال رفضه منطق النظريات العاملية . فهو يخالف تأكيد الماركسية على العامل التكنو-اقتصادى، إلى جانب أنه يرفض موقف المدارس الاجتماعية التى تؤكد على العامل الجغرافى والبيئة كالمدرسة الجغرافية. كما رفض وجهة نظر المدرسة البيلوجية وتأكيدها على عامل السلالة أو العنصر باعتباره العامل المفسر للتفاعل الاجتماعى. إضافة إلى أنه لا يعترف بمنطق تصنيف المتغيرات الفاعلة فى النسق إلى متغيرات مستقلة وأخرى تابعة، حيث يؤكد على جماعية العوامل أو المتغيرات من حيث تأسيسها للتفاعل الاجتماعى. بل إننا نجد أن هذا الموقف قد دفعه إلى تناقض أساسى مع إميل دوركيم، إذ رفض تالكوت بارسونز التأكيد الدوركيمى على النزعة السوسيولوجية، وفرض العامل الاجتماعى باعتباره المتغير المستقل بين جمع المتغيرات المشاركة فى تأسيس التفاعل الاجتماعى.

ذلك يعنى اتجاه تالكوت بارسونز إلى هذا التأكيد القوى على مقولة الإدراك النسقى ليس باعتبارها مقولة تصورية فقط على نحو ما أشرنا، ولكن باعتبارها كذلك أداة منهجية تحليلية يساعد اتباعها على تأسيس نسق نظرى يتكون من المقولات القادرة على وصف وتحليل وتفسير تفاعلات النسق

الواقعى. بنفس قدرة المعادلات الرياضية أو النسق التحليلى فى العلوم الطبيعية، بحيث يمكن أن نسمى مجموعة المقولات التى تساعدنا على فهم النسق الواقعى "بالنسق البنائى الوظيفى". ولكى يوظف تالكوت بارسونز هذا النسق البنائى الوظيفى باعتباره أداة منهجية تيسر الإدراك الكلى على مستوى الإجراءات المنهجية، سواء فيما يتعلق بعمليات الوصف أو التحليل أو التفسير، فإننا نجده يؤكد على ضرورة تضمن هذا النسق لنوعين من المقولات. ويتمثل النوع الأول فى مجموعة المقولات البنائية، المتعلقة بالإجراءات المنهجية التى تساعد على إدراك النسق فى حالته الاستاتيكية، أى على مستوى العناصر البنائية المشكلة لبناء النسق إضافة إلى العلاقات بين هذه العناصر. بينما يضم النوع الثانى مجموعة المقولات الوظيفية الدينامية التى تتعلق بالجانب الفسيولوجى المتفاعل للنسق، وهى ذات علاقة بالمقولات البنائية للنسق. حيث تنصب مهمة مجموعة المقولات الأخيرة أساساً على وصف العمليات التى تؤدى إلى دعم أو انهيار بناءات معينة، إضافة إلى وصف عمليات التفاعل التى تقع بين النسق وبيئته المحيطة(٢٦).

وفى النهاية يؤكد تالكوت بارسونز، أننا إذا تمكنا من الوصول إلى هذا الكل النسقى المستند إلى مقولاته التحليلية، فإنه سيعوضنا -بلاشك- عن الخسارة التى تسببت عن عدم الاستفادة من التحليل الرياضى فى نطاق علم الاجتماع. وذلك لأن هذا الإدراك الكلى أو النسقى سوف يصبح أداة تحليلية فعالة فى تحليل كافة عناصر النسق، أداة لا يمكن أن تغفل أى شئ له أهمية حيوية أو محورية.

على خلاف ذلك نجد أن موقف روبرت ميرتون من مقولة الإدراك الكلى يتميز بدرجة عالية من المرونة، حتى أن هذه المرونة سببت غموض الفهم عند بعض الباحثين. إذ نجده فى نموذجه التحليل الذى قدمه فى كتابه "النظرية الاجتماعية والبناء الاجتماعى" يؤكد وفى الفقرة الأولى منه على ضرورة تناول الوحدة التى تؤدى وظيفة معينة. بينما فى فقرة أخرى من ذات النموذج نجده يؤكد على أهمية تناول السياق أو الوحدة التى تحتاج إلى الإشباع الوظيفى من الوحدة السابقة. وهو يتدرج فى تحديد الوحدة التى تحتاج إلى الإشباع من الفرد إلى الجماعة إلى التجمع وحتى البناء الاجتماعى بكامله. وهو الأمر الذى يشير إلى أن روبرت ميرتون يتحرك فى تحليله الوظيفى على متصل يدرس فيه المجتمع مرة من خلال كلية النسق كما فعل فى تحليله لظاهرة الأنومى. حيث وجدناه يعالج البناء الاجتماعى من ثم يؤكد أن التناقضات الكامنة فيه هى التى تولد الأنومى، التى تلعب دورها فى تقويض هذا البناء كمقدمة لتأسيس بناء جديد خالٍ من الأنومى. بينما نجده من ناحية أخرى يتناول دراسة النسق من خلال تركيزه التحليلى على الأداء الوظيفى لإحدى وحداته بالنسبة لبناء النسق، الأمر الذى يوصى بنوع من الارتباط أو الالتزام بالمدخل الجزئى [٢٧].

بيد أننا نعتقد أن روبرت ميرتون كان يميل عادة إلى التناول الجزئى لأى من وحدات البناء كمدخل للتحليل، وهو الاعتقاد الذى يرجع إلى عدة اعتبارات. الأول أن روبرت ميرتون كان يرفض مقولة الوظيفية الشاملة، وهى المقولة التى طورها برنسلاو مالينوفسكى ليحل محلها مقولة تنوع الأداء الوظيفى للوحدة موضع التحليل، بين كونها ذات وظيفة ميسرة

Eufunctional أو ذات وظيفة معوقة وظيفياً Dysfunctional، الأمر الذى يعنى أن الوحدة الجزئية كانت فى كل الحالات هى موضع للتحليل. والثانى أن ميرتون فى تناوله للتناقض الثقافى فى المجتمع الأمريكى لم يكن يتناول البناء بكامله، ولكنه كان يتناول التناقض الحادث فى جزء من هذا البناء بالنظر إلى البناء الاجتماعى للمجتمع الأمريكى ككل. وهو التناقض الذى أنتج استجابات عديدة على مستوى نسق الشخصية. ويتمثل الاعتبار الثالث فى أن روبرت ميرتون كان أقرب ما يكون إلى الموقف الماركسى ؛ إذا يعتبره البعض ماركس الاتجاه الوظيفى. حيث أكد على أن التوازن ليس القاعدة الدائمة للبناء، وإنما يمكن أن يكون عدم التوازن. وأن التكامل ليس القاعدة، وإنما يمكن أن يكون عدم التكامل. الأمر الذى يخفف التزامه الكامل بالكلية البنائية المتكاملة على نحو ما نجده مثلاً عند دوركيم أو رادكليف براون أو تالكوت بارسونز •

وبسبب هذا الموقف المتأرجح بين الالتزام بكلية النسق وممارسته للتحليل من مدخل جزئى، نجد أن هناك تأرجحاً للآراء حوله. فبينما نجد أن هناك من يصنفه على أنه من أصحاب الاتجاه العقلى الكلى متبعا أستاذه تالكوت بارسونز، ومن ثم فهو يلتزم بكلية النسق على ما يذهب دون مارتنال، نجد آخرون يؤكدون على أن مدخل ميرتون هو مدخل جزئى، بمعنى تركيزه على وحدة محددة للسلوك البشرى، ثم البحث فى متتالياتها بالنسبة للبناءات الاجتماعية المحيطة مع ما يصاحب ذلك من حد أدنى من الالتزام الكلى ببناء المجتمع. وإن كنا نعتقد أن الموقف الأخير هو الذى يعبر حقيقة عن موقف روبرت ميرتون •

بالإضافة إلى ذلك فإننا إذا تفحصنا التنظير الميرتونى، فإننا سوف نجد هذا التأرجح فى الالتزام أو على الأقل نوعاً من عدم الوضوح الذى أشار إليه البعض، إلا أننا نراه نوعاً من التناقض الظاهرى فقط فى حين أن الموقف الحقيقى لروبرت ميرتون لا يشوبه أى تناقض. وذلك يتضح إذا ميزنا بين النظرية أو التصور الوظيفى من ناحية، وهو التصور الذى يفرض على الباحث أن يطور تصوراً يحتوى على رؤية متكاملة لمعظم متغيرات الواقع. بحيث يحتوى هذا التصور على كافة المفاهيم التى ترمز إلى متغيرات الواقع وطبيعة العلاقات القائمة بينها. وبين المدخل المنهجى الذى يمليه التصور الوظيفى، حينما يحاول الباحث تناول مجتمع معين بالبحث أو الدراسة، ومن ثم فهو يدخل إلى هذا المجتمع من أى وحداته موجهاً بإطاره التصورى الذى يتضمن رؤية كلية. وهو ما يعنى أن التناقض الظاهرى ليس له أساس حقيقى، يؤكد ذلك أن روبرت ميرتون بنموذجه التحليلى، كان يحاول تقنين مجموعة الإجراءات المنهجية التى تساعد الباحث على تناول ظواهر الواقع من وجهة النظر الوظيفية، من هنا نجد أنه كان أكثر التزاماً بالوحدة المحدودة. أما فى معالجته لبعض الظواهر الشاملة كظاهرة الأنومى، فإننا نجده وإن أعمل نموذجه التحليلى، إلا أن النظرية الوظيفية كانت مصدر الهامة الأساسى الذى يساعده فى تحديد أكثر متغيرات واقع الدراسة أهمية وفاعلية، وهو ما يعنى أن روبرت ميرتون كان يتأرجح فى تحليله بين التصور النظرى الذى يفرض التأكيد على كلية البناء، وبين الإجراءات المنهجية ذات الطبيعة الواقعية، التى تؤكد على تناول الأجزاء بالنظر إلى البناء [٢٩].

بيد أن هناك افتراضاً نظرياً يحاول أن يربط بين الالتزم بكلية النسق، والاهتمام بالعمليات التى تدعم هذه الكلية النسقية من حيث استقرارها وثباتها، وبين الالتزام بأى من وحدات أو أجزاء النسق، ومن ثم الاهتمام بظواهر الصراع والتغير. وأن الالتزام الأول يمثل التزام الباحث الوظيفى بكلية النسق، بينما الثانى يمثل التزام الباحث البنائى، الذى لديه حداً أدنى من الالتزام بهذه الكلية المتكاملة. وذلك لأن التزام الباحث البنائى بالجزء -- كوحدة للتحليل- يقود عادة إلى أحد نتيجتين، فهو إما أن ينظر إلى الجزء باعتباره مستقر بالأساس إلا أنه دفع إلى التغير بواسطته تغيرات خارجية حدثت فى النسق الأشمل، أو أنه يتناول الجزء كوسيلة فعالة وإيجابية فى إحداث التغير ذاته. وفى كلتا الحالتين يميل الباحث البنائى لأن يرى فى التغير والصراع عناصر تحليلية لابد أن يهتم بها فى دراسته. وفى كلتا الحالتين فإنه يهتم بالتغير الشامل كمضاد لعمليات التغير البسيطة والتدريجية، بينما يقود الالتزام الكلى بالبناء الباحث الوظيفى فى تبرير اهتمامه بكلية النسق إلى ميله (إلى التأكيد على ثبات أو دوام التغيرات الخارجية). وبدلاً من ذلك نجده يحول اهتمامه إلى العمليات الداخلية التى تدعم توازن الحالة الراهنة، فضلاً عن أنه بمنظوره الشامل يكون فى موقع أفضل لتحديد التفاعل النظامى ذو الأهمية المحورية بالنسبة للعمليات المجتمعية، سواء كانت التطبيع أو الضبط الاجتماعى أو الإدارة السياسية أو الإنتاج والتوزيع الاقتصادى[٣٠]، الأمر الذى يعنى فى النهاية أنه يهتم بالتفاعلات التى تدعم التوازن والاستقرار والتكامل.

وارتباطاً بذلك نقدم ملاحظتين هامتين، الأولى أننا يجب أن نؤكد أن إدراك الكلية فى البنائية الوظيفية تختلف عن إدراك الكلية فى الفلسفات المثالية وخاصة الماركسية التى تشكل الامتداد الراديكالى لها -باعتبار أن هذه المنظورات تؤكد أيضاً على الإدراك الكلى- حيث لا يكمن الاختلاف فى صفة الكلية ذاتها، ولكن فى خاصيته التكامل المرتبطة بهذه الكلية. فبينما تؤكد البنائية الوظيفية أن ما هو كائن هو كل يبحث عن التكامل، إلا أنه لا يبحث عنه من خلال رفض ما هو كائن لاستدعاء ما ينبغى أن يكون، والذى قد يحدده الفكر مثالاً ينبغى على الواقع التطابق معه. على خلاف ذلك ترى وجهة النظر الوظيفية أن ما هو كائن ملائم طالما أنه يؤدى وظيفته المناطة به، فإذا أعيقت بعض أجزائه عن الأداء الوظيفى فلابد أن يواجه ذلك بتغيير الأجزاء المعيبة، وإحلال مكانها أجزاء قادرة على الأداء الوظيفى. بيد أن نسبية الاستقرار لهذا الكل المتكامل تعتمد إلى حد كبير على حجم الوحدات المعيبة، تلك التى تعجز عن الأداء الوظيفى. واستناداً إلى ذلك تعتمد احتمالات التغير الاجتماعى، إذ أن التغير يصبح تغيراً راديكاليا، إذا كانت هناك نسبة عالية من وحدات البناء عاجزة عن أن تسهم بأداء وظيفى ميسر. فى هذه الحالة قد يتفكك البناء كمقدمة ضرورية لصياغة شكل بنائى جديد أكثر تكاملاً. هذا بخلاف الفلسفات المثالية التى لا ترى التكامل فى الواقع أبداً، فالواقع دائماً سلبى فى مظاهره. ومن ثم فهو أبعد ما يكون عن التكامل، ذلك لأنه يخضع الإنسان دائماً لسلسلة من الاغترابات المتوالية، والتى سيؤدى انتهاؤها أو اختفاؤها إلى توليد التكامل لهذا الكل الكائن.

وتتمثل الملاحظة الثانية فى أنه إذا ما قام بعض البنائيين الوظيفيين أخيراً بالتأكيد على خاصية عدم التكامل بل وعدم التوازن بدلاً من التأكيد على التكامل والتوازن كما فعل روبرت ميرتون مثلاً فإن هذا لا يعنى تخلياً عن الالتزام الوظيفى بالكلية المتكاملة ولكنه يعبر عن صياغة جديدة لهذا التكامل. بحيث نجد أن هذا التكامل يؤكد على كل يشتمل على جمع من الوحدات المتباينة والمتعارضة من حيث الأداء الوظيفى، ولكنها حتى فى تعارضها وتناقضها تؤدى وظائف لهذا الكل فى عالم يعتبر هذا الكل أحد وحداته الفرعية. أى النسق العالمى، يحتوى بدوره على مجتمعات ذات أشكال بنائية على قدر كبير من التنوع والاختلاف إما من حيث طبيعة أبنيتها، أو من حيث الوظائف والأدوار التى تؤديها على الصعيد العالمى.

المراجـــــــع

1- **Gouldner, Alvin :** Reciprocity and Autonomy in Functional theory (in) Demerath III N.S & R.P. (ed) System Change and Conflict, London, 1988, PP.

2- **Ibid,** P.

3- **Don Martindale :** Op.Cit., P.68.

4- **M. De Grange :** Op.Cit., P.183.

5- **Don Martindale :** Op. Cit., P.69.

٦- **على ليلة؛** هربرت سبنسر مؤسس التصور العضوى للمجتمع، مرجع سابق، ص٦٣

٧- **على ليلة،** النظرية الاجتماعية المعاصرة، دراسة لعلاقة الإنسان بالمجتمع، دار المعارف، الطبعة الثالثة، ١٩٩١، ص

8- **Albert Pierce :** Op.Cit., PP.160-161.

9- **Ibid,** P.162.

10- **Durkiem, Emile :** The Division of Labour in society Trans by : George Simpson, N.Y. the Free Press, 1966, PP.130, 149, 243, 249, 292, 290, 329, 406.

11- **Ibid,** P.213.

12- **B. Molinowski :** Argonauts of the Western Pacific, Op, Cit., P.123.

13- **Ibid,** PP. 469, 472, 473, 473.

14- **Ibid,** P.472.

15- **Ibid,** PP.95-96.

16- **B. Malinowski :** A scientific theory of culture and other Essays, Op. Cit., P.226.

17- **A.R. Radcliffe – Brown :** Structure and function in primitive Society, London, Oxford University, Press, 1952, P.193.

18- **A.R. Radcliffe –Brown & Daryll Ford :** Op. Cit., P.3.

19- **A.R. Rodcliffe-Brown :** Structure and function in Primitive Society, Op. Cit., P.95.

20- **Marvin Harris :** Op. Cit., P.516.

21- **Ibid,** P.517.

22- **Don Martindale :** Op. Cit., P.46.

23- **Percy Cohen :** Op. Cit., PP.44045.

24- **T.Parsons :** Op. Cit., PP.27-28.

25- **Ibid,** PP.39-40.

26- **Ibid,** P.56.

27- **Alvin Gouldner :** Reciprocity and Autonomy in Functional Theory, Op. Cit., P.144.

28- **R.K. Merton :** Op. Cit., P.134.

٢٩- على ليلة، البنائية الوظيفية فى علم الاجتماع والأنثروبولوجيا، المفاهيم والقضايا، دار المعارف، ١٩٨٢، ص ص٣٦٧-٣٩١ .

30-**R.K. Merton :** Op. Cit., P.131.

الفصل السادس

التفاعل بين متغيرات النسق الاجتماعى

وإستراتيجيات التساند والاستقلال

أوضحنا فى الصفحات السابقة أن الإطار الوظيفى كان ملتزماً دائماً بالنسق بالتصور الكلى، وهو التصور الذى يفرض ضرورة أو لزومية إدراك عناصر الواقع باعتبارها تشكل فى حالة تساندها نوعاً من الكلية، أى النظر إلى أى من عناصر الواقع من خلال ارتباطها بالكل النسقى. ومن ثم فإذا كان الباحث يتناول أى من الأجزاء أو العناصر النسقية فإنه يظل مؤكداً على ارتباطها بالنسق أو البناء، أى يظل ملتزماً بالإدراك النسقى ولو على المستوى التصورى. وهو ما يعنى أن الكلية حاضرة بصورة دائماً ومستمرة فى ذهن الباحث ومن ثم نجد أن التحليل يركز عادة على نتائج الوحدات أو العناصر ووظائفها بالنسبة لحاجات ومتطلبات النسق الكلى أو الشامل. وفى هذا الإطار ندرك علاقات الإسهام أو الأداء الوظيفى باعتبار أن لها صلة عضوية بكلية النسق وتفرد الأجزاء، بل إننا نستطيع التأكيد على أنه فيما يتعلق بهذه العلاقة تكمن أهم المعضلات التى تواجهها النظرية السوسيولوجية، حيث تنقسم إزاءها إلى نماذج نظرية متباينة بعضها يؤكد على التوازن والاستقرار والتكامل بينما يؤكد البعض الآخر على التناقض والصراع والتغير.

وقبل أن نعالج قضية الإسهام الوظيفى والتساند البنائى نجد أنه من المهم توضيح طبيعة مفهوم الأداء الوظيفى. فإلى جانب تلك التحديدات التى أسسها روبرت ميرتون بين المعانى الخمسة لمفهوم الوظيفة، فإننا نود أن

نوضح الفارق بين مفهومين أساسيين بينهما قدر كبير من التداخل، وهما مفهومى الغرض والوظيفة. فى هذا الإطار فإننا ندرك الغرض باعتباره يشير إلى حضور الفاعل الذى يعتقد فى نوع من الارتباط بين هدفه وفعل معين يؤديه وصولاً لهذا الهدف أو تحقيقاً له. أما مفهوم الوظيفة فيشير إلى الدور الذى يؤديه – الفاعل أو الوحدة– فى فاعلية النسق، والمثال النموذجى لذلك حينما نقول أن وظيفة القلب دفع الدم فى الأوردة والشرايين(١). ذلك يعنى أنه إذا كان الأداء الوظيفى أو إنجاز نشاط معين يعود على المنجز نفسه أو يحقق هدفاً ملموساً خاصاً به، فإن أدائه للنشاط يصبح تحقيقاً لغرض خاص به، يعرفه الفاعل ويدركه ويتحرك نحوه. أما إذا كان إنجاز هذا النشاط يتعلق بوحدة أخرى غير الفاعل نفسه، فإن هذا النشاط يصبح أداء وظيفياً "وظيفة" لازماً لوحدة أخرى، أو وحدة أشمل وزعت هذا الإنجاز الوظيفى باعتباره تخصصاً وظيفياً مفروضاً على الوحدة الأصغر. استناداً إلى ذلك نستطيع أن نطرح ثلاثة أبعاد تيسر التفرقة بين الغرض والوظيفة، ويتمثل البعد الأول فى أن تعبير الوظيفة يرتبط عادة فى العلم الاجتماعى بالحفاظ على النسق أو على أى من أجزائه، ومن ثم بالنسق بصورة غير مباشرة. بينما يركز البعد الثانى على أهمية الظواهر أو الأجزاء المرتبطة بالحفاظ على بناء الأنساق ودعمها. وهو ما يعنى أن استخدام مفهوم الوظيفة فى هذه الحالة يرتبط بإبراز أهمية الوحدة التى تؤدى هذه الوظيفة، بل وإبراز أهمية هذه الوظيفة ذاتها. بينما يركز البعد الثالث على الأداء الوظيفى ذاته باعتباره يتضمن بداخله تأكيداً على أهميته. نظراً لأنه من ناحية يمثل حاصل نتاج التفاعل الداخلى لوحدة أصغر، وأيضاً لكونه يشبع حاجة معينة تعين الكل الأشمل

على البقاء وتدعم وجوده. وهو ما يعنى إمكانية خضوع الأداء الوظيفى للاختبار والفحص، لأن أهميته تتأكد بقدر استمرار ارتباطه بالكل الأشمل(٢).

ومعنى ذلك أنه إذا كان التحديد العلمى للأداء الوظيفى يعنى أن نتاج النشاط لا يعود على الجزء القائم به بصورة مباشرة بقدر ما يعود على كل أشمل من هذا الجزء، أو على جزء من مكونات هذا الكل الأشمل، الذى تعنى به النسق الاجتماعى. فإذا كانت أجزاء النسق لها أداء وظيفى موجه إلى النسق الاجتماعى، أو إلى أى من أجزائه، فإن ذلك يعنى قيام حالة من التساند، أى حالة من الاعتماد المتبادل. وإذا حاولنا البرهنة على ذلك بمستوى أكثر إمبيريقية، فإننا نشير إلى أن التساند يقوم عادة بين عنصرين بمعنى أنه يفسر استمرار (أ) من خلال إبراز وظيفتها بالنسبة لعنصر (ب) والعكس(٣). أما التساند الأكثر ملاءمة بالنسبة للتحليل الوظيفى، فهو ذلك الذى يتعلق بتبادل الإسهام الوظيفى بين أكثر من عنصرين، وهو ما يسمى بالتبادل المعمم كما يؤكد كلود ليفى شتراوس. حيث نجد أن (أ) ينجز أداء وظيفياً تشبع به حاجات (ب)، وأن (ب) تنجز أداء وظيفياً تشبع به حاجات (جـ)، وأن (جـ) تقدم أداء وظيفياً يشبع به حاجات (أ). ذلك لأن التبادل القائم بين أكثر من عنصرين يكون عادة أكثر استقراراً من التبادل المحدود والكائن بين عنصرين فقط(٤).

ذلك يعنى أن مفهوم التساند من بعد المفاهيم المحورية فى النسق الاجتماعى، ومن المنطقى أن يكون -كما أشرنا فى الفقرة السابقة- على علاقة بمفهوم التوازن. إلا أن هذا لا يعنى ارتباطهما من حيث الاتجاه والدرجة فيما يتعلق بإسهامهما فى استقرار النسق. فقد نجد ارتباطاً بين حد أدنى من التساند وبين حد أعلى من التوازن (٥)، وذلك يحدث حينما تتيح هذه

الدرجة الدنيا من التساند الإمكانية لاستيعاب الاضطرابات النسقية التى سببتها متغيرات من الخارج. وذلك إما من خلال حماية بقية عناصر النسق منن تأثير هذه الاضطرابات أو بالعمل على عزلها أو عزل العناصر المسببة لها حسبما يذهب عالم الاجتماع تالكوت بارسونز(٦). فى مقابل ذلك قد نجد ارتباطاً بين حد أعلى من التساند وحد أدنى من التوازن. وذلك يحدث حينما يساعد التساند على سرعة دورات التغذية الخلفية السلبية، تلك التى تؤدى إلى نشر المزيد من التلف والعطب الذى يتراكم فيؤثر على توازن النسق ومن ثم يقضى عليه. وهو ما يعنى أن متغيرى التساند والتوازن يمتلكان استقلال متبادلاً كل عن الآخر، وبرغم ذلك فقد يلتقيان خاصة إذا كان الأمر يتعلق بطبيعة الأنساق الاجتماعية(٧).

وفى محاولة فهم مفهوم التساند من الداخل فسوف نجد أن هذا المفهوم يعبر عن علاقة بين متغيرين. حيث تستمر هذه العلاقة وتتنوع بينهما لكى تشكل متصلاً أو بعداً يضم على أحد طرفيه الحد الأعلى من التساند مقابل الحد الأدنى من التساند الوظيفى، وهى الحالة التى يدخل العنصر أو الجزء فى إطارها فى نوع من الإسهام الوظيفى المتبادل مع كل العناصر أو الأجزاء الأخرى التى يضمها النسق. بينما على الطرف الآخر من المتصل، حيث الحد الأدنى من التساند، نجد أن العنصر أو الجزء يدخل فى إسهامات وظيفية متبادلة مع عنصر أو جزء آخر. بحيث أن التفاعل فى الحالة الأولى يعكس الحالة على الطرف المقابل من المتصل حيث يوجد حدا أدنى من التساند لهذه (النسقية الشاملة). وبين الطرفين أو القطبين سوف نجد حالات عديدة يمكن ترتيبها بالنظر إلى درجة النسقية التى توفرت.

بالإضافة إلى ذلك فإنه فيما يتعلق بهذه النسقية الكاملة فإنه بإمكاننا أن نؤسس متصلاً آخر يضم على أحد أطرافه النسقية الكاملة بينما على الطرف المقابل نجد حداً أدنى من النسقية أو غيابها بصورة كاملة. ونعنى بالنسقية الكاملة أن أى من عناصر النسق أو أجزاؤه قد تحصل على إشباع لحاجاتها بواسطة عناصر النسق الأخرى، بحيث يعكس ذلك درجات مختلفة من اعتماد هذه العناصر على بعضها البعض أو على النسق المحتوى لها ككل. ذلك يعنى إمكانية القول بأن هذا النسق يعيش درجة عالية من التساند أو التساوق. بينما على الطرف المقابل من المتصل نواجه بافتقاد لهذه النسقية حيث نجد أن النسق يضم مجمعة من العناصر أو الأجزاء التى يتضاءل اعتمادها على بعضها البعض فى إشباع حاجاتها الأساسية. وفى هذه الحالة نجد أنفسنا فى مواجهة نسق يمتلك درجة دنيا من التساند، بحيث يعكس ذلك استقلالاً وظيفياً للأجزاء، الذى إذا تعمق فإنه قد يؤدى إلى انفصال الجزء المستقل عن النسق.

ذلك يعنى أن الصياغة التصورية لهذا (النسقية الكاملة) قد طرحت هنا لأن فكرة التساند المتبادل المستخدمة عادة فى تعريفات الأنساق تميل نحو التركيز على الكل، أو على العلاقات بين الأجزاء وعلى الحاجة إلى التبادل الوظيفى بين الأجزاء كل بالآخر. بينما نجد أن الاستقلال الوظيفى يركز على الأجزاء ولو فى حالة علاقة كل منها بالآخر، حيث يتجه الانتباه نحو إمكانية أن تتوفر لأى جزء -بل وينبغى ذلك- من الأجزاء حاجة إلى جزء آخر فقط. إضافة إلى أن هذه الحاجة المتبادلة بين الأجزاء وبعضها البعض ليس من الضرورى أن تكون متناسقة. وهو ما يعنى أن حالة الاستقلال الوظيفى وإن ركزت على التبادلات، إلا أنها رأت أنه ليس من الضرورى أن تكون

هذه التبادلات الوظيفية متناسقة، وهو الأمر الذى يعنى اتجاه التحليل نحو تناول العلاقات المولدة للتوتر(٨).

ويتعلق بمتصل النسقية الكاملة، والحد الأدنى من هذه النسقية حيث استقلال الأجزاء، حيث نجد أن كلا من النسق كوحدة شاملة أو أى من عناصره كوحدة جزئية، يمتلك الآليات التى يحاول بواسطتها أن يدعم نفسه فى مواجهة الآخر. فمثلاً نجد أن النسق يحاول أن يستخدم الوسائل ويتبع الاستراتيجيات التى تحقق له حالة من النسقية الكاملة التى تكون على عادة على حساب استقلال الأجزاء، بل وتسعى إلى القضاء على حالة الاستقلال هذه إن كانت قائمة. بينما تحاول الأجزاء بدورها استخدام الوسائل والآليات التى ترى فيها استراتيجيات ملائمة لدعم استقلالها وعدم تضمنها واستغراقها التام فى هذه النسقية الكاملة. وسوف نبدأ بتوضيح استراتيجيات الأجزاء نحو تحقيق استقلالها وتأكيده، ثم نعرض بعد ذلك لاستراتيجيات الأنساق نحو إلغاء استقلال الأجزاء ومن ثم استيعابها، باعتبار أن الأخيرة غالباً ما تكون مترتبة على الأولى.

وفى محاولة التعرف على استراتيجيات الأنساق لتأكيد استقلالها وإلغاء تضمنها فى النسق بصورة كاملة، حيث تسعى هذه الاستراتيجيات إلى إلغاء استيعاب الجزء فى النسق الأشمل. حيث يسعى أى من هذه الأجزاء إلى أن لا يعتمد فى إشباع حاجاته الخاصة به على نسق واحد فقط. ولتحقيق ذلك نجد أن الجزء يتبع ثلاثة استراتيجيات. وتتمثل الاستراتيجية الأولى فى استمرار الجزء أو النسق الفرعى فى أدائه الوظيفى، وإن كان يحافظ على أن يعود عائد هذا الأداء الوظيفى على ذاته فيشبع حاجاته بصورة أقرب إلى أن

تكون مباشرة. وفى هذا الإطار نجد أن الجزء يقاوم مثلاً الدرجة العالية من التخصص، وذلك لأن التخصص يسلبه القدرة اللازمة لإشباع الحد الأدنى من حاجاته المتجددة(٩)، ويزيد من حالة اعتمادة على الأجزاء الأخرى أو النسق الأشمل. ونمثل لذلك بالجماعات القرابية فى المجتمع البدائى، حيث يمكن لكل عائلة أو جماعة قرابية أن تحقق نوعاً من الاستقلال عن بقية أجزاء المجتمع المحلى ذلك لأن جميع حاجات هذه الوحدة يمكن أن تشبع داخلياً. بحيث يمكن للجماعة القرابية الاستغناء عن وجود المجتمع المحلى الذى يضم هذه الجماعات القرابية. وذلك لامتلاك أى من هذه الجماعات لقدر كبير من الاكتفاء الذاتى المعيشى، فى كل الجوانب التى تيسر لها بقاءاً أو وجوداً آمناً.

ومن خلال الاستراتيجية الثانية يحاول الجزء تحقيق درجة عالية من الاستقلال من خلال الانتشار فى عدد كبير من الأنساق. بمعنى أن يشترك الجزء كعنصر فى عدد من الأنساق الواقعية مجتمعه، ومن ثم يعتمد عليها جميعهاً مع إشباع حاجاته. وفى هذه الحالة نجد أن الجزء يستفيد من تعدد الأنساق، باعتبارها بدائل للإشباع الوظيفى، إذا عجز أحدها فى توفير الإشباع فإن الجزء يلجأ عادة إلى نسق بديل لإشباع حاجاته. وفى هذه الحالة فإن هذه الأنساق تخضع لإرادته دون أن يخضع الجزء لأى منها، الأمر الذى يحقق استقلالاً ضمنياً له. وقد يشترك هذا الجزء فى نسقية متباينين فى طبيعتهما، كاشتراك الفاعل الاجتماعى فى كل من النسق الاجتماعى، والنسق العضوى البيلوجى. أو قد يشترك الجزء فى أجزاء ذاته طبيعة متجانسة، كأن يشترك الفاعل الاجتماعى فى أكثر من نسق اجتماعى ما دام قد تم تطبيعه فى أكثر من نسق اجتماعى. ومن ثم نجد أن الاشتراك فى أكثر من نسق ييسر له عدم الخضوع الكامل لضوابط أى من هذه الأنساق. وقد أشار تالكوت

بارسونز إلى ذلك، حينما أكد على امتلاك نسق الشخصية لخاصيتين تيسر لها إمكانية الاشتراك الكامل فى أكثر من نسق عن طريق التطبيع المتجدد. ومن ثم إمكانية تحقيق نوع من الاستقلال عن أى من هذه الأنساق، وهما خاصيتى الحساسية والمرونة. وفيما يتعلق بذلك يؤكد ألفن جولدنر أن أى من الاستراتيجيتين السابقتين توفران للجزء ليس فقط استقلالاً وظيفياً، ولكن أيضاً القدرة على التمرد وعلى رفض فرض النسق لضوابطه على الجزء.

وفى الاستراتيجية الثالثة (غير الانسحاب والانتشار) نجد أن الجزء أو الوحدة تسعى إلى إعادة تنظيم النسق الأشمل بما يمكنه من توفير إشباع كامل لحاجاته الأساسية التى تمنح فى هذه الحالة أولوية متميزة. حيث توضع حاجات الوحدة من حيث ترتيبها فى أعلى جدول الأولويات التى يجب أن يتوجه النسق الجديد نحو إشباعها، وعلى هذا النحو نجد أن الأجزاء المستقلة وظيفياً قد تصبح لها مصلحة فى تغيير النسق، الأمر الذى يجعل علاقتها بالنسق القديم أحد مصادر التوتر(١٠) تمهيداً لتغيير النسق. لأن تغيير النسق إما أن يحقق لها درجة أعلى من الاستقلال أو على الأقل يؤسس نسقاً جديداً موجه لإشباع حاجات أى من الأجزاء بالأساس . ويمكننا أن نعطى مثالاً على ذلك بتفاعل البروليتاريا مع النسق الرأسمالى كما يتصوره ماركس. فنحن إذا قمنا بتحليله وظيفياً- فإننا سوف نجد أن البروليتاريا لكونها أكثر وحدات النسق أو البناء الطبقى إنتاجاً وفاعلية، ولكونها تشكل العنصر القاعدى لهذا البناء المتضمنة فيه، فإن هذا البناء لا يعطى إشباع حاجاتها الأولوية. بل على العكس نجد أن البروليتاريا تخضع فى إطاره لسلسلة من الاغترابات والحرمانات بما يلغى بعض مظاهرها الإنسانية. فى هذه الحالة قد تثور البروليتاريا وتحطم النسق القائم، سواء فى بنائه الطبقى أو علاقاته

أو بناء القوة فيه. ثم تعيد تنظيم وبناء النسق من جديد فى شكل دولة أو دكتاتورية البروليتاريا، بحيث تضع حاجاتها وإشباع هذه الحاجات فى سلم أولويات النسق الجديد، ومن ثم تصبح مهمة الأخير العمل على إشباع حاجات الطبقة العاملة.

وفى مواجهة استراتيجيات الأجزاء التى تستهدف تحقيق أكبر قدر من الاستقلال، نجد أن النسق بدوره يتبع مجموعة من الآليات أو الاستراتيجيات المضادة التى تسعى لتحقيق هدف مضاد كذلك، التى يتمثل هدفها فى الإبقاء على الجزء أو العنصر فى حالة من التساند والاعتماد الكلى على النسق ، دون إتاحة أية درجة من الاستقلال أو إمكانية الانعزال البنائى التى قد يسعى إلى تحقيقها الجزء استناداً إلى الاستراتيجيات الثلاث التى أشرنا إليها.

وتتمثل أولى استراتيجيات النسق لإخضاع الجزء والسيطرة عليه فى استخدام مبدأ العزل. أعنى أن يعزل النسق نفسه عن الأنساق الأخرى، ويسحب أجزاءه من النسق البيئى المحيط. أو أنه يقوم باستبعاد الأجزاء التى قد تسعى لامتلاك قدر واضح من الاستقلال الوظيفى، ويسمح فقط للدخول فى نطاق النسق للأجزاء التى يمتلك بالنسبة لها قدراً من السيطرة والتحكم. كذلك يرفض النسق أن يشارك أنساقاً أخرى فى أجزاء معينة[١١]. ومثال على ذلك حالة العزل لبناء المجتمع التى اتبعتها السلطة فى روسيا الاشتراكية بعد نجاح ثورة ١٩١٧. حيث فرضت سياسة الستار الحديدى لعزل المجتمع عن كافة المجتمعات أو الأنساق المحيطة. إلى جانب تخلص النسق من الوحدات التى قد لا تخضع لكافة معايير الضبط السائدة فى إطاره ، كهروب عالم

الاجتماع الروسى سروكين والأديب بلزاك بسبب أفكارهما التى اختلفت مع ما هو سائد فى البناء السوفيتى . إضافة إلى ذلك امتناع المجتمع عن توسيع نطاق العلاقات مع المجتمعات .

إلى جانب ذلك هناك استراتيجية رابعة قد يتبعها النسق حتى لا يتيح الفرصة لأى حد أدنى من الاستقلال الوظيفى للأجزاء، ومن ثم يجعل هذه الأخيرة تخضع خضوعاً كاملاً له أو للأجزاء الأخرى. وذلك بأن يطرح النسق آلية التباين البنائى، بمعنى أن يوسع من دائرة التخصص فى الأداء الوظيفى لأجزائه أو عناصره. بحيث نجد أنه كلما إزداد التخصص كلما قلت إمكانية أن يكون الجزء أو العنصر مستقلاً، كلما زادت قدرة النسق على السيطرة عليه وضبطه. وقد أفاض علماء الثنائيات فى علم الاجتماع فى شرح معالم هذه الاستراتيجية خاصة التحليل الرائع الذى قدمه إميل دوركيم فى مؤلفه تقسيم العمل فى المجتمع.

وإذا كنا قد عرضنا فيما سبق لاستراتيجيات الأجزاء لتحقيق الإستغلال على حساب الكل، وهى الاستراتيجيات التى قد لا يوافق عليها معظم الباحثين الوظيفين. فإننا نجد مبالغة واضحة فى تجسيد قدرة الجزء أمام كلية النسق الذى يحتويه حسب الصياغة التى قدمها الفن جولدنر. حيث نجده يساوى بين الجزء والكل من حيث امتلاك كل منهما لبعض الاستراتيجيات التى تؤمن وجوده فى مواجهة الآخر. إذ تميل استرايتيجيات الجزء إلى إثارة التوتر وتوسيع مصادره، ومن ثم تكثيف الضغوط من أجل تغيير النسق. بل قد وصل الأمر فى بعض استراتيجيات الجزء إلى إعادة تنظيم الكل لكى يصبح موجهاً لإشباع حاجات الجزء. حيث نجد أن هذه المبالغة التى قدمها ألفن جولدنر فى التأكيد على قوة الجزء فى مواجهة الكل،

إنما هى مبالغة تنطلق أساسا من موقف يسارى يعيد البنا نفس البرهنة التى قدمها كارل ماركس فى طريقة عمل البروليتاريا ،وهى إحدى مكونات النسق الطبقى، لإعادة تشكيل البناء الرأسمالى من خلال ثورتها بما يجعله موجهاً لإشباع حاجاتها بالأساس، عن طريق تحقيق استقلالها من البناء أولاً ،من خلال سلسلة الاغترابات وتأسس الوعى الموضوعى، ثم إعادة تشكيلها لهذا البناء بما يساعد على إشباع حاجاتها.

على خلاف ذلك يرى الموقف الوظيفى عكس ما يراه ألفن جولدنر، حيث يرى الاتجاه الوظيفى وجوداً أساسياً وبارزاً للبناء الاجتماعى الأقوى فى هذه المرحلة، حتى الذى لا يسمح بنمو أجزاء ذات اهتمام مشترك بين نسقين. وقد اتبعت نفس هذه الإجراءات فى الصين بعد قيام ثورة الفلاحين فى ١٩٤٩. ويرى ألفن جولدنر فى إجراءات ومطالب الاحتواء المهنى الكامل، والفصل بين العائلة وحياة العمل، أمثلة على هذا النوع من الاستراتيجية التى تقوم بها مؤسسات العمل الحديثة والكبيرة، حتى تمتلك سيطرة كاملة على العامل كأحد عناصر بنائها.

ويمكن أن نسمى الاستراتيجية الثانية باستراتيجية التوسع، حيث يحاول النسق من خلالها أن يضم بداخله كافة الأنساق الأخرى التى قد تشاركه فى بعض عناصره أو أجزائه، ومن ثم يتمكن من فرض ضبط وسيطرة قوية على الأجزاء. وتعطى مثالاً لذلك بميل بعض الصناعات، خاصة المشروعات الصناعية الحديثة والكبيرة، إلى تطوير أو إنشاء اهتمام بحياة العامل أوالمستخدم الشخصية والأسرية، بأن تجعل نفسها مهتمة بأخلاق زوجته، وكذلك فى تنظيم حياته وسكنه، كأن يسكن فى نفس المنطقة التى بها المصنع، وتحدد له مصادر شراء حاجياته، بل وأسلوبه فى قضاء وقت

الفراغ والترويج. وهو الأمر الذى يساعد على تحكم إدارة المصنع فى العامل بصورة شاملة، فى نطاق وقت العمل وفى غير أوقات العمل كذلك، بل وتحديد نوعية الحياة التى ينبغى أن يعيشها العامل.

وتتمثل الاستراتيجية الثالثة فيما يسميها جولدنر باستراتيجية الانتقاء. حيث يميل النسق من خلال هذه الاستراتيجية إلى تحقيق حد أقصى من المبالغة فى تأمين ذاته، من خلال تفويض إشباع حاجاته المتجددة إلى بناءات فرعية له يمتلك سيطرة قوية وضبطا عليها، وتمتلك حد أدنى من الاستقلال الوظيفى. وللوصول إلى ذلك يقوم النسق ببعض الإجراءات منها الممايزة بين الوظائف المحورية والهامشية، أى بين تلك الوظائف التى يعتمد عليها وتلك التى لا يعتمد عليها، كذلك التفرقة بين الأشخاص أو الوحدات الموالية له، وهؤلاء الذين لا ولاء لديهم للنسق، ومن ثم لا يعتمد عليهم. حيث يميل النسق إلى إسناد الوظائف الأولى إلى النوع الأول من الأشخاص أو الوحدات[١٢].

أو لنقل كلية النسق، هذه الكلية ليست سوى تجلى لتفاعل تاريخى جاء من الماضى، وتفاعل حاضر بين الوحدات المكونة لهذه الكلية، بحيث نجد أن هذا التفاعل الناتج عن الأزاء يتجاوز إمكانياتها، ويحتوى على الخبرات والقيم والتجارب ما يشكل مخزوناً يرجع إليه الأفراد أو العناصر لتوجيه سلوكياتها الواقعية، وهو ما يعنى أنه بمجرد انبثاق الكل البنائى فإنه يعمل جاهداً على تشكيل وحداته الجزئية، سواء كانت أشخاصاً أو ظواهر أو جماعات أو نظم أو آية وحدات فرعية أخرى وفقاً لطبيعته الخاصة، وينجز الكل ذلك بفعل عمليات عديدة تذكر منها التنشئة الاجتماعية فى الصفر، ثم التأهيل وإعادة التأهيل الاجتماعى فى أحيان أخرى، وأحياناً بإعمال وسائل الضبط والسيطرة المتنوعة، بالإضافة إلى ذلك فإن النسق يوزع عادة

عناصره أو أجزائه على المكانات والمراكز لكى يقوموا بأدوار تصبح وظائف يؤدونها إشباعاً لحاجات أساسية بالنسبة للبناء الاجتماعى أو لوحداته على حد سواء، ومن ثم فإن لهذا الكل البنائى الأولوية الدائمة على أجزائه المكونة، ولا يمكن أن يقوموا بطرح استراتيجيات خاصة يواجهون بها استراتيجياته العامة.

هذا إلى جانب أن الكل النسقى إذا اعتبرناه نتيجة لتفاعل الأجزاء المكونة له، فإن امتلاك أحد الأجزاء لكفاءة عالية فى أدائه الوظيفى لا يبرر لهذا الجزء طلب الاستقلال الوظيفى عن الكل، لأن كفاءة الجزء ليست إلى كفاءة أحد جوانب البناء، ومن ثم نجد فى مراحل تطور المجتمعات تسود نماذج مجتمعية معينة وفى كل نموذج للمجتمع نجد أن هناك نظاماً أو نسقاً هو الذى يسود ويشكل قاعدة البناء الاجتماعى للمجتمع. وفى هذا الصدد نشير إلى تأكيد هربرت سبنسر على أن أنساق الإنتاج والدعم والتوزيع تلعب أدواراً محورية فى زمن السلام، حيث تكون لهما فاعلية عالية فى بناء النسق. بينما نجد أن نسق التنظيم يسود زمن الحرب، لأن المجتمع يكون فى حاجة إلى نوع من السيطرة القوية والانضباط تحت قيادة سلطة مركزية. إلى جانب ذلك نجد أن الجماعة القرابية فى المجتمعات الأولية، والأنساق السياسية والاقتصادية فى المجتمعات المتحضرة، إضافة إلى كبار السن كجماعة فرعية إلى جانب الكهنة والسحرة. حيث نجد لهذه العناصر أهمية فى المجتمعات الأولية، بينما نجد أن الشباب والفئات المنتجة هى الجماعات الفرعية ذات الأهمية فى المجتمعات المتقدمة أو المتحضرة.

ويذكرنا القول باستراتيجيات الأجزاء بوجهة النظر التى قالت بها نظريات العوامل فى تاريخ علم الاجتماع فى فترات تطوره وتحركه بإتجاه النضج. حيث نجد الآن التصور النسقى لكلية النسق الذى يؤكد على وجود حاجات لهذا النسق، التى تعد بدورها تجلى لحاجات الأجزاء. وبذلك نستطيع تفسير الحاجة إلى التغير وخاصة التغير الراديكالى فى بعض الأحيان، وكذلك انتشار السلوك الانحرافى وطرحه بواسطة بناء المجتمع، كمقدمة لإحداث تغييرات فى النسق، يقوم بها أى من الأجزاء بتوجيه تلقائى من النسق.

يبقى بعد ذلك أن نميز نوع الإسهام الوظيفى الذى يؤديه الجزء فى الكل، حيث إدراك هذا الإسهام من خلال صياغة متصل التيسير –التعويق الوظيفى، فى هذا الإطار قد نجد أن وحدة معينة داخل النسق الأشمل عادة ما يكون آداؤها الوظيفى فى أحد المراحل له طبيعة الأداء الوظيفى الميسر، غير أنه قد تستجد بعض الظروف على البناء ، أو على الجزء المتضمن فى هذا البناء، بحيث تؤثر على الأداء الوظيفى للجزء، فتجعله أقل أو أعلى كفاءة من حيث ملاءمته للبناء الاجتماعى، ومن ثم يصبح معوقاً لهذا البناء. غير أن انتقال الجزء من كونه له آداء وظيفى ميسر للبناء إلى كونه قد أصبح معوقاً لذات البناء، ليس انتقالاً فجائياً بل تدريجياً، يزداد بفعل الضغوط والتوترات التى تتولد داخل النسق، والتى تزيد بدورها من تأثير هذه الإعاقة الوظيفية. وهكذا يخضع النسق لنوع من التغذية المرتدة، إلى أن يكسر النسق هذه الدائرة بإجراء درجة من درجات التغير، ابتداء من تغيير الأجزاء إلى إعادة تنظيمن النسق والأجزاء معاً. وقد اكتشف روبرت ميرتون هذا المتصل الأخير وأبرزه باعتباره تطويراً للتراث البنائى الوظيفى. وهو ما يعنى أن الإسهام الوظيفى الذى يقع خلال التفاعل بين النسق وأجزاءه، أو بين الأجزاء

داخل النسق يخضع لثلاثة متصلات رئيسية هى متصل التساند والاستقلال الوظيفى، ثم متصل النسقية الكاملة فى مقابل الحد الأدنى من النسقية إضافة ، إلى متصل التيسير والإعاقة الوظيفية.

وفى محاولة استكشاف موقف الرواد الوظيفيين الذين عرضنا لهم فيما يتعلق بهذه الأبعاد أو المتصلات الثلاثة لوجدنا أنهم كانوا يتأرجحون بين وضع وآخر على هذه المتصلات. ومن ثم يتباينون من حيث مواقفهم، إلا أن تباينهم كان محدوداً بالقدر الذى يبقى عليهم دائماً -بغض النظر عن تبايناتهم- داخل الإطار الوظيفى.

ارتباطاً بذلك يرى هربرت سبنسر أن البناء يتكون من نظم تنتظم فى أنساق، بحيث تؤدى الأولى إلى الثانية، وتشكل الأنساق فى مجموعها كلية البناء الاجتماعى. وبسبب تخصصها الكامل فهى تتماسك مع بعضها البعض، فهناك نسق الدعم أو الإنتاج، ثم نسق التوزيع ثم نسق التنظيم، ويتكون البناء عادة من الأنساق الثلاثة. ورغم أننا لا نستطيع رؤية التماسك البنائى فى كليته عند هربرت سبنسر ، لأنه جعل البناء مجرد نتيجة لهذه الأنساق الثلاثة. وقد يرجع ذلك إلى خطأ أن هربرت سبنسر توقف عند حدود المماثلة، ولم يستطع أن يتحرك بعدها نحو إدراك كلى لبناء المجتمع الذى له حاجات تتطلب أنساق من وظيفتها إشباع هذه الحاجات. فبرغم التخصص الكامل للأنساق، وهو ما يعنى إمكانية افتقادها للاستقلال نظراً لتباينها، فإننا لم نر مقابلاً لذلك بروزاً للكلية البنائية.

برغم تأكيد هربرت سبنسر على أهمية الإدراك الكلى بحيث ننظر إلى العناصر أو الأجزاء من خلال إسهامها فى الكل[١٣]، إلا أن إدراكه ظل

جزئياً دائماً. حيث نجد أن من أهم إسهامات الإدراك الكلى هو التحديد لحاجات البناء التى تستدعى قيام الأجزاء بآدائها الوظيفى لإشباعها. غير أن الأمر يختلف بالنسبة لهربرت سبنسر، حيث نجده قد حدد ثلاثة أنساق فى المجتمع على غرار ما هو موجود فى الكائن العضوى. وإستنادا إلى ذلك نجده ويحدد وظائفها بناء على الأداء الوظيفى القائم فى الكائن العضوى البيلوجى، ولم يتحرك إلى مستوى سوسيولوجى يوضح فيه اتجاه الأداء الوظيفى للجزء فى إطار الكل الشامل الذى طور هذا العضو لأنه يحتاج لتلك الوظيفة.

على خلاف ذلك نجد أن المشروع الدوركيمى قد قدم رؤية تختلف عن وجهة نظر هربرت سبنسر، إذ إنصب تركيز إميل دوركيم على إبراز الوجود الكلى وتجسيده وتشييئه، وإلغاء كل إمكانية لاستقلال العناصر. فقد كان إميل دوركيم يهمه التساند الكامل بل إننا نجده لم يعط أية إمكانية لاستقلال الجزء كما فعل تالكوت بارسونز أخيراً ولو بصورة محدودة. إذ نجده لا يرى فى الجزء سوى آدائه الوظيفى لإشباع حاجات الكل، ومن ثم فإذا أختزل قصر الجزء إلى مجرد أدائه الوظيفى فإن الكل يمتلك إمكانية معالجة هذا الموقف بما يحافظ على التساند الكامل للبناء، وعلى عدم إتاحة الفرصة لأية استقلال للعناصر.

وفى نطاق ذلك يعتبر إميل دوركيم مجتمع التضامن الآلى أقل تكاملاً من مجتمع التضامن العضوى لعاملين. الأول أن العنصر المعيارى أو القيمى يمتلك فى إطار هذا البناء استقلالاً ،وهو الاستقلال الذى لا ينبغى أن يتحقق لأى من العناصر، بحيث تصبح كافة نظم البناء مجرد تجل لهذه القاعدة

القيمية أو المعيارية. لأن كل العناصر تعتمد عليها، وذلك لأن كل العناصر تحتوى بداخلها هذه المعايير والقيم، ومن ثم فالمعايير والقيم هى التى تؤسس التكامل فى البناء الاجتماعى. إذا فغياب التساند بين العناصر البنائية، واستنادها إلى عنصر يمتلك استقلالاً وظيفياً كان من أهم أسباب ضعف تكامل هذا البناء لضعف تسانده. ويتمثل العامل الثانى فى ضعف تكامل هذا البناء فى وجود الإمكانية الانقسامية أو الانشطارية، وهى التى تعنى أن البناء قد تنفصل عنه وحدة معينة بدون أن يصاب الكل بالاهتزاز، وهو الأمر الذى يشير إلى درجة ضعيفة من التكامل نظراً لإستناد هذا الأخير على أساس من التجانس (١٤).

بالإضافة إلى ذلك يؤكد دوركيم على أن محاولة أى عنصر لتحقيق نوع من الاستقلال الذى يتضح من خلال تقديم أداء وظيفى أكثر أو أقل مما هو معتاد، يكون سبباً فى إثارة التوتر الذى يحاول البناء تجاوزه عن طريق إجراءات جديدة لإعادة الترتيب أو التنظيم. بحيث يؤسس البناء من خلالها من العناصر ما يحل محل العنصر المسبب للتوتر. ومثال على ذلك تؤدى زيادة السكان، ومن ثم الكثافة الاجتماعية المترتبة على هذه الزيادة إلى إثارة توترات فى مجتمع التضامن الآلى. نظراً لأن البناء بكامله ينهار تجانسه الداخلى بسبب ظهور تناقض بين زيادة السكان ومحدودية الموارد الاقتصادية. وهو ما يعنى أن زيادة السكان تتطلب إعادة توزيع السكان على الأعمال من أجل الإنتاج، حتى تقل الصراعات المتحمل قيامها بسبب التماثل فى الإنتاج والاستهلاك. وبذلك نصبح أمام حاله يفتقد فيها المجتمع التكامل نظراً لأنه قد بدأ يفتقد التساند. ولأن أحد عناصره قد بدأ يتضخم فى آدائه الوظيفى –السكان والكثافة الاجتماعية– بحيث لم يعد أداء هذا العنصر

متلائماً مع احتياجات بناء الجماعة(١٥). ولذلك يقوم البناء بإعادة تقسيم العمل بهدف تقليل التوترات. ومن ثم نجد أن دوركيم يقدم التباين كصيغة بديلة للتجانس من أجل التكامل الذى يتحقق عن درجة عالية من التساند التى تشير إلى حد أدنى من الاستقلال الوظيفى لأى من العناصر.

ويؤكد دوركيم أن غياب التساند بين الأجزاء البنائية، الذى يعنى عدم التزام العناصر أو الأجزاء بالإسهام الوظيفى وفقاً لقواعد تحدد الالتزامات من شأن أن، يعرض البناء إلى حالة تستقل فيها العناصر. وتمارس إسهاماتها وفقاً لقواعد ومعايير خاصة تحاول بها الأجزاء تحقيق أكبر قدر من الاستقلال الوظيفى. وحينما يقع ذلك فى مجتمع التضامن العضوى فإننا نواجه بحالة "الأنومى" وهى الحالة التى تيشير إلى عدم خضوع التفاعل الاجتماعى لآية قواعد تنظمه. ومن ثم ينهار التماسك، ويصبح على البناء تجاوز هذه الحالة نحو وضع بنائى تفقد فيه العناصر استقلالها، ويعود إليها تساندها ضمن كل يضمها جميعاً.

إرتباطاً بذلك يعيد البناء الاجتماعى ترتيب وتنظيم نفسه إذا أحس بوادر الاستقلال الوظيفى عند الأجزاء، بحيث يقوم بإجراء بعض التعديلات البنائية والوظيفية. فالبناء طلباً للتكامل أكد على تقسيم العمل والتخصص ليحل مح التماثل فى الأداء. مثال على ذلك أن يقوم البناء بتوزيع وظائف الأسرة أو الجماعة القرابية فى مجتمع التضامن الآلى على عدة نظم فى بناء التضامن العضوى طلباً لآداء وظيفى أكثر كفاءة فى مقابل مستوى استقلال وظيفى أقل إن لم يكن معدوماً.

وتتضح وجة النظر الدوركيمية فى هذا الصدد من رؤيته للمجتمع العالمى وهو المجتمع الذى قدم له تصوراً فى نهاية مؤلفه تقسيم العمل الاجتماعى. حيث يرى دوركيم أنه لكى نحقق درجة أعلى من التكامل على الصعيد العالمى، ونعمل على إلغاء الصراعات والحروب. فقد رأى إمكانية أن يتحقق ذلك عن طريق تصور العالم كمجتمع واحد، بينما مجتمعاته الفرعية ودولة ليست سوى وحدات أو أجزاء ينبغى أن تؤدى فاعليتها وفقاً لمنطق التخصص وتقسيم العمل والتباين ولكن على صعيد عالمى شامل. فمن شأن ذلك أن يؤسس تسانداً أكثر وتكاملاً بين مجتمعات العالم. ذلك لأن كل الأجزاء سوف تكون محتاجة لإسهامات بعضها البعض، وهو الوضع الذى لن يتحقق إلا إذا انضوت جميعاً فى إطار مظلة الكل العالمى الواحد، الأمر الذى سوف يوفر لها تكاملاً أكثر وإمكانية أقل لقيام التوتر والصراع.

ويرتبط بذلك أنه نظراً لأن دوركيم كان يعتقد فى مستوى أعلى من التكامل النسقى، فإنه لم يكن يرى أى وجود منفصل للجزء عن الكل. بل إننا نجده قد نظر إلى الظواهر الإنحرافية، وهى الظواهر التى قد تبدو مضادة ظاهرياً للتكامل ومتناقضة معه. كظواهر الجريمة والأنومى والانتحار، وأية ظواهر أخرى قد تنحرف عن مستواها المعتاد كزيادة السكان فى مجتمع التضامن الآلى. باعتبارها ظواهر تشكل قنطرة العبور من بناء أقل تسانداً وتكاملاً إلى بناء ذو درجة عالية من التساند والتكامل، حيث يصبح الإسهام الوظيفى لهذه الظواهر معوقاً للبناء القائم وميسراً للبناء المحتمل الذى ينبغى أن يحل محله[١٦].

وعلى عكس التصور الدوركيمى نجد عالم الأنثروبولوجيا برنسلاو مالينوفسكى يتحرك فى اتجاه منح الجزء أو العنصر إستقلالا وظيفيا على حساب الكل. ويكشف تأمل أفكار مالينوفسكى أنه تحت تأثير الفلسفة البراجماتية أو الآدائية، لم ير فى الوجود الاجتماعى أو الثقافى إلا أجهزة آدائية لإشباع الحاجات البيلوجية والنفسية للإنسان. وقد كانت هذه الأجهزة عبارة عن النظم الاجتماعية المختلفة، حيث كل وحدة أو نظام من هذه النظم يوجه آداءه الوظيفى لإشباع حاجة وحدة أخرى. ونتيجة لذلك بدت علاقات التساند عنده باعتبارها علاقات بين وحدات أو بالأحرى بين وحدتين أو متغيرين[١٧]. وبسبب ذلك غاب الوجود الكلى التصورى على مستوى المعالجة الواقعية عنده، وإن كان قد اقترب من هذا الإدراك الكلى فى بعض أعماله المتأخرة خاصة مؤلفه بعنوان "نظرية علمية عن الثقافة". بالإضافة إلى ذلك يتضح افتقاد مالينوفسكى لإدراك التساند على المستوى الكلى المجتمعات من خلال تحديده للأنساق الأساسية الأربعة للثقافة. حيث كان كل نسق من الأنساق الأربعة هذه له وظيفة محددة تختلف عن وظائف الأنساق الأخرى. غير أن الأداء الوظيفى لكل نسق من هذه الأنساق كان يتجه بالأساس إلى تشكيل وتوجيه التفاعل فى النظام الأقل، وليس فى تأسيس البناء الاجتماعى الأشمل، وهنا نجد مرة أخرى بروزاً للجزء على حساب الكل[١٨]

وإذا كان هناك بعض المفكرين الذين حاولوا التمييز بين العلماء البنائيين والوظيفيين باعتبار أن الفئة الأولى تهتم بالجزء والتغير، بينما الثانية تؤكد على الكل والتوازن، مثلما فعل دى ميراث على سبيل المثال. والذى أكد استناداً إلى ذلك اعتبار برنسلاو مالينوفسكى من العلماء البنائيين[١٩]، فإننا نرى أن هذا البعد فى الإدراك ليس كافياً للتمييز بين العلماء البنائيين

والوظيفيين. ذلك لأن هذا التحديد الذى قدمه دى ميراث فيما يتعلق بمالينوفسكى يتضمن خطأين . الأول منطقى، يتضح من أننا إذا قلنا أن هناك باحثاً –لأنه بنائى– يفضل إدراك الجزء ويمنحه الأولوية على إدراك الكل المتساند الأجزاء. فإن ذلك يستتبع منطقياً أن يؤدى استقلال الجزء على هذا النحو إلى ظهور التوترات والصراعات كموضوعات لابد أن تنال حقها من البحث والدراسة. وبذلك يصبح الباحث الذى تبنى هذا المدخل باحث بنائى. غير أننا إذا تأملنا دراسات مالينوفسكى وأفكاره النظرية فإننا لن نجد للتوتر الداخلى أو الصراع وجوداً فى بنائه النظرى، وأقصد الصراع الذى له دوره المحورى فى البناء. وهو الأمر الذى يعنى أن مالينوفسكى ظل باحثاً وظيفياً، وإنه سلك فى تحليله لظواهر المجتمع مسلكاً جزئياً. على خلاف ذلك نجد أن الخطأ الثانى ذو طبيعة منهجية ويتمثل ذلك فى أن مالينوفسكى كان باحثاً ميدانياً بالأساس، وأنه من أجل الإدراك الإمبيريقى والواقعى لهذا الكل، فقد كان منطقياً أن يدخل إليه من خلال أهم نظمه، وهو نظام الكولا. وهو ما يعنى استبدال مؤقت لما هو تصورى ومجرد بما هو واقعى وملموس، بدلالة أننا نجد أن التصور الكلى واضحاً فى مؤلفه نظرية علمية عن الثقافة[٢٠]. فهو فى إدراكه للجزء كان يميل عادة إلى تتبع علاقاته وروابطه مع متغيرات أخرى كثيرة، دون أن نلمس منه ميلاً لمنح هذا الجزء درجة عالية من الاستقلال .

وعلى حين يقف مالينوفسكي على خلاف واضح مع الموقف النظرى لإميل دوركيم، بحيث تخلى الأول عن غالبية المقولات التصورية للأخير، وبخاصة تلك النزعة السوسيولوجية المتطرفة التى يرد فيها كل شئ إلى الحقائق الاجتماعية التى تفسره. فإننا نجد أن رادكليف براون قد دعم وجهة

النظر الدوركيمية، بل سار بها خطوات أكثر فى الاتجاه الدوركيمى. وتأكيداً لذلك نجد أن رادكليف براون قد تصور تشيئاً وتحدداً للبناء الاجتماعى. وهو يوضح ذلك بقوله أننا لو تحدثنا بلغة المتغيرات لوجدنا أن البناء الاجتماعى يمثل المتغير المستقل، وأن وحداته تسهم فى هذا المتغير وتصبح معتمدة عليه وتابعة له، واستناداً إلى ذلك يرى رادكليف براون أن أصل النظام يوجد فى الأداء الوظيفى الذى يؤديه هذا النظام والحاجة التى يشبعها فى البناء الاجتماعى. بل إننا نجده يردد كثيراً نفس اللغة الدوركيمية التى تؤكد دائماً على الكلية النسقية، حينما يؤكد أنه لا يمكن فهم وحدة ما إلا من خلال ارتباطها بالبناء الكائنة فيه، بالإضافة إلى ذلك فقد تجاوز رادكليف براون إميل دوركيم من حيث التأكيد على المبدأ البنائى. حيث نظر رادكليف براون إلى الظواهر الباثولوجية أو المرضية كما أسماها إميل دوركيم – الذى رأى فيها دوركيم مظهراً من مظاهر اعتلال المجتمع –باعتبار أن لها إسهاماً الوظيفى فى بناء المجتمع. ويتضح ذلك من كونه يرفض أولاً مصطلحات الصحة والمرض أوالسلامة والاعتلال، ثم يستمر بعد ذلك ليرى فى هذه الظواهر مقدمات لحدوث التغير الاجتماعى. فهى ظواهر معوقة للبناء القديم، ومن ثم فهى تعمل على إفقاده الأتساق، ومن ثم تزيد من تراكم الضغوط والتوترات فى إطاره. وهى فى نفس الوقت ميسرة وظيفياً بالنسبة للشكل البنائى القادم لأنها تيسر انبثاقه، فإذا اكتمل وجوده انهت التوترات والضغوط. ومن هنا نجد أن رادكليف براون يرى أن استقلال الجزء يحدث فى المرحلة أو الحالة التى يفقد فيها البناء المتساند وتصبح إتاحة الفرصة للاستقلال فى هذه الحالة عبارة عن عملية تساعد على انهيار وتفتيت البناء من أجل إعادة

صياغته على أساس تساند قوى وجديد، تفقد فى إطاره الأجزاء استقلاليتها لصالح التساند والكلية النسقية(٢٠).

وعند استكشاف وجهة نظر تالكوت بارسونز فيما يتعلق بقضية التساند – والاستقلال الوظيفى فسوف نجد أنه كان أميل إلى التأكيد على تساند العناصر منه إلى استقلال الأجزاء. ويرجع ذلك بداية إلى أن تالكوت بارسونز كان رافضاً للنظريات العاملية، وحتى للنسق الرياضى. وذلك لأن هذه النماذج النظرية السابقة كانت تؤكد على ترتيب متغيرات النسق إلى متغير مستقل ومتغيرات تابعة. وعلى سبيل المثال نجد أن النموذج الرياضى يبطل فاعلية المتغيرات التابعة ووظائفها بالنسبة للمتغير المستقل، حيث لا تأثير لها عليه. ومن ثم فقد رأى تالكوت بارسونز أنه من المهم إبراز فاعلية هذه المتغيرات . إلى جانب ذلك نجد أن النظريات العاملية كانت ترى فى أحد العوامل المتغير المستقل الذى يلعب دوراً محورياً فى تشكيل البناء الاجتماعى وصياغته. فمثلاً نجد أن إميل دوركيم – وهو الأقرب إلى بارسونز ومع ذلك ينتقده – يدرك كل شئ ويفسره بواسطة الحقائق الاجتماعية. وماركس ينظر إلى الاقتصاد باعتباره المتغير الذى يلعب دوراً محورياً فى بناء المجتمع. كذلك اهتمت المدرسة الجغرافية بظواهر المناخ والجغرافيا والبيئة باعتبارها المتغيرات القادرة على تفسير التفاعل الاجتماعى. هذا إلى جانب المدرسة البيلوجية التى ركزت كل اهتمامها على متغيرات الجنس والسلالة. إرتباطاً بذلك يؤكد تالكوت بارسونزعلى أن الفكر السوسيولوجى قد عانى كثيراً من هذه الممارسات التحليلية، حيث أدت التحيزات الكامنة بها إلى إبطاء وتيره تطوره ونموه.

وفى مواجهة هذه التصورات التى انتقدها، يقدم تالكوت بارسونز وجهة نظره التى يؤكد فيها على المساواة الكاملة لكافة المتغيرات سواء فى تأكيدها للتوازن أو فى إثارتها للتغير. ومن ثم فإن التغير يمكن أن يحدث بفاعلية أى من هذه المتغيرات التى يتشكل منها بناء المجتمع، أى المتغيرات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والأيكولوجية والبيلوجية. وهو ما يعنى تأكيده أساساً على كلية النسق وتساند عناصره، وهو التأكيد الذى يتضح من تحليل تصوره لبناء الفعل الاجتماعى. حيث يرى أن بناء الفعل يتكون من أنساق ثلاثة هى نسق الثقافة والشخصية والنسق الاجتماعى. بحيث جعل لكل نسق من هذه الأنساق الثلاثة إسهاماً محدداً فى بناء الفعل الاجتماعى الذى يحتويها جميعاً. وقد أكد على التساند الكامل بين هذه الأنساق بحيث نرى أن أى منها ينبثق عن الأنسقية الآخرين، وفى نفس الوقت لا يمكن رد أى منها إلى أى من الأنسقية الآخرين أو هما معاً. وهو ما يعنى أن حقيقة الانبثاق وإن منحت قدراً محدوداً من الاستقلال لأى من الأنساق[٢١]، فإن وجودها يدل على التساند بين هذه الأنساق الثلاثة ليظهر البناء، أو ليظهر أى من هذه الأنساق الثلاث.

ويرجع ميله لمنح قدر محدود من الاستقلال الوظيفى لأى من هذه الأنساق الثلاثة إلى اعتقاده بإمكانية أن يقود نسق الثقافة والقيم تطوراً مستقلاً عن الأنساق الأحرى كما يتحقق ذلك بسبب التراكم العلمى. إلى جانب أنه منح نسق الشخصية وكذلك النسق الاجتماعى إمكانية تغيير نسق الثقافة والقيم إذا تخلفت عن التلاؤم مع الإشباع الدافعى الازم للشخصية، أو عجز عن تنظيم التفاعل الحادث فى النسق الاجتماعى. بحيث أصبح وجود الثقافة والقيم على هذا النحو معوقاً وظيفياً بالنسبة لكليهما. هذا بالإضافة إلى تأكيده على

أن تخلف نسق الثقافة والقيم عن تطوير المعايير التى تساهم فى السيطرة على النسق الاجتماعى وضبطه من شأنه أن يدفع إلى العمل من أجل تطوير معايير ثقافية جديدة. غير أن تأكيد بارسونز على الكلية النسقية يفوق تأكيد كل من إميل دوركيم ورادكليف براون، وذلك لأنه قد تناول النسق الاجتماعى باعتباره أحد المتغيرات التى قد تتغير كمتغير تابع إذا عجز عن القيام بوظيفته وفقاً لمستوى محدد من الكفاءة[٢٢].

وبرغم ذلك يشير الموقف الحقيقى لتالكوت بارسونز إلى أنه كان يميل دائماً إلى إلغاء آية استقلالية ممكنة لأى من الأنساق الثلاثة باستثناء نسق الثقافة إلى حد ما وذلك انطلاقاً من تأكيده على إمكانية أرجاع أى من هذه الأنساق الثلاثة فى أصلة ووجوده لانبثاقه عن النسقين الآخرين. وأن أى منهما له حاجات وظيفية تتطلب إشباعاً وظيفياً لن يجد له آداء وظيفى مشبع إلا من خلال أداء النسقية الآخرين. هذا بالإضافة إلى إبرازه لمستويات الضبط والسيطرة الكثيرة والمتدرجة، والتى نجد النسق البارسونزى متخماً بها. والتى يحاول بواسطتها النسق تأكيد التساند والتكامل النسقى إلى درجة تجعلنا نرى على الدوام نسقاً له وجوداً كلياً ويمتلك الآليات التى بواسطتها يدعم ذاته، وفى نفس الوقت يواجه بها أى استقلالية تسعى الأجزاء إلى إنجازها أو تحقيقها.

وفيما يتعلق بموقف روبرت ميرتون من قضية الإسهام والتساند الوظيفى، فإننا سوف نجد أن وجهة نظره الوظيفية فيما يتعلق بهذه المقولة قد حققت إنجازاً وتقنيناً واضحاً داخل التراث الوظيفى. ومنذ البداية ندرك أن روبرت ميرتون قد أدرك الإسهام الوظيفى لأنه وحدة بالنظر إلى وجهة نظر

متطورة تعبر عن التقدم والتقنين الذى تحقق للفكر الوظيفى حتى هذه المرحلة. بحيث استند نموذجه التحليلى الموجه إلى هذه التطورات أو التجديدات التى حدثت. ومنذ البداية يدرك روبرت ميرتون الأداء الوظيفى – الذى يتمثل فى الدور الذى تسهم به وحدة معينة– باعتباره يتحقق على مستويين. المستوى الفردى، وهو المستوى الذى قال به كل من مالينوفسكى وبارسونز وإلى حد ما رادكليف براون بينما والذى أغفله تماماً إميل دوركيم، وأكد بدلاً من ذلك على المستوى الاجتماعى. وإذا كان الأداء الوظيفى على المستوى الفردى يتجه إلى إشباع حاجة بيلوجية أو فردية، فإن الأداء الوظيفى على المستوى الثانى يتجه – الاجتماعى – إلى إشباع حاجة بنائية بالأساس، وهو المستوى الأهم كما يرى ميرتون من المستوى الأول. حيث نجد أن مصطلحات الوظائف الكامنة والظاهرة تحاول تصوير الأداء الوظيفى على هذين المستويين (٢٣).

ويتصل البعد الثانى للأداء الوظيفى، كما يدركه روبرت ميرتون بطبيعة تأثير الإسهام على البناء الاجتماعى. هل هذا الإسهام يتجه إلى دعم البناء القائم أو أى من وحداته الأصغر ومن ثم فهو يحافظ على استمراريته. أم أن هذا الإسهام الوظيفى أصبح معوقاً لا يدعم الاستمرارية البنائيةللوحدة التى يخدمها الأداء الوظيفى. حقيقة أن ثنائية الأداء الوظيفى قد قال بها من قبل بعض الرواد الوظيفين، إلا أن الوظيفة المعوقة لم يكن ينظر لها بنفس النظرة التى ينظر بها إلى الوظائف الميسرة. وربما كان ذلك انعكاساً لإصرار الاتجاه الوظيفى فى مرحلته الكلاسيكية على مفاهيم أو حالات التوازن والاستقرار. على خلاف ذلك فقد نظر ميرتون إلى الأداء الوظيفى المعوق باعتبار أن له نفس القدر من الأهمية التى للأداء الوظيفى الميسر، إن

لم يتفوق عليه من حيث ضرورته للبناء الاجتماعى فى بعض المراحل. وذلك لأن الأداء الوظيفى المعوق يحتوى بداخله على طاقة الاستمرار والتغير والتطور على المستوى البنائى عن طريق الإعاقة الوظيفية لتفاعل نموذج المجتمع القائم. إلا أنه ينبغى أن يكون واضحاً أن العنصر الذى يسهم بالأداء الوظيفى الميسر ليس هو العنصر المتسبب فى تقديم الأداء الوظيفى المعوق للكل. وقد يحدث هذا التعويق إما لحاجة البناء -بسبب ظروف طارئة- لإشباع أكثر أو أقل مما هو معتاد، ومن ثم يصبح الأداء الوظيفى القائم معوق لاستمرارية البناء. غير أن الإعاقة الوظيفية قد ترجع أيضاً إلى نقص أو زيادة فى كفاءة الأداء الوظيفى للعنصر أو الجزء ذاته. بسبب ظروف بنائية طرأت عليه مما أدى إلى انتقاص كفاءة أدائه الوظيفى أو رفع مستواه عن ما هو مطلوب. وفى كلتا الحالتين فإن البناء يجرى تعديلاً أو تغييراً أو بحثاً عن الإشباع الوظيفى الأكثر كفاءة وملاءمة [٢٤].

واستناداً إلى تقديم روبرت ميرتون لإمكانية هذا الأداء الوظيفى المعوق، فإنه يرى فى الظاهرة الانحرافية أو الأنومى وظيفة إنجاز التغير والتطور. ذلك لأنها فى مرحلة معينة تصبح معوقة وظيفياً بالنسبة للبناء القائم، وتزيد من الضغوط والتوترات مما يؤدى فى النهاية إلى فرض التغير الاجتماعى ولو حتى على المستوى الراديكالى لحل كافة معضلات النسق القائم[٢٥]. بل إننا نجد أن روبرت ميرتون قد أشاع نوعاً من المرونة فيما يتعلق بتنوع الإسهام الوظيفى. حيث نجده يطرح مفهوم البدائل الوظيفية فى مواجهة لزومية وحدة معينة نظراً لآدائها الوظيفى، وذلك لأنه أراد أن يخلص الاتجاه الوظيفى من أحادية الإسهام الوظيفى الذى يستوجب لزومية

الوحدة المؤدية لهذا الإسهام، ومن ثم التأكيد على نوع من الاستقرار والتوازن الذى لا يسمح بالتغير أو يتوافق مع الظروف المتغيرة[٢٥].

غير أن السؤال الذى نطرحه فى هذا الصدد يتعلق بمدى التزام ميرتون بمقولة النسقية الكاملة، أم أن لديه التزام بالحد الأدنى من هذه النسقية؟. الإجابة على هذا السؤال تشير إلى أن روبرت ميرتون يعد من أكثر العلماء الوظيفيين التزاماً بالنسقية الكاملة. ذلك لأن الإلتزام بالنسقية الكاملة يعنى الالتزام بكافة العمليات اللازمة والممكنة للنسق ولو على المستوى التصورى. بمعنى أننا إذا أكدنا أن العمليات الرئيسية اللازمة لدعم النسق هى التوازن والتكامل والاستقرار والتغير والصراع، بحيث أنه من الطبيعى أن يحتوى النسق فى حالته المثالية على كافة العمليات، فإن ذلك يعنى أيضاً أن الالتزام ببعض العمليات دون أخرى يعنى التزاماً بحد أدنى من النسقية. ومن هنا فإن الالتزام بالتوازن والاستقرار والتكامل، يصبح حد أدنى من الالتزام بالنسق وبكافة العمليات الضرورية اللازمة له، بما فيها عمليات التغير والصراع. لأنها عمليات قد يحتاجها النسق أمام ظروف قد تهدد وجود البناء القائم بالانهيار. ومن الواضح أن روبرت ميرتون قد بذل جهداً واضحاً لكى يبين لنا أنه إذا كانت الوظيفية الكلاسيكية تركز على التوازن، فإنه يرى فى عدم التوازن أحياناً ضرورة. وإنهم إذا قالوا بالتكامل، فإن الواقع الأمبيريقى لغالبية الأنساق الاجتماعية الواقعية يشهد بغير ذلك، وإنما نجدها تشهد درجات من التكامل حتى عدم التكامل. هذا إلى جانب تأكيده على إمكانية أن يستوعب النسق الوظيفى كافة درجات التغير ابتداء من مستوياته التدريجية الدنيا إلى أقصى مستوياته راديكالية. وهو ما يعنى أن روبرت ميرتون كان

لديه التزاماً كاملاً وكلياً بالنسقية، وليس جزئياً على ما يؤكد دى ميراث أو ألفن جولدنر(٢٦).

المراجع

1- **Brown, R. :** Explanation in Social Science, London, Routledge & Kegan Paul, 1968, P.109.

2- **Ibid,** P.110.

3- **Alvin Gouldner :** Reciprocity and Autonomy in Functional theory, P.152.

4- **Ibid,** P.153.

5- **Ibid,** P.155.

6- **Ibid,** P.156.

7- **Ibid,** PP.156-157.

8- **Ibid,** P.162.

9- **Ibid,** P.162.

10- **Ibid,** P.163.

11- **Ibid,** P.163.

١٢- **على ليلة،** هربرت سبنسر مؤسس التصور العضوى للمجتمع، مرجع سابق، ص ص٦٠-٦٤ .

١٣- **على ليلة،** البنائية الوظيفية فى علم الاجتماع والأنثروبولوجيا، المفاهيم والقضايا، مرجع سابق، ص ص ٨٤-٩٣ .

١٤- **نفس المرجع :** ص٦٣ .

١٥- **نفس المرجع :** ص٦٤ .

١٦- **على ليلة،** برنسلاو مالينوفسكى رائد الوظيفية الأنثروبولوجية، المكتبة المصرية، ٢٠٠٦، ص ص٧٤-٨١ .

17- **N.J. Demerath :** Op. Cit., PP.503-502.

١٨- **على ليلة**، برنسلاو مالينوفسكى رائد الوظيفية الأنثروبولوجية، مرجع سابق، ص٧٨ .

١٩- **على ليلة**، البنائية الوظيفية فى علم الاجتماع والأنثروبولوجيا، المفاهيم والقضايا، مرجع سابق، ص ص ١٩٧-٢٠٣ .

٢٠- نفس **المرجع**، ص ص٢٩٢-٣٠٣ .

٢١- **نفس المرجع**، ص٢٩٧ .

٢٢- **نفس المرجع**، ص ص٣٨٢-٣٨٧ .

٢٣- **نفس المرجع**، ص ص

٢٤- **نفس المرجع**، ص٥ .

25- **N. J. Demerath :** Op. Cit., P.505.

26- **A. Gouldner : Op. Cit., PP.143-144.**

الفصــل السابع

التوازن المتحرك

آلية تأكيد استقرار وتكيف النسق

عالجنا في الفصل السابق طبيعة بناء النسق الاجتماعى كما يتصوره الإطــار الوظــيفى، واتضح لنا أن هذا النسق له بناء، وأن هذا البناء يشكل إطاراً كليا يحتوي بداخله علي مجموعة من العناصر التي تتفاعل مع بعضها الــبعض لتؤكد عدة شروط أو ظروف تنبثق عن هذا التفاعل. أولها أن فهم هذا البناء أو إدراك الدور الذي يؤديه أي عنصر فى إطار هذا البناء لابد أن يعطــي اعتباراً لبعد الكلية، حيث يشكل هذه الكلية الخريطة التي تدرك وفقاً لهــا مكانـــة أجزاء البناء وطبيعة الأداء الوظيفى لهذه الأجزاء أو العناصر. بدورها تشكل هذه العناصر والتفاعل القائم بينها الإطار أو الخلفية التي تنبثق عــنها هــذه الكلية. واستناداً إلي ذلك فسواء تناولنا البناء بالتحليل من خلال كليـــته، أو مـــن خـــلال أحـــد أجزائه، فإن النتيجة واحدة. وسواء تم التأكيد الصريح علي هذه الكلية أو أصبحت ضمنية من خلال تناول أحد أجزاءها أو عناصـــرها، فالنتيجة هى دائما واحدة، قد نصل إليها من زوايا متباينة لكنها تعبر عن ذات الحقيقة.

وقد اتضح لنا أن هذه الكلية تستند إلي نسيج داخلي، يحتوي بداخله علي تفاعل وعلاقات بين عناصر أو أجزاء، ومن الطبيعي أن تشكل هذه العلاقات القنوات التى يناسب عبرها الإسهام الوظيفى الذي يؤديه أي جزء

من الأجزاء. وفي هذه الحالة فنحن ندرك أن التفاعل ذو اتجاهات فرعية عديدة ومتولدة. الأول أن هناك إسهام وتفاعل وظيفى بين الأجزاء وبعضها البعض وهو ما يمكن أن نسميه بالتفاعل الأفقي، وهو دائماً يبدأ من الخارج حيث الأداء الوظيفى يتجه من جزء إلي أخر. الذى عليه بدوره أن يستجيب له بأداء وظيفى يشبع حاجة داخلية لدي الجزء أو العنصر الأول. بيد أن هناك اتجاه أخر للإسهام الوظيفى، وهو رأسى وداخلى بالأساس من البناء إلي الأجزاء، أو من الأجزاء إلي البناء. وقد قلنا أنه داخلي لأنه بغض النظر عن مصدر انطلاقه، فإنه يقع داخل نطاق البناء وبين الأجزاء بالأساس. وهو رأسى لأنه ليس بين وحدات متساوية، ولكنه دائماً بين الوحدة الأصغر والوحدة الأكبر، أيا كانت نقطة البداية. بيد أننا نلاحظ أن التفاعل الوظيفى هو تفاعل مهم وشامل وليس ثنائي. بمعني أن التبادل فى المضامين الوظيفية ليس مباشر يتم دائماً عبر طرف ثالث أو رابع. فكأنما هناك ساحة فضاء بنائى تقدم فيه أجزاء البناء وظائفها المعينة لها، وتحصل ذات الأجزاء على الأداء الوظيفى القادر علي إشباع حاجاتها. فى إطار بنائى يمتلك آليات للضبط والسيطرة التي تتولى التوزيع العادل والمتوازن للإسهامات الوظيفية على الحاجات التى لها أولوياتها.

من هنا نجد أن النسق الاجتماعى كما يتصوره الاتجاه الوظيفى يمتلك درجة من الاستقرار التى تيسر انسياب الأداء الوظيفى ليشبع الحاجات المفترض إشباعها في إطار حالة من الانضباط التى تؤكد عليها آليات التنظيم الذاتى التى يمتلكها أى نسق عضوى اجتماعى أو بيولوجى. بحيث نجد أن هذه العناصر إذا أدت فاعليتها فى حالة من التناغم والانسجام، فإنه يتأكد لنا

أن النسق في هذه الحالة يمتلك مستوى عال من التوازن. وهو ليس توازنا ساكنا أو ثابتا، ولكنه توازنا ديناميا متحركا. وذلك يرجع إلي أن الأجزاء ليست على نفس درجة الخضوع للنسق. أو أن عوامل اهتزاز التوازن صادرة عن بيئة النسق الخارجية، الأمر الذي قد يؤثر على أدائه الوظيفى، وهو ما يسبب أحيانا اهتزاز التوازن الذى يعمل النسق أو البناء على استعادته من جديد، ومن ثم كان التوازن بالمنطق الوظيفى ليس ثابتا أو ساكنا ولكنه دينامي متحرك ٠

وغير أنه أحيانا يخرج أى من أجزاء البناء الاجتماعى عن الحدود المرسومة له، إما بتقديم أداء وظيفى أعلى أو أقل مما هو معين له بواسطة آليات الضبط والسيطرة المشتقة من نسق القيم٠ وهنا نجد أن الجزء قد انحرف عن النطاق المحدد له إما بسبب تغير فى البناء الداخلى للجزء، فرض عليه أداء وظيفيا أعلى أو أقل، أو ظهور حاجات جديدة لا تقدم الأجزاء الأخرى إشباعا كافياً لها. أو أن هذا الانحراف مرجعه ظهور حاجات بنائية جديدة تحتاج من الجزء أداء وظيفيا أعلي، هو غير مؤهل له أو غير قادر عليه. أو أن بناء الضبط والسيطرة أصبح هشا وضعيفا، بحيث بدأت الأجزاء المتماسكة والمتضامنة تفقد تماسكها، ومن ثم تتصرف مستقلة عن البناء. بحيث تشكل هذه الخروجات عن المألوف انحرافاً عن ما يعينه النسق أو بطلبه من الأجزاء٠ ومن الطبيعى أن يؤدى هذا الانحراف إلي اهتزاز في صيغة التوازن بين الأجزاء، وهى الصيغة التى نحافظ عليها من ناحية من خلال تساند الأداء، أو الإسهام الوظيفى. الذى نؤمنه من ناحية ثابتة استنادا إلى آليات الضبط والسيطرة٠ وهنا تبرز ملاحظتين : الأولى أن قدر الانحراف

يعكس عادة قدر اهتزاز التوازن، والثانية أنه إذا زاد الانحراف عن حد معين،فإنه التوازن ينهار، وتبرز الحاجة شاملة وجذرية لاستعادته من جديد. وهو ما يعنى أن تزايد الانحراف فى النسق يساعد على انهياره خاصته إذا عجزت آليات الضبط والسيطرة عن الحفاظ على النسق، بل كانت أضعف من أن تقوم بهذه المهمة. وهو الأمر الذي يعني انهيار النسق القائم، والاتجاه إلى إعادة تأسيسه من جديد، بحيث يعبر ذلك عن تفاعلات التغير الاجتماعى .

ذلك يعنى أنه إذا واجه النسق التغير الاجتماعى، فإن ذلك يعتبر شاهدا على انهيار وجود نسقى وبروز وجود نسقى آخر جديد. وفي هذا الإطار يدرك الاتجاه الوظيفى التغير علي مستوين، المستوى الأول هو المستوى المحدود والذي يتضمن قبول النسق لإجراء مجموعة من التغيرات المحدودة والتدريجية التى تعبر عن قدرته على التكيف مع التفاعلات الداخلية المتجددة. أو التغيرات التي قد تحدث فى البيئة الخارجية بحيث نجد أن آليات التنظيم والضبط والسيطرة تساعد النسق على تأسيس هذه التكيفات. ومن ثم استيعاب هذه التغيرات المحدودة دون أن يهتز توازنه. بينما يتمثل المستوى الثانى فى التغير الاجتماعى الشامل والجذرى، والذى يفرض على النسق بصورة حتمية، بسبب عدم استجابته للتغيرات الداخلية والخارجية من ناحية، أو عند اتجاه النسق إلى تأسيس مجموعة من التغيرات التكيفية التى تتلاءم مع التغيرات الجديدة من ناحية ثانية. وفي الحالتين يكون انحراف الجزء عن ما هو معتاد فى أدائه أو إسهامه الوظيفى معوقا للبناء القائم، إذا لم تتم إعادته إلي مستواه السوى. حيث يؤدي تراكم التوترات والضغوط الناتجة عن

انحراف أدائه إلى فرض إجراء تغيرات اجتماعيه وبنائية شاملة. الأمر الذي يعني وجود تداخل واضح بين مقولات التوازن والانحراف والتغير لقيم الجانب الدينامي للنسق من وجهة نظر الاتجاه الوظيفى.

وإذا كنا نتعرض لتوضيح مفهوم التوازن بعد أن تعرضنا بالتحليل فى الفصل السابق لمقولات المدخل الكلى لإدراك كفاعلات وعلاقات التساند بين المتغيرات فإن ذلك يرجع إلى أن مفهوم التوازن له صلته القوية بالتصور الكلى للنسق وبالتفاعل الوظيفى بين الأجزاء كذلك باعتبار أن التوازن يمثل حالة يكون الكل في إطارها متماسكا سواء فى ديناميته أو استقراره، وله علاقة كذلك بتساند المتغيرات. لأنه يعبر عن اتجاه هذه المتغيرات، من خلال تفاعلها، لتحيق الهدف الذى يسعى النسق فى كليته إلى تحقيقه. وأيضا لأنه يتصل بثبات مضمون الإسهام الوظيفى للمتغيرات المتساندة مع بعضها البعض.

ارتباطا بذلك يعتبر مفهوم التوازن من المفاهيم التى حدث بشأنها خلط كبير، كان من نتيجته أن أغفلت النظرة المنهجية للمفهوم. بحيث تحول المفهوم بسبب هذا الخلط والغموض وسوء الاستعمال من كونه أداة منهجية لدراسة التفاعل بين المتغيرات إلي اعتباره حاله تفاعل معينة بين المتغيرات. وهى الحالة التى قد تنشدها اتجاهات أيديولوجية معينة، بينما ترفضها اتجاهات أيدلوجية أخرى. هذا بالإضافة إلي الخلط والغموض الذى أصاب المفهوم بسبب طرح مفاهيم أو مصطلحات مترادفة معه، غير أنها قد لا تعبر عن نفس المتغيرات أو قد لا تحتوى على ذات المضمون. وفيما يتعلق

بالمصطلحات أو المترادفة مع مفهوم التوازن، نختار منها ذلك المعنى الدارج المتصل بالتوازن أو عدم التوازن، أو المعنى الذي يؤكد على المساواة أو التعادل، فى مقابل عدم المساواة أو عدم التعادل في الأوزان التى على ذراعى الميزان، بدون أن يتضمن ذلك آية دلالة تنبؤية أو تقويمية، وفي هذه الحالة يستخدم المفهوم لقياس كميات قابلة عمليا للقياس[١]. وبتعبير آخر، فإن التوازن هنا يعنى إتزان القوى المتضادة، وهو أساسى في علم الاقتصاد مثلما هو أساسي في علم الطبيعة، حيث يعتبر التوازن بهذا المعنى حالة تكون عندها الأشياء فى حالة من السكون. ومع ذلك، فمن الواضح أن الأشياء التى لا تتغير أبداً قد لا تستحق مزيداً من الدراسة[٢] لكونها تفتقد الحيوية التى للكائنات العضوية على مستوى الفرد والمجتمع.

فإذا تأملنا هذه التحديات السابقة لوجدنا أنها تتصور الواقع الذى يجب أن يسوده التوازن أو يجرد كمفهوم عنه، باعتباره يتكون من وحدات محددة أو محدودة. وأن هذه الوحدات ليست لها صلة أو علاقة ببعضها البعض سوى كونها تقع على طرفى ذراع المقياس أو تتضاد مع بعضها البعض. ذلك لأن هذه العلاقة تكون في الغالب ثنائية وغير متفاعلة، وغير هادفة. بل إننا نجد أن هذه التعريفات تطرح أمامنا إمكانية النظر إلى كل الأجزاء الكائنة بالواقع دون أن تكون هناك آية علاقات أو ترابطات من شأنها أن تبرز هذا الواقع فى شكل كلى متفاعل.

بالإضافة إلي ذلك فقد يحدث الغموض والخلط أيضا بسبب استخدام مفهوم التوازن استخداماً مختلفا عن طبيعته الأساسية. حينما نشير بواسطته إلي مواقف واقعية يفترض أنها تحدد واقعا تاريخيا معينا باعتباره دائماً، أو

أنه سوف يدوم لفترة زمنية ملائمة بدون أى تغيرات هامة. ولذلك فإن تطبيق أو ملاءمة المفهوم مباشرة لهذه المواقف الواقعية تجعل منه على هذا النحو مفهوما إجرائيا. وهو ما يعنى أن الانتقال من مفهوم التوازن باعتباره وسيلة منهجية (افتراض مفيد أو تأسيس عقلى خالص) إلى إدراك التوازن باعتباره حاله تميز موقف تاريخى معين وواقعى (المفهوم الإجرائى) تعتبر قفزة هائلة[٣] قد تزيد من الخلط والغموض أكثر مما يساعدنا على التوضيح. ويرجع ذلك لسببين الأول المغالطة المتضمنة في إلغاء المسافة بين الافتراض المفيد أو الموجه أو التأسيس العقلى من ناحية، وبين المعطيات القابلة للملاحظة من ناحية ثانية. بينما يتعلق الثانى بإلغاء الطبيعة النسبية لمفهوم التوازن وهى الطبيعة التى لا تتحقق إلا عن طريق الصياغة الافتراضية أو التحليلية للمفهوم.

بالإضافة إلي ذلك هناك نوع آخر من الخلط يتمثل في الاتجاه نحو التعامل مع المفهوم ليس من حيث كونه مفهوما تحليليا، ولكن من خلال تحويله إلى مفهوم تقويمى. ولتوضيح ذلك نؤكد أن فكرة التوازن باعتبارها تعبر عن أتزان أو تعادل للقوي تكتسب دلالة حينما ينظر إلى التعادل أو التوازن على انه متعلق بقوى الطبيعه، أو أنه يكتسب دلالة الوضع الصالح أو الملائم حينما ينظر إلي هذا التعادل أو الاتزان باعتباره إنسجاما. فإذا نحن غضضنا الطرف عن استخدام التوازن باعتباره حكما قيمياً، فإن استبدال قوى"الطبيعة" الغامضة بالقوى السياسية التى تسعى لتحقيق عديد من الأهداف الاجتماعية يؤدى إلى أنه – من المحتم– أن يعنى التوازن فى هذه الحالة التوافق مع أهداف معينة يمليها مجتمع منظم ويفرض الارتباط بها مثل

هذا التوازن المتضمن في الممارسة السياسية يضر فى الغالب بقيمة التوازن وفاعليته باعتباره وسيلة تحليلية متحررة من القيمة(٤).

كذلك يعد الاستقرار بمعني عدم التنوع أو التغير على مدى الزمن من المفاهيم ذات الصلة أو العلاقة بمفهوم التوازن الأمر الذى يزيد من الخلط والفوضى التصورية التى أشرنا إلي بعض جوانبها. إذ أنه طالما أن التوازن يعبر عن الوضع الذى يكون عنده كل شئ "جيد" التكيف مع أى شئ آخر فى النموذج. وأن هذه الأشياء وتكيفها مع بعضها البعض يمكن أن يستمر بدون تغيير. فإن ذلك يتضمن بالتأكيد الاستقرار على مدى فترة من الزمن "أو على الأقل حتى وقوع ما يسبب الاضطراب والفوضى". وطالما أن أى "تغيير" يعتبر مقلقا ومؤثراً فإنه ينبغى أن يعزل فى النموذج عن أى شئ آخر قد تفرض عليه تغييرات تلاؤمية إذا لم ينجح العزل. وهو الأمر الذى يعنى أن تظل كل الأشياء غير متغيره، وبصفه خاصة العلاقات التى يفترض وجودها بين العناصر أو الأجزاء فى النموذج. وهو ما يعنى استنتاجاً ضرورة افتراض استقرار الأمور من أجل دوام تلك العملية التى نصورها باعتبارها توازن النموذج. وإلى جانب استقرار العلاقات ، فإنه من الضرورى استقرار الأمور أثناء استمرار عملية التوازن. ذلك يعنى وجود رابطة منطقية قوية بين الاستقرار والتوازن. وارتباطا بذلك يبرز مفهومين فرعيين للتوازن هى "التوازن المستقر" و "التوازن غير المستقر" حيث يعتمد الخلاف بينهما على مصدر أو غياب آليات " التصحيح الذاتى" للانحرافات العشوائية عن قيم التوازن بين المتغيرات المتضمنة(٥).

وفى هذا الإطار فإن الخلط الأساسى الذى نواجهه هو ذلك الذى يحدث بين الاستفادة من مفهوم التوازن باعتباره يعبر عن حالة مقيمة أيدلوجيا وبين الاستفادة من المفهوم باعتباره وسيلة منهجية. ونعنى باستخدام مفهوم التوازن باعتباره وسيلة منهجية فى إطار نظرية مجردة، أنه حينما يستخدم المفهوم على هذا النحو فإنه يرتبط عادة " بنماذج" تحتوى على عديد من المتغيرات المترابطة، أعنى باعتباره "فرضا مفيداً" يؤدى دوره كجزء من تجربة عقلية مصممة لتحليل الارتباطات السببية بين "الوقائع" أو التغيرات التى تطرأ على جمع المتغيرات[٦]. فى هذا الإطار يمكن تعريف التوازن بأنه يعبر عن جمع من المتغيرات المترابطة والمختارة، تلك التى تتوافق مع بعضها البعض بحيث يلغى ذلك أى ميل ضرورى نحو التغير، الذى قد يظهر فى النموذج .وحالة توازنه ليست سوى تأسيسات عقلية "تستند إلى الإبداع والتجريد"، أو أنه قد يقصد بالتوازن ذلك التوافق المتبادل بين مجموعة مختارة من التغيرات ذات حجم محدد[٧]. إلا أن هذا التحديد للتوازن يقصر فعلاً علي حالة الاستقرار، أى حالة التوازن المستقر. مع أن التوازن قد يعبر عن حالة تفاعل وتداخل بين المتغيرات وبعضها البعض. وعلى هذا النحو يمكن أن يكون التوازن ديناميا أو استقراريا، حيث يعتمد ذلك على حالة النسق. وعلى هذا الأساس فإنه من الأفضل أن يشير مفهوم التوازن بالأساس إلى مجموعة المتغيرات التى تشكل نسقا، بمعنى أن يسود بينها علاقات ثابتة ومحددة كل بالآخر. وأن هذه العلاقات تستمر أو تتغير بأساليب محددة بواسطة عمليات تكيف معينه[٨]. حيث يبرز استناداً إلى ذلك الوجود

النسقى الذى يجسده وجود مجموعة من الوحدات التى تسود بينها علاقات معينة.

وبتشريح هذا الوجود النسقى وفقا للتعريف السابق، يتضح أنه يضم ثلاث مقومات أو عناصر لابد وأن تتواجد فى كافة أنساق التوازن عامة. ويتمثل العنصر الأول والأكثر وضوحاً فى المتغيرات ذاتها، وبصفة عامة، فإن التغيرات فى المؤشرات الأمبيريقية التى تشير إلى المتغيرات إليها عادة باعتبارها نتيجة لسعى النسق بإتجاه تحقق التوازن، ويجب أن نلاحظ أهمية أن الفصل فى نسق التوازن بين المتغيرات المستقلة والتابعة مسألة نسبية تماما، طالما أن كل متغير ينظر إليه باعتباره وظيفة للمتغيرات الأخرى. وعلى ذلك فإنه يمكن تقدير فاعلية كل متغير باعتباره مستقلا أو تابعاً أو كلاهما معاً بصورة متزامنة، حيث يعتمد تقدير ذلك على الزاوية التى نقترب منها لتحليل النسق.

وتعد العلاقات بين المتغيرات هى العنصر الثانى لنسق التوازن. حيث تساعد هذه العلاقات على إمكانية تجريد فروض محددة منها تتعلق بالتغير فى العلاقات بين المتغيرات ونتائج ذلك على توازن النسق. أما العنصر الثالث في نسق التوازن فيتحدد بالمعطيات المسلم بها أو يشتبه فيها على أنها تؤثر فى العلاقات بين المتغيرات، ومن ثم على حالة التوازن في النسق. إلا أن التنوع فيها- أى فى الظواهر- يفترض تثبيته أو تحييده بواسطة الضوابط التحليلية[٩]. وبناء على هذه العناصر الثلاثة التى تشكل العناصر التى يعتمد عليها توازن النسق، نجد لدينا أنماط عديدة لتوازن الأنساق، وذلك استناداً إلى مجموعة المعايير التى نعرض لها فيما يلي.

١- **المعيار الأول** : وهو يتعلق بالدرجة التى يفترض أن تشكل عندها عناصر النسق المتوازن- المتغيرات، والعلاقات والمعطيات المسلم بها- نسقا يمتلك قدراً من التحديد والتنظيم الذاتى. أعنى نسقاً متحرراً من تأثير المؤثرات الخارجية. فإذا كانت المتغيرات الخارجية غير مؤثرة فإننا نكون بازاء نسق مغلق التوازن. أما إذا كانت المؤثرات الخارجية ذات تأثير فإننا نكون بازاء نسق مفتوح التوازن(١٠). وفى العلوم الاجتماعية، فإننا نجد أن معظم أنساق التوازن لا تقترب من النوع الأول الشديد الانغلاق أو التماسك. الدليل على ذلك أن تقديم تالكوت بارسونز لتصوره " لنسق الفعل" باعتباره نسقا له توازن دينامى، حيث تسمح لنا هذه الدينامية بالانتقال -استنتاجا- من أحد جوانب أو حالات النسق إلى أخرى. بحيث أنه يمكن القول بأنه اذا كانت الحقائق المتعلقة بالجزء"أ" هى "و،س"، فإن الحقائق المتعلقة بالجزء "ب" لابد وأن تكون "م،ى"(١١). وعلى هذا النحو فإن نسق الفعل كما يحدده بارسونز يجب أن يكون نسقا مفتوح التوازن نسبيا(١٢).

٢- **المعيار الثانى** : ويتعلق هذا المعيار بتصنيف نماذج الأنساق من حيث مدى اهتمامها بالتوازن الكلى أو الجزئى. ففى الاقتصاد يعالج نموذج التوازن العام الاقتصاد بكاملة بواسطة سلسلة معقدة للغاية من المعادلات. بينما نجد أن نموذج التوازن الجزئى يعالج فقط جانبا منعزلاً من الاقتصاد، على سبيل المثال حاجة المستهلك لسلعة واحدة. وفى الحالة الأخيرة، فإن عناصر الاقتصاد الباقية تعامل كمعطيات مفترضة أو مسلم بها. أو دائمة، حتى يسهل ذلك تحليل الجانب المحدد أو المقصود. أما فى

على الاجتماع والانثروبولوجيا، فإن معظم الدراسات التى تناولت العلاقات بين النماذج المختلفة للبناء الاجتماعى، على سبيل المثال البناءات البناءات الدينية والبناءات الاقتصادية ، قد أجريت تحت ظروف تقترب من شروط تحليل التوازان الجزئى ، بمعنى اعتبار البناءات الأخرى فى المجتمع معطيات مسلم بها أو مفترضة، وليس له تأثير- من الناحية الافتراضية- على التوازن. والحق انه من الصعب حتى الآن إمكانية أن تتيسر صياغة قوية لشروط التوازن العام بالنسبة للمجتمع فى كليته، فى العلوم الإنسانية وذلك انتظاراً لتراكم معرفة أكثر عن العلاقات النسقية المحددة. تلك التى ترتكز على تحليل نماذج التوازن الأكثر تحديداً. وحتى يتحقق ذلك فإنه من غير المفيد أن نحاول إجراء مثل هذه الصياغات العامة(١٣) التى تتناول توازن المجتمع بكاملة.

٣- **المعيار الثالث** : ويهتم المعيار الثالث بتحديد الدرجة التى تعتبر عندها المعطيات المفترضة أو المسلم بها ثابتة، وبالتالى الدرجة التى تعتبر عندها قيم المتغيرات صارمة التحديد. ذلك أنه إذا عين للمعطيات المفترضة أو المسلم بها مجموعة محددة من القيم المحددة التى تعبر عن فاعليتها، فإن قيمة المتغيرات يمكن التنبؤ بها بتحديد أكثر، وفى هذه الحالة يوصف نسق التوازن على أنه محدد. ومن ناحية أخرى فإذا عين المنظر نطاق شاملاً من القيم الممكنة أو المحتملة للأنواع المختلفة للمعطيات المفترضة، فإن النتائج المتعلقة بتوازن النسق يجب أن يعبر عنها كذلك فى إطار نطاق من الممكنات التى يمكن أن تحدث، بدلاً من

تقديمها باعتبارها تنبؤات محددة. وفى هذه الحالة يوصف توازن النسق بأنه غيرمحدد.

٤- **المعيار الرابع** : ويستخدم هذا المعيار لتمييز نماذج أنساق التوازن بالنظر إلى بعضها البعض، ويتمثل هذا المعيار في الزمن ومدى وجوده كعنصر فى توازن بناء النسق. فإذا نظرنا إلي النسق باعتباره محصلة القوي المنبثقة عن العلاقات بين المعطيات المفترضة والمتغيرات، فإن نسق التوازن الناتج يكون عادة ذو طبيعة استاتيكية، وذلك لأن الزمن لا يدخل في التوازن الاستاتيكى. أما اذا نظر إلي النسق باعتباره متحرك فى الزمن، ومن ثم يتركز الانتباه على التفاعل الذي يشق مساراً محدداً عبر الزمن. فى هذه الحالة نكون بإزاء التوازن الدينامى للنسق، وهناك نماذج متوسطة لتحليل التوازن بين التوازن الاستاتيكى والتوازن الدينامي، وهو ما يسمى بالتحليل الاستاتيكى المقارن، حيث يتم وصف النسق في فترات زمنية مختلفة، وفي العادة يصاحب ذلك اهتمام بالميكانيزمات التى تؤثر في الانتقال من فترة إلى أخرى.

٥- **المعيار الخامس** : ويستخدم هذا المعيار لتصنيف أنساق التوازن، فينصب على تمييز المسارات النمطية التى تسير فيها نتائج أو حاصل التفاعل بين متغيرات النسق. والواقع أن هذه الطريقة تلائم فقط الأنساق الدينامية، طالما أن الحركة خلال الزمن تكون في العادة متضمنة، ويعد نموذج نسق التوازن المستقر أو الذي يحافظ على الاتزان بين العناصر من أهم النماذج المألوفة لهذا النوع من التوازن الدينامي. وتتمثل الخاصية المميزة للنسق المستقر في أنه حينما يوقف عامل ما العلاقات

بين متغيراته فإن هناك من الآليات الفعالة التى يلجأ إليها النسق لكى يعيد النسق إلي حالته الأصلية(١٤).

أما فيما يتعلق بأنساق التوازن غير المستقر، فقد يكون من المفيد أن نميز بين معنيين لهذا المفهوم حيث يشير المعنى الأول إلى التغيرات في بعض نتائج التفاعل بين متغيرات النسق. وهى التغيرات التى لا تتضمن تغيرات فى الأسس والمبادئ التى تنظم العلاقات بين المتغيرات أو المعطيات المفترضة فى تنظيم النسق. أما المعنى الثانى فيشير إل نوع التغير الكيفى، أو الانهيار فى توازن النسق ذاته – أعنى فى العلاقات بين المتغيرات والمعطيات –ثم بناء أو تأسيس نوع جديد من النسق المتوازن. ويعد موت الكائن العضوى مثال لهذا النوع الأخير، أعنى تقهقر الفرد من خلال مجموعة من الأحداث المرضية حتى الموت، أو الإطاحة بالنظام الاجتماعى بواسطة وسائل ثورية(١٥).ويبقى بعد ذلك أن نؤكد أن تطبيق هذه المعايير السابقة يؤسس لدينا كثيراً من النماذج لتوازن الأنساق، إلا أن هذا لا يعنى تفوق بعض هذه الأنساق على البعض الآخر. غير أننا إذا تأملنا المعايير السابقة لتصنيف أنساق التوازن، فسوف نجد أنها تطرح علينا دائماً نموذجين بارزين. فهناك نموذج ثابت وآخر دينامى ، وهناك نموذج منظم لذاته، إضافة إلى النموذج الذي يعتبر نتيجة لتفاعل قوى قبلية أو مسبقة يعد توازن النسق نتيجة أو محصلة لها. هذا بالإضافة إلى وجود النسق المغلق والمحدد المتغيرات، فى مقابل آخر مفتوح يستوعب ما يستجد من متغيرات، بحيث يصبح التحديد بالنسبة له مسألة ذات طبيعة تسرية، غير أن تفحص الأمر

يكشف عن وجود فلسفتين أو تيارين فكريين يكمنان وراء التقسيمات أو التصنيفات التى تستند إلى هذه المعايير،وهما التيار الفكرى الميكانيكى، والتيار الفكرى البنائى الوظيفى. ذلك ان كلا من هذين التيارين الفكريين قد طور تصوراً لتوازن النسق يختلف فى تفاعل تغيراته وكذلك في طبيعة توازنه عن تصور توازن النسق الذى طوره الاتجاه الفكرى الآخر ·

ويتضح ذلك توضيح طبيعة الاختلاف بين وجهتى النظر الميكانيكية والوظيفية فى التوازن، حيث يستند هذا الاختلاف إلي اختلاف آخر يتعلق بمدى التزام كل منهما بالتصور النسقى. فيما نجد أن الفكر الميكانيكى يسقط من حسابه تصور الكلية النسقية، نجد أنه يؤكد كبديل لذلك على حتمية العلاقات الاجتماعية بين الأجزاء. لأن هذا الفكر يرى أن النسق مشتق وناتج عن علاقات الأجزاء، على خلاف ذلك تركز النظرية الوظيفية منذ الوهلة الأولى على وحدة وتوجه النسق الاجتماعى، إذ تفترض النظرية الوظيفية نسقا يمتلك تنظيماً أساسياً للأهداف كما يمتلك آليات للتنظيم الذاتي(١٦). ولمزيد من الوضوح فسوق نحاول تحديد الاختلاف بين وجهتى النظر فيما يتعلق بقضية مشتركة، ولتكن مثلاً تحقيق الجسم لتوازنه من خلال علاقته ببيئته. ولنمثل لذلك بالتوازن بين الكائن الحى والبيئة التى يعيش فيها من حيث درجة الحرارة الملائمة التى تجمع كليهما على أساس واحد. حيث نجد أن هناك بعض الكائنات الحية التى تمتلك قدرة كبيرة على مقاومة التغيرات البيئية، حيث تقوم أجسامها-أو بعض أعضائها- بأداء وظيفى يساعد فى الحفاظ على درجة حرارة محددة ومطلوبة لتحقيق الوجود الأمثل للكائن الحى، بما يساعده على الأداء الوظيفى الكفء باعتباره كلا(١٧). بينما تعجز

بعض الكائنات الأخرى عن تحقيق ذلك، فإذا ضربنا مثالاً على ذلك من الحيوانات ذات الدم البارد مقارنة بالحيوانات ذات الدم الدافئ، فسوف نجد أن كلاهما يتبع أسلوباً مختلفاً لتحقيق التوازن بين الكائن الحى والبيئة المحيطة.

فمثلاً بالنسبة للحيوانات ذات الدم البارد نجدها تلاحظ بدقة القوانين الفيزيقية لانتقال او تحول الحرارة بين الجسم والبيئة المحيطة.كتحول الحرارة بين جسم الثعبان والبيئة المحيطة حيث تميل الحرارة للانتقال بين الأجسام بدون تعديل. وبرغم أن جسم الثعبان يتحمل حداً معيناً من الحرارة، إلا أنه نظراً لعدم امتلاكه لآليات التعديل الذاتى، وأيضا لأن جسمه لا يتحمل الحرارة بعد حد معين، فإننا نجده للحفاظ على مستوي الحرارة الملائم له. يتحرك داخل وخارج ضوء الشمس ليحافظ على هذا المستوى من الحرارة الملائمة له بحيث أن القوانين الفيزيقية لانتقال الحرارة تنطبق بدون تعديل، مثل هذا الكائن الحى لا يمتلك آليات خاصة تتولى إجراء التعديلات الحرارية اللازمة بغض النظر عن التغيرات التى تحدث فى البيئة المحيطة. وفى هذه الحالة نجد أن الكائن الحى الذى ليست لديه آليات التنظيم الخاصة يكون عاجزاً عن الوجود ككائن عضوى مستقل لدية آلياته التى تحقق له هذا الاستقلال عن البيئة المحيطة. ومن ثم نجده يرتبط بشدة ببيئته ويتبعها فى تغيراتها، مثل هذا النمط من التوازن يقترب كثيراً من التصور الميكانيكى للتوازن.

على خلاف ذلك نجد التصور الوظيفى للتوازن، ويتضح ذلك من خلال مثال حول العلاقة بين حرارة البيئة وحرارة أجسام الكائن العضوية ذات الدم الدافئ، حيث نجد أن الأمر يخلف عن الوضع فى كائنات الدم

البارد التى تعكس وجهة نظر التصور الميكانيكى. إذ نجد أن الكائن الحى لا يهتم كثيراً بالتغيرات الحادثة في حرارة البيئة المحيطة، ولكنه يستند دائماً إلى درجة معينة من الحرارة اللازمة للجسم، باعتبارها إطاره المرجعى. إرتباطا بذلك نجد أن آليات التغذية المرتدة، تعمل دائماً على التعويض المستمر والإرجاع الدائم لحرارة لجسم إلى المستوى الملائم له، عن طريق بعض الإجراءات التى تساعد على التعديل فى حرارة البيئة بما يلائم مستوى الحرارة التى يحتاجها الجسم، فمثلاً النشاط يرفع الحرارة وعدم النشاط يخفضها، ولذلك نجد أن الكائن العضوى يمتلك كثيراً من الأساليب التى يحاول بواسطتها الحفاظ على درجة معينة من الحرارة تمكنه من تحقيق أداء وظيفى كفء، وأن النسق النظرى الذى يرتكز عليه تصور هذا التفاعل غائى وليس ميكانيكي. وهو الأمر الذي يعنى أن تماسك النسق لا يتحقق بضم أو جمع العلاقات البسيطة للأجزاء مع بعضها، ولكن بتنظيم الأجزاء باعتبار أن لها وظائفها التى تتجه جميعا إلى تحقيق هدف هذا الكل[١٠٨] ، الذى يتحقق من خلال الحفاظ على حياة الكائن العضوى موازنا كنتيجة للتوازن بين العناصر المكونة لبنائه، وأيضا التوازن مع البيئة المحيطة باعتبار أن الكائن العضوى هو أحد عناصرها.

وعلى هذا النحو نجد أن نسق التوازن الوظيفى يكون عادة نسقاً يمتلك القدرة على التنظيم الذاتى، لكونه يمتلك الآليات التى تخدم هذا الغرض بالنسبة له. ومعنى ذلك أن أحد أجزاء النسق قد يقوم بحركة أو ينجز أداء وظيفياً معوقاً بالنسبة لعنصر أو جزء آخر، هنا نجد أن النسق يدفع متغير آخر للقيام بحركة مقابلة وإنجاز معوض، فإذا تسبب أحد المتغيرات فى

حدوث تغيرات، فإن من شأن هذه التغيرات أن تضغط حتي تحدث سلسلة من التكيفات المتعاقبة والمتبادلة بين المتغيرات، بذلك تتوفر للنسق إمكانية الحركة الدائمة فى إتجاه حالة التوازن،حيث تتم استعادة هذه الحالة حينما تضطرب لأى سبب من الأسباب، وتصبح حالة التوازن هى الهدف الذي يسعى إليه النسق، وهذا أمر مسلم به للتحليل الوظيفى كإطار نظرى يؤكد على النسق المتوازن(١٩)، ولا يعنى ذلك أن هذا النسق المتوازن لا يستوعب تفاعلات التغير، فنحن قد أوضحنا فى بداية حديثنا عن التوازن معناه باعتبار أنه ليس مترادفا للاستقرار أو الثبات واقع اجتماعي تسعى أجزاء النسق لتحقيقة، هذا إلى جانب أن التوازن الذى يسعى إليه النسق كما يتصوره الإطار الوظيفى، تشاركه فى هذا الموقف من التوازن معظم الأنساق النظرية بل حتى أكثرها راديكالية، أليست المرحلة الشيوعية من وجهة النظر الماركسية هى نهاية المطاف ف تفاعلات النسق، حيث يصبح النسق متوازناً، ومن هنا يبدأ التاريخ على ما تذهب الماركسية؟.

فتوازن النسق واستقراره يعنى أنه يميل إلى الاستجابة الدائمة للتغير الذي قد يطرأ على النسق، ومن ثم يتحرك دائماً إلى وضع جديد للتوازن الذى يظل كما هو حتى حدوث تغير آخر فى ظروف التوازن القائم وشروطه، وهو التغير الذي يدفع بالنسق إلى البحث عن التوازن من جديد، فى إطار حركة مستمدة لا تهدأ، ويساعد النسق على إنجازه لكافة هذه التلاؤمات أو التكيفات آليات التنظيم الذاتى التى تمتلكها الأنساق التى تميل إلى الاستقرار، من خلال أدائها لدورها الذى يتمثل فى تأسيس تكيفات تعويضية تقع فى أجزاء أخرى من النسق مقابلة لتلك التى حدث فيها التغير،

ومثال على ذلك في علم الاجتماع اعتبار القوة المتزايدة للعقوبات المفروضة على الخروج عن القانون الأخلاقي أسلوبا للتنظيم الذاتي، عن طريق تدعيمه لمجموعة معينة من القيم الاجتماعية كذلك قد نجد أمثلة لهذه الآليات في الاقتصاد باعتبارها آليات تساعد على تحقيق الاستقرار، كالتأمين ضد البطالة، وضريبة الدخل المتصاعدة وظروف التعاقدات المرنة، حيث ينظر إلى كافة هذه الآليات باعتبارها تساعد على الاستقرار وتدفع إليه[٢٠].

بيد أننا إذا افترضنا أن النسق الاجتماعي كما يتصوره الإطار الوظيفي هو نسق يسعى إلى تحقيق الهدف، فإن تحقيقه لهذا الهدف في مستواه المثالي يكون عادة من خلال وضع متوازن، وفي هذا الإطار هناك ملاحظتين أساسيتين، حيث تتعلق الملاحظة الأولى بأنه إذا كانت الأنساق الوظيفية تميل عادة إلى الحفاظ على بناء أنماطها وعلاقتها المتنوعة الداخلية والخارجية بالرغم من التغيرات في الظروف البيئية المحيطة، حيث يتحقق التوازن إذا توفرت للأجزاء إمكانية الحفاظ على بقاء الهدف[٢١] ذلك لأن وجود هذا الهدف النسقي العام من شأنه أن يساعد على جمع أجزاء هذا النسق في نوع من التماسك والتكامل، لأنها لابد أن تعمل في نوع من التآزر لتحقيق هذا الهدف، غير أن سعي النسق لتحقيق هذا الهدف يمكن أن يولد في أحيان أخرى التوتر والصراع داخل النسق، حيث يحدث ذلك إذا كان الهدف ضعيفاً إلى الدرجة التي يصبح عندها عاجزاً عن جمع شمل الأجزاء حوله لكونه غامضا أو غير محدد، وفي هذه الحالة فإن هذا الهدف غير المحدد أو غير الواضح يمكن أن يؤدي في الغالب إلى انتقاص تكامل النسق وتوازنه،

بل وقد يؤسس الظروف لكى يلعب الصراع دوراً فى بناء النسق[٢٢]، ويلقى بعيداً بتوازنه.

وتتعلق الملاحظة الثانية بالعلاقة بين هدف النسق وتوازنه، حيث نجد أن تفاعل أجزاء النسق مع بعضها البعض يتم فى إطار مجموعة من الأهداف الفرعية التى تسعى الأجزاء لتحقيقها إلى جوار الهدف العام للنسق، ويؤكد شيرمان كروب أن الأهداف الفرعية المشروعة قد تكون أحيانا من القوة بحيث يمكنها فاعلية الأهداف الأولية أو الأساسية التى للنسق العام بفاعلية واضحة، بحيث نجد أن هذه الأهداف الفرعية على رغم تحقيق الهدف العام للنسق، أو تغيير اتجاهه أو حتي فاعلية إنجازه[٢٣]، ومن ثم فقد تعمل هذه الأهداف الفرعية إما على تأكيد التوازن إذا كانت فى حالة انسجام مع بعضها البعض، أنها قد تساعد على انتشار التوتر الصراع فى النسق إذا تناقصت مع بعضها البعض.

واستناداً إلى تحليلنا السابق لمقولات التوازن، النسق الاجتماعى كلما يتصوره الاتجاه الوظيفى، فإننا نتحول الآن لإبراز وجهة نظر بعض الرواد الوظيفيين فيما يتعلق لهذه المقولة وبداية نؤكد أن هؤلاء الرواد كانوا يمثلون تياراً فكرياً يتراكم ويتضح ذاته، ويبحث دائماً عن صياغة متكاملة لهذه المقولة إلى جوار كافة المقولات الأخرى، يؤكد ذلك أن التوازن كما تصوره هربرت سبنسر ليس هو نفس التوازن الذي تصوره تالكوت بارسونز مثلاً حيث نجد أن تصور الأخير أكثر بشكل ما امتدادا له، ولعل ذلك يرجع بالأساس إلى التطوير المستمر للمفهوم كما حدث بالنسبة للمفاهيم الوظيفية الأخرى.

ويعد هربرت سبنسر أول الرواد الوظيفيين الذين طوروا تصوراً خاصاً يتعلق بمقولة التوازن، فنظراً لأن الفكر الميكانيكى يعتبر أحد المحاور المعرفية التى أسهمت فى تشكيل تصورات هربرت سبنسر، فإننا نجد لأن إدراكه للتوازن كان إدراكا ميكانيكا فى جانب كبير منه، حيث أنه وهو يتعرض لمفهوم التوازن يتحدث بمصطلحات مستمدة فى الغالب من النموذج الميكانيكى كالقوة والطاقة والحركة وإيقاع الحركة، والجذب والمقاومة والتشتت والتفتت والحرارة(٢٤) إلا أن الأمر لا يتوقف عند هذا الحد، فنظراً لأنه لم يهتم منذ البداية بتطوير إدراك للكل الاجتماعى، حيث قنع بالنظر إلى هذا الكل باعتباره حاصل أو نتاج لفاعلية الأجزاء، وهى القناعة التى تشكل لب التصور الميكانيكى كما أو ضمنا، حيث يقسم الوجود الاجتماعى بالنظر إلى هذا التصور إلى ثلاثة أنساق لكل منها وظيفة متباينة، وبناء عليها يظهر المجتمع فى شكل تكوين كلى لا ينبثق عن تفاعل الأجزاء بقدر ما هو جمع حسابى لفاعليتها وخصائصها، بل إننا نجده فى موضع آخر يرى الخصائص الفيزيقية والنفسية للأفراد هى التى تصنع مستقبل المجتمع.

واستناداً إلى ذلك نجده يرى أن المجتمع تنتابه فى الغالب تغيرات بفعل عوامل خارجية فيزيقية، وأخرى داخلية نفسية، تلك العوامل التى تثير تغيرات تهز التوازن القائم وتستوجب توازن جديد، وفى هذا الإطار فإننا نلاحظ أن هربرت سبنسر نظراً لأنه لا يرى كلا بنائياً، فإننا نجده لا يرى إمكانية ان يطور البناء الآليات التى تساعده على تحقيق التوازن من جديد، إذا حدث له اهتزاز، بل إننا نجده بدلاً من ذلك يفترض أن يستجيب الكل لهذه التغيرات الجزئية من خلال التكيفات الإيجابية معها تحقيقا للتوازن.

أنه لكى يحيا المجتمع مستقراً، فإنه تنظيماته يجب أن تتلاءم مع طبائع أفراده، فإذا أدى تغير فى الظروف الخارجية إلى تغير فى طبائع الأفراد والبناء الاجتماعى، فإن طبائع الأفراد وبناء المجتمع يجب أن يخضعا لتغير ملائم مع التغير الأول[٢٥].

بل إننا نجده يلجأ إلى فهم التوازن كما يتصوره النموذج الميكانيكى حيث يضرب مثالاً لذلك بأسلوب تحقيق التوازن بالنسبة للكائنات ذات الدم البارد إذ يذكر – كمثال– أن الثعبان يتحرك نحو ضوء الشمس أو يبتعد عنه طلبا لدرجة حرارة معينة، وذلك يرجع إلى افتقاده لآليات التنظيم الذاتى المميزة للنسق المتوازن كما يتصوره الإطار الوظيفى، واتصالا بذلك نجد أن هربرت سبنسر يؤكد أنه إذا كانت الظروف الخارجية هى المتغيرة أساساً، فإنها تستدعى من الإنسان أن يغير من ذاته توافقا معها،بل إننا نلاحظ أن انتقال المجتمع إلى التعقد بعد البساطة، وإلى التباين بعد التجانس، إنما هو تأسيس لتوازن جديد لم ينجزه الكل استنادا لحاجات خاصة من داخله أو بواسطة آليات تنظيم ذاتى، بل أننا نلاحظ أن هذه التغيرات جميعها قد حدثت بهدف التكيف مع الظروف الخارجية التى فرضت اهتزاز التوازن، أو مع الظروف الداخلية والنفسية للأفراد، تلك التى تطلبت حدوث تكيف جديد.

ويختلف الأمر عند إميل دوركيم الذى أكد على الإدراك النسقى الكلى الذى يبرز وجود وفاعليته أجزائه، حيث نجده يقدم وجهة نظر أكثر تلاءم على تصور الاتجاه الوظيفى لتوازن النسق فبناء المجتمع لديه لا يشكل نسقاً مغلقا،بل هو نسق مفتوح وعلى اتصال بتأثير متغيرات البيئة الخارجية، ومن ثم فإن عليه أن يتكيف دائماً مع تأثير هذه المتغيرات، أو مع شروط البيئة

الخارجية، إلا أن ذلك لا يعنى افتقاد النسق لامتلاك آليات التنظيم الذاتى، وذلك يرجع إلى النسق الاجتماعى عند إميل دوركيم يمتلك هذه الآليات التى تعمل بفاعليه واضحة، فمثلا نجد أن الآليات العقابية هى التى تستعيد قوة الجماعة إذا حدث انتهاك لقواعد الجماعة ومن ثم تعمل على تعميق قوة الجماعة فى بناء شخصيته(٢٦)، كذلك يعتبر تقسيم العمل آلية لتصريف التوترات التى تولدت فى بناء مجتمع التضامن الآلي بفعل التناقض بين حجم السكان المتزايد والموارد الاقتصادية المحدودة، بحيث يعمل النسق على تحقيق تلاءم جديد عن طريق إجراء إعادة ترتيب جديدة لعناصره فى نطاق مجتمع التضامن العضوى بما يحقق توازنه من جديد، وهذا يعنى أن التوازن لديه يعتبر توازنا متحركا أو ديناميا يمتلك إمكانية استيعاب آية تغيرات هزت التوازن القائم بهدف تحقيق حالة من الاستقرار والتوازن النسقى من جديد(٢٧).

ويرى دوركيم أن التوازن فى النسق الاجتماعى يستند إلى بعدين أساسين، الأول وجود هدف عام يعمل النسق على تحقيقه، حتى ولو تمثل هذا الهدف العام فى الحفاظ على بقاء النسق فعالاً ومستمراً، ويتمثل البعد الثانى فى توجيه وربط فاعلية الأجزاء بإسهامها فى تحقيق الهدف العام للنسق، حيث يتضح ذلك فى النماذج المجتمعية التى تصورها إميل دوريكم، سواء نموذج مجتمع التضامن العضوى، أو بناء المجتمع العالمى، حيث ينبغي أن تتباين الأجزاء وتتخصص ولكن فى إطار التكامل لتحقيق الهدف العام للنسق على أساس من التناغم والتلاؤم(٢٨).

ويردد نفس هذا التصور للتوازن تقريباً عند برنلاومالينوفسكى، حيث نجده يفترض نقطة افتراضية يخضع النسق عندها لحالة من التوازن الثابت،

يطلق عليها مالينوفسكى نقطة الصفر Zero Point ، وهو الوضع أو الحالة التى يسود فيها التوازن الذى يتجلى من خلال تبادل متغيرات النسق لإسهامات وتفاعلاتها الوظيفية بصورة ثابتة ومستقره تقريبا(٢٩)، إلا أن هذا لا يمنع من انتهاك بعض الوحدات لهذا التوازن، وفى هذه الحالة نجد أن النسق يمتلك الآليات التى بواسطتها يعيد حالة التوازن إلى ما كانت عليه من جديد، فمثالاً-حسبما يري مالينوفسكى-نجد أن حادثة القتل حادثة من الحوادث التى يهتز لها توازن النسق، خاصته كان يعيش حالة العصبية فيه قويه، حيث يمحى أثر القتل بتقديم الدية أو بالانتقام، كذلك جريمة غشيان المحارم لها آلياتها النسقية المقابلة، بل إننا نجد توازن واضحاً يشبه الاتزان الميكانيكى، وهو التوازن الذى يتجلى فى علاقة الأب بإبنه الذى لا يرثه من ناحية، فى مقابل علاقته ابن أخته الذى يرثه خضوعاً لمبدأ التسلسل الأموى من ناحية ثانية، بالإضافة إلى ذلك فإننا نجد أن هذا التوازن فى العلاقات يثير أحيانا التوتر الذى يقدم له بالبناء آليات للتغلب عليه(٣٠) وتصريفه، هذا إلى جانب أن النسق الاجتماعى عند مالينوفسكى كان نسقا مستقراً وإن كان متحركاً خلال الزمن،بحيث تتوفر له القدرة على التلاؤم مع أى تغيرات طارئة تهز توازنه،حيث أن أي تغير فى أى من أجزائه يستتبعه عدة تغيرات مقابلة من الأجزاء الأخرى المشاركة فى تحقيق الهدف العام للنسق، وهو الأمر الذى يؤدى إلى التكامل وإلى التوازن من جديد، ويتجلى ذلك بأوضح صورة فى رد فعل نسق المجتمع البدائى لغزو الأوربيين لمجتمعات أفريقيا أو لإقامة البعض لمصانع اللؤلؤ فى مجتمع التروبرياند(٣١).

ويتضح الوجود النسقى المتوازن بأكثر صوره وضوحاً فى تحليلات راد كليف براون، الذى ينظر إلى البناء الاجتماعى باعتباره المتغير الذى تعمل وحداته لتحقيق هدفه الأساسى دون إتاحة الفرصة لتأسيس أية أهداف فرعية لهذه الوحدات، لأن ذلك من شأنه أن يؤثر على تحقيق الهدف العام للنسق، من هنا فإننا نجد أن هناك آليات عديدة يطرحها البناء لكى يحافظ بها على توازنه، وفى نفس الوقت يحقق نوعاً من الضبط الذاتى لوحداته وتوجيه تفاعلها وأدائها نحو تحقيق الهدف العام للنسق، وعلى سبيل المثال يمكن اعتبار مبدأ الانحدار أو التسلسل الأموى أو الأبوى آلية بنائية تمنع قيام أى توتر بين عناصر النسق وذلك لأنه إذا كانت العلاقات الاجتماعية من حيث طبيعتها متوازنة فى بناء النسق،من حيث كونها علاقة شرعية ام عاطفية مع الآداب المصاحبة لكل منها، فإننا نجد أنها تتسق مع المبدأ السابق،حيث نجد أنه إذا كان التسلسل الأبوى هو المبدأ القرابى المنظم، فإن العلاقات الشرعية تكون فى جانب الأب وبدنته، بينما نجد أن العلاقات ذات الطبيعة العاطفية إلى جانب الأم وجماعتها(٣٢)، بالإضافة إلى ذلك فإننا نجد أن البناء الاجتماعى عند راد كليف براون بسبب استمراره فى الزمن فإننا نجده يواجه فى الغالب بتأثير بعض المؤثرات أو التغيرات من حيث تأثيرها فى إثارة التوترات والصراعات داخل البناء، الأمر الذى يستدعى فاعليه وأداء آليات التوازن لديه.

حيث نجد أن النسق أو البناء يمتلك هذه الآليات التى يؤدى استخدامها إلى تصريف كافة هذه التوترات أو الصراعات أو تنظيمها، فمثلا علاقات التجنب أو التنكيت تعتبر آليات يواجه بواسطتها النسق العلاقات التى تجمع

المتناقضات، لتلك العلاقات التى تجمع بين الألفة والعداوة،مثال على ذلك العلاقات بين الزوج وأم الزوجة، ذلك لأن هذه العلاقات تسبب توترات إذا لم تتوفر للمجتمع الآليات التى تعمل على تصريف توتراتها، كذلك العلاقة بين الجد والطفل، أحدهما ينسحب من الحياة بينما الثانى يدخل فيها كقادم جديد، وكذلك العلاقات بين الجماعات البدائية المتجاورة أو بين الجماعات القرابية المتصاهرة أو العلاقات بين الخال وابن الأخت، حيث تكون الوظيفية الأساسية لآليات تصريف التوتر هو خلق حالة من الاستقرار تتجه فى إطارها كافة عناصر النسق نحو تحقيق الهدف العام للنسق و البناء فى إطار من انتفاء التوتر الذى يؤدى تراكمه إلى تفجر الصراعات والتناقضات داخل البناء.

وتتجلى رؤية التوازن بصورة أكثر اكتمالا عند عالم الاجتماع الأمريكى تالكوت بارسونز،بل إننا لا نتجاوز الصواب أن وجهة النظر البارسونزية للتوازن تعتبر من أكثر وجهات النظر قدرة واكتمالاً فى نظرية علم الاجتماع، ذلك أننا كما نعرف فإن جوهر الجهد النظرى لتالكوت بارسونز كان منصباً أساساً على بناء تصور نظرى عن توازن واستقرار النسق(٣٣) حتى يتفرغ بعد ذلك لصياغة نظرية عن التغير الاجتماعى تكون مكملة لنظريته عن التوازن، ولبناء هذا الإطار النظرى تمثلت نقطة البدء عنده فى النسق الذى يدعم ويحافظ على بقاء ذاته،حيث شكلت نقطة البدء هذه إطاره المرجعى لتحليل وتفسير كافة تفاعلات النسق وعملياته(٣٤) الأخرى.

ويعتبر التوازن عند تالكوت بارسونز توازن دينامى،مجرد عن نسق إمبيريقى، ويمتلك عديداً من آليات التنظيم الذاتى، وبذلك توفرت القدرة لهذا

النسق على استيعاب كافة التغيرات والتوترات وتجاوزها، وذلك عن طريق إعمال آليات إرجاع حالة التوازن من جديد، وإذا كان نسق الفعل الاجتماعى تضم ثلاثة أنساق رئيسية،فإن كل نسق من هذه الأنساق امتلك الآليات الخاصة التى تساعده على تنظيم تفاعله وتحافظ على إستقراره وتوازنه، وإذا كان نسق الفعل هو محدد التنظير البارسونزى، فإن توازن هذا النسق يستند إلى انسياب الإسهام الوظيفى الذى تؤديه أى من أنساقه المكونة (الثقافة والنسق الاجتماعى والشخصية) فى إطار نسق الفعل أو البناء الاجتماعى فإذا أهتز التوازن بفعل اى من العوامل التى سوف نتعرض لها، فإن النسق لديه الآليات التى تساعده على إرجاع من جديد ٠

وتنبثق عوامل اهتزاز توازن نسق الفعل من أى من أنساقه الثلاثة المكونة أو منها جميعاً، فهى تنبثق من نسق الشخصية بفعل عاملين الأول هو دخول فاعلين جدد فى النسق الاجتماعى أو خروج آخرين،حيث يواجه الحالة الأولى بإعمال آليات التطبيع والضبط، بينما يواجه النسق الحالة الثانية من خلال آليات التعويض، ويتمثل العامل الثانى فى الفشل فى تحقيق الإشباع الدافعى الذى ينبغى ان يتجه النسق الاجتماعى عما يؤدى إلى قيام الفاعلين، حتي يتمكنوا إشباع اهتماماتهم Need Disposition، بإجراء تغيير فى النسق الاجتماعى الذى قد يبدأ تدريجيا فإذا استمرت حالة الفشل الواقعى واتسعت، فإن ذلك قد يؤدى إلى ما يكمن أن نسميه بالتغير الثورى، فإذا حدث التغير، فإن النسق يعمل على إحلال آليات التوازن من جديد، وقد تأتى عوامل اهتزاز التوازن من داخل الثقافة، إما لتخلف الثقافة وقيمها عن احتياجات النسق الاجتماعى أو نسق الشخصية، وإما بتجاوزها لهما أو لأى

منها، وفى كلتا الحالتين لابد وأن يعمل نسق الفعل آلياته لتحقيق التلاؤم والتوازن من جديد[٣٥]، وفيما يتعلق بعوامل اهتزاز التوازن من داخل النسق الاجتماعى، فإن ذلك يرجع إلى أن بعض الفاعلين، باعتبارهم يشغلون أدواراً فى النسق، لا يقومون لأداء هذه الأدوار بالفاعلية المطلوبة، أى بدرجة لا تساعد على التطابق مع توقعات الآخرين فيما يتعلق بأداء هذه الأمور، ومن ثم نجد أن النسق يطور آليات الضبط والسيطرة وإعادة التوزيع لكى يحقق التوازن والإستقرار.

وارتباطاً بذلك يرى تالكوت بارسونز أن نسق الفعل يحتاج إلى لزوميات وظيفية أربعة، هى لزومية تحقيق الهدف، وتحقيق التكيف، التكامل، ودعم النمط أو الحفاظ على البناء، حيث يقوم بأداء هذه الوظائف لصالح نسق الفعل أنساق بنائية تتداخل فى أدائها الوظيفى لكى تحقق هدف النسق الملائم لبقائه، ودعم توازنه فى مرحلة معينة[٣٦].

ويحدد تالكوت بارسونز الآليات الرئيسية للتنظيم الذاتى والحفاظ على التوازن، بثلاثة آليات، أولها التطبيع الاجتماعى حيث يعمل النسق من خلال هذه الآلية على فرض اغتراب الشخص عن طبيعتة الحيوانية، ودفعه من خلال استيعاب القيم والمعايير، وشغل الأدوار الاجتماعية، إلى أن يكون أكثر تكاملاً مع النسق الاجتماعى، ويساعد على إنجاز عملية التطبيع خاصيتى المرونة والحساسية اللتان يتميز بهما نسق الشخصية، ويعتبر الضبط الاجتماعى بأبعاده الإيجابية والسلبية ومستوياته المتدرجة هو الآلية الثانية التى يلجأ إليها النسق خاصة أن فاعليته تؤدى دورها فى الفترات التى تلى مرحلة التنشئة والتطبيع من عمر الإنسان، وهو يعمل على إعادة التطبيع عن

طريق إعادة ترسيخ قيم النسق فى الفرد، وتتمثل الآلية الثالثة فى تبادل الإشباع داخل النسق، فنظراً لأن الفرد لا يستطيع وحده إشباع مجموعة حاجاته، لذلك فإنه- لكى يحقق الإشباع لغالبية حاجاته- يدخل فى علاقات تبادل مع عناصر النسق الأخرى، بحيث يؤدى تيسر هذا التبادل إلى تحقيق حالة تكامل التفاعل الوظيفى، ومن ثم توازن النسق.

ويمثل روبرت ميرتون وجهة النظر الوظيفية المتطورة والأكثر اكتمالاً فى الإطار الوظيفى، وبخاصة فى مستوياتها المنهجية، فقد أثار مجموعة من التساؤلات والإشكاليات الهامة، ثم حاول من خلال الإجابة عليها استكمال ضروب النقص والضعف فى التحليل الوظيفى، وهى المواضع التى كانت موضع هجوم واتهام، ومثال على ذلك فإنه إذا كان البنائيون الوظيفيون يتخذون من النسق المتوازن والذى يمتلك آليات الدعم والتنظيم الذاتى، نقطة انطلاق لتحليلاتهم وتفسيراتهم للتفاعلات الوظيفية الحادثة بالنسق، فإننا نجد أن روبرت ميرتون يؤكد أن "عدم التوازن" كالتوازن" يمكن أن يصلح كنقطة بدء لإجراء التحليل والتفسير[٣٧] من داخل الإطار الوظيفى.

وإذا كان الوظيفيون قد أكدوا على أن الوحدات الفرعية للنسق يجب أن لا تتجه نحو تحقيق أهدافها الخاصة أو الثانوية، بل ينبغى أن يتوقف جيدها الرئيسية نحو تحقيق الهدف العام للنسق باعتباره الهدف الرئيسى، فإننا نجد أن روبرت ميرتون يؤكد على ذلك، إلا أنه يضيف موقفاً جديداً على الاتجاه الوظيفى من خلال تقديمه لمفهوم الوحدات ذات الأداء الوظيفى المعوق، والذى قد يتجه إلى إشباع وحدات أخرى غير النسق الرئيسى، أو أن هذا الأداء لا يشبع حاجة لدى النسق، وهو ما يعنى تأكيد ميرتون على

إمكانية أن تفرض الوحدات تأكيداً على أهدافها الفرعية باعتبارها أهداف أساسية ذات أولوية، ومن ثم يتراجع الهدف النسقى العام ليصبح بالنسبة لها هدفا هامشيا أو ثانويا، لذلك كان النسق الاجتماعى كما يتصوره روبرت ميرتون أكثر قدرة على عمليات الصراع والتغير الراديكالى، ومن ثم فتوازن النسق بالنسبة لروبرت ميرتون يتأرجح بين نسق التوازن المستقر ونسق التوازن غير المستقر.

واستناداً إلى فإننا نلاحظ أن ميرتون وهو يجرى تحليلاته الوظيفية يبدأ أحيانا- على خلاف التقليد الوظيفى-بناء يسوده التناقض وعدم التوازن، ويتخذ من هذه الحالة نقطة بدء مرجعية لوصف تحليل وتفسير التفاعل داخل النسق، حتى أن حالة الأنومى عنده،وهى الحالة التى يعانى منها البناء المتناقض، شكلت نقطة انطلاق لتحليلاته الوظيفية وهى التحليلات التى نظرت إلى السلوك الانحرافي باعتباره جسر العبور ليتجاوز حالة الأنومى وحالة التناقض البنائى، والاتجاه إلى تحقيق توازن جديد[٣٨]، من خلال المرور بعملية التغير الاجتماعى التدريجية أو الشاملة، وهو ما يعنى أن حالة التوازن هى الحالة التى يتجه إليها النسق دائماً أبداً، الأمر الذى يبقى على روبرت داخل نطاق الإطار الوظيفى برغم من انتقاده لعديد من مقولاته.

ويرى ميرتون أنه إذا توازن النسق أو أنهار بفعل حالة الأنومى أو التناقض بين العناصر البنائية أو الانحراف، فإن النسق يلجأ عادة إلى عديد من الآليات التى يحاول بواسطتها استعادة التوازن، من هذه الآليات البدائل الوظيفية، حيث يلجأ النسق إليها حينما يسعى النسق إلى تجنب التوتر الناتج عن عدم إشباع بعض الحاجات الأساسية لديه، بسبب عجز الوحدات القائمة

عن تحقيق الإشباع أو رفضها له، ومن ثم نجد أن النسق يقدم بناءات بديلة للبناءات القديمة التى لم تعد قادرة- لأى سبب من الأسباب- على تحقيق الإشباع الوظيفى الملائم، وتتمثل الآلية الثانية لتجاوز اهتزاز النسق، فى قيام التغير الاجتماعى لبعض الجوانب لتجاوز حالة التوتر الكائنة بالنسق، ويتجلى إبداع روبرت ميرتون فى قيام نوع من التوازن الدينامى بين قدر التوتر المختزن فى النسق الذى يظهر وينتشر استجابة لذلك، بحيث أنه إذا وصل النسق إلى أقصى حالات التوتر والصراع والتناقض، أعنى حلة الأنومى الكاملة، فإننا نواجه بالمقابل بأكثر مستويات الانحراف راديكالية، وهو السلوك المتحرر، والثورى الذى يسعى إلى إلغاء الترتيب القائم لمتغيرات البناء وإحلال ترتيب جديد للعناصر يفرض معه توازن جديد.

المراجـــــع

١. **1-Maclup, Fritz :** Equilibruin and Disequilibruim : isplaced Concreteness and Disguised Politics (in) N.J. Demerath : System Change and Conflict, Op. Cit., P.445.

2. **Chipman, I. :** The Nature of Equilibrulm in Economic Theory, (In) Functionalison in Social Sciences, Op. Cit., P.36.
3. **Fritz Maclup :** Op.Cit., P.446.
4. **Ibid,** P.446.
5. **Ibid,** P.451.

6. **Ibid,** P.446.
7. **Ibid,** P.
8. **Smelser, N. 1 :** Theory of Collective Behavior, New York, 1963, P.211.
9. **Kuenne, Robert. E. :** The Theory of General Economic Equilibrium, Princeton, Princeton University Pres, 1963, P.5.
10. **Ibid,** P.11.
11. **T. Parons :** The Social System, Op. Cit., P.20.
12. **Ibid,** PP.20-22.
13. **N.S. Smelser :** Op. Cit., P.218-219.
14. **Ibid,** P.219.
15. **Ibid,** PP.220-221.
16. **Krupp, S.R. :** Equilibrium Theory in Economic and in Functional Analysis as Types of Explanations, (in) Functionalism in Social Sciences, Op. Cit., P.66.
17. **Ibid,** P.67.
18. **Ibid,** P.68.
19. **Ibid,** PP.70-71.
20. **Ibid,** P.73.
21. **Ibid,** P.76.
22. **Ibid,** P.78.
23. **Ibid,** P.79.

٢٤. على ليلة؛ هربرت سبنسر، مرجع سابق، ص ص٦٨-٧٢ .

٢٥. نفس المرجع، ص٧٠ .

٢٦. نفس المرجع، ص٧١ .

٢٧. **على ليلة**، إميل دوركيم والتصور الوظيفى للمجتمع،
المكتبة المصرية، الإسكندرية، ٢٠٠٣، ص٩٨ ٠

٢٨. **نفس المرجع**، ص١٠٠ ٠

٢٩. **على ليلة**؛ برنسلاو مالينوفسكى، مرجع سابق، ص

٣٠. **نفس المرجع**، ص

٣١. **نفس المرجع**، ص

٣٢. **على ليلة**، البنائية الوظيفية فى علم الاجتماع والأنثروبولوجيا،
مرجع سابق، ص ص٢٠٣-٢١٢ ٠

٣٣. **نفس المرجع**، ص ص٢٧٥-٢٩٢ ٠

٣٤. **نفس المرجع**، ص٢٨١ ٠

٣٥. **نفس المرجع**، ص٢٨٤ ٠

٣٦. **نفس المرجع**، ص٢٨٧ ٠

٣٧. **نفس المرجع**، ص ص٤٠٧-٤١٥ ٠

٣٨. **نفس المرجع**، ص٤١١ ٠

الفصل الثامن

الانحراف الاجتماعى

آلية انهيار التوازن وبداية انطلاق التغير

فى تناولنا لمقولة توازن النسق الاجتماعى، اتضح لنا أن هذا النسق يسعى دائماً لتحقيق التوازن، فإذا حققه فإنه قد تظهر -من جديد- مجموعة من العوامل التى قد تؤدى إلى انهيار هذا التوازن ثانية ليبدأ السعى من جديد لتحقيق توازن جديد، ولذلك نتفق مع بتل فى تأكيد على أن المعايير التى استخدمت فى تقدير نموذج التوازن ليست مختلفة عن تلك المستخدمة فى تقدير نظريات التغير الاجتماعى، باعتبار أن مبادئ التوازن يعتبر مدخلاً ملائماً لصياغة نظريات عن التغير الاجتماعى(١).

وذلك يرجع إلى أن للنسق الواقعى حالتين أساسيتين إذا قمنا بتجريدها تعسفيا عن واقعها النسقى الحى المتفاعل، وتتمثل الحالة الأولى فى حالة توازن النسق، بينما تتصل الحالة الثانية بتغير النسق، وعلى حين نجد أن ترتيب المتغيرات فى الحالة الأولى واضحا ومحدداً فإنه من الصعب فى الحالة الثانية البحث عن ترتيب للمتغيرات لأنها فى هذه الحالة تكون فى حالة من الاستمرارية أو عدم السكون، وأيضا لأن النسق يخضع فى إطارها لإعادة ترتيب لمتغيراته، وبذلك يمكن القول بأن النسق يعيش عادة فى نطلق حالتين مستقطبتين الأولى حالة سكونية واستاتيكية شبة كاملة تقريبا، بينما الثانية تعكس تفاعلا استثنائيا وديناميًا قويا عن ما هو معتاد، بحيث لا نستطيع معه تحديد ترتيب المتغيرات النسقية، وأسلوب تبادلها للإسهامات الوظيفية،

وبين هاتين الحالتين المستقطبتين للنسق توجد حالات كثيرة متنوعة يعيش فى إطارها النسق الاجتماعى.

غير أن انتقال النسق من حالة الأولى إلى الحالة الثانية ليس انتقالاً خاطفا أو راديكاليا، بل هو انتقال تدريجي يستوعب النسق خلاله أية متغيرات جديدة قد تساعده على التكيف والبقاء، غير أنه إذا عجز النسق عن التكيف مع إطاره أو بيئته المتغيرة- لأى سبب من الأسباب- فإنه يواجه التغير الراديكالى الذى يفرض عليه، والذى توجد أسبابه فى حالة النسق السابقة، التى كان يعيش فى إطارها النسق متوازنا، حيث تشكل هذه الأسباب أو العوامل قنطرة العبور التى يعبر من خلالها النسق من الوضع المتوازن إلى الوضع المتغير، وهي ما نطلق عليه بالانحراف أو السلوك الانحرافى، ولا يعنى السلوك الانحرافى أنه سلوك فاعل شخص، ولكنه قد يكون سلوكه وحدة اجتماعية أو جماعة فرديا أو نظاما اجتماعيا أو حتي عنصراً بنائيا، بالإضافة إلى ذلك فإن الانحراف هنا ليس له المعنى الأخلاقى، ولكنه انحراف بالمعنى الاجتماعى، أى أن التفاعل أو الآراء الوظيفى الخاص بوحدة ما أتخذ مساراً منحرفا(أى مختلفا) عن مسار التفاعل المعتاد، ذلك هو ما نقصده بانحراف وحدة ما اجتماعياً، ومن ثم فإذا انحرفت الوحدة،ثم نجحت الوحدة المنحرفة فى دفع النسق فى المسار الذى اختارته، وهو المسار المنحرف بالنظر إلى الكلية النسقية السابقة، فإن ما هو منحرف قد يتحول ليصبح القاعدة وأساس الاعتياد، الذى يقاس عليه أى انحراف جديد.

وتكشف تأمل حالة الاتجاه الوظيفى فيما يتعلق بقضايا الانحراف والتغير عن وجود توازن بين نمو كفاءة النظرية البنائية الوظيفية بتوازى مع

نمو إمكانياتها على استيعاب الانحراف كمتغير له دور وأداء وظيفى داخل النسق الوظيفى، وذلك نلاحظة عند تالكوت بارسونز، حينما أعطى الانحراف دوراً رئيسياً فى تأسيس تغير جذرى فى بناء النسق،كما تمثل ذلك فى التغير الثورى الشامل الذى قامت به جماعة ثورية ملهمة[٢]، كذلك نجد هذا النمط من التغير فى كتابات روبرت ميرتون ،حينما أكد على وجهة النظر الموضوعية للاتجاه الوظيفى، وهى وجهة النظر الموضوعية للاتجاه الوظيفى، وهى وجهة النظر التى تذهب إلى القول بأن التكيفات الانحرافية الخمسة التى حدد لها دور فى عملية إعادة بناء النسق الوظيفى عن طريق تغييره تغييراً شاملاً وجذرياً[٣] يلغى تناقضاته الداخلية السابقة، ويتضح التوافق بين كفاءة النظرية من ناحية، وبين إمكانية استيعابها لقضايا التغير والانحراف من ناحية أخرى من خلال تأكيد جيذون جدبرج، أن هدفنا أن نطرح تعديلا للنظرية البنائية الوظيفية القائمة، بحيث يساعد هذا التعديل فى امتلاكها القدرة الأفضل على إمكانية استيعاب معطيات سوسيولوجية أخرى تتعلق بواقع التغير الاجتماعى، كذلك التوترات الكائنة داخل الانساق الاجتماعية،وبينها وبعضها العض[٤] بما يلغى اتهام الاتجاه الوظيفى بأنه الاتجاه الذى يؤكد على السكون والاستقرار.

ذلك يعنى أن هناك إدراكا متزايداً لأهمية الانحراف كأحد المتغيرات الآفة فى النسق، ذلك فى مقابل التخلى تدريجيا عن مقولة التكامل الكامل التى كانت موضع تأكيد ثابت من قبل الوظيفيين الأوائل، ويرجع ذلك فى الحقيقة إلى عاملين، ويتمثل العامل الأول فى أنه إذا كان الاتجاه الوظيفى قد نشأ فى أحضان مجتمعات بدائية صغيرة يسودها التماسك والتكامل، تلك المجتمعات

التى تفتقد لأى حس تاريخى، وبالتالى اى إدراك للتغيرات ذات التأثير أو الفعالية على ما يؤكد بيرسى كوهين[٥]، فإن هذا الاتجاه يعايش مجتمعا ديناميًا متطوراً، عليه إذا أراد الاستمرار فى الوجود كإطار نظرى فاعل أن يمتلك القدرة على معالجة قضايا المجتمع المعاصر الذى تنتشر فيه تفاعلات الانحراف والصراع والتغير سواء حاولنا دراسة فاعلية هذه العمليات فى المجتمعات البدائية لكى نساعدها على اجتياز هوة التخلف، أو سواء عايشنا هنا فى المجتمع التكنولوجيى المتقدم الذى يتباين ويختلف أكثر مما يتكامل ويتجانس، وارتباطاً بذلك نجد أن عالم الاجتماع روبرت ميرتون، باعتباره أكثر الرواد الوظيفيين حداثة يؤكد أن التكامل المطلق حالة لا وجود لها، ولكننا نجد بدلا من ذلك درجات إمبيريقية من التكامل،حتى عدم التكامل أو عدم التوازن[٦]، واستناداً إلى ذلك فإنه لكى تتوفر للنظرية الوظيفية مستوى من الكفاءة العلمية والقدرة على قيادة البحث والتأمل العلمى، فإن عليها أن تستوعب كل متغيرات الواقع وتفاعلاته بما فى ذلك تفاعلات الانحراف والصراع والتغير.

ويعود العامل الثانى إلى طبيعة النظرة إلى الانحراف، حيث أعيد تطوير هذه النظرة بحيث تشكلت وفق متصل بداية النظرة إلى الانحراف باعتباره يعبر عن تشوه خلقى أو أخلاقى، كما أكدت على ذلك غالبية المنظمات الفردية، التى نظرت إلى الانحراف باعتباره حالة غير مرغوب فيها، فى مقابل ذلك وعلي الطرف الأخر من المتصل نجد موقفاً نظرياً ينظر إلى السلوك الانحرافى من خلال نظرة علمية وموضوعية، تتخل عن وصف سلوك بأنه "حسن" أو " سئ" وتدرس السلوك من خلاله نتائجه أو أثاره، بل

ودوره فى السياق الاجتماعى الذى يوجد فيه ، حيث تفتقد المنظورات الموضوعية أن للسلوك المنحرف دوره كما للسلوكيات السوية أدوارها، وهي جميعها أدوار لها وظائف فى بناء المجتمع، واستناداً إلى هذين العاملين فيما يتعلق بإدراك طبيعة السلوك المنحرف تولدت نظره أكثر موضوعية وأكثر كفاءة فى نطاق الاتجاه الوظيفى وبخاصة على المستوى المنهجي، فيما يتعلق بتناول متغيرات النسق بما فى ذلك متغيرات السلوك الانحرافى.

إلى جانب ذلك فإن تأمل أوضاع النسق الاجتماعى يكشف أن هذا النسق له جانبين أساسين، يسبب تناقضهما وجدلهما تغيره وتطوره، بل وتكيفه مع الظروف المحيطة، الأمر الذى يعنى إمكانية وجود بناءات متضادة وذات أداء وظيفى متناقض داخل النسق الاجتماعى الواحد،حيث يساعد إدراك هذه المتطلبات المتناقضة، أو هذه البناءات المتضادة المرتبطة بها، الباحث الوظيفى- الذى يهتم بدرجة عالية كما هو معتاد بالتكامل- على إدراك الوجود البنائى المتناقض- الذى قد يطرح متطلبات متناقضة للأداء الوظيفى، بحيث يؤدى ذلك إلى بروز تساؤل استراتيجى يتعلق بأسلوب محافظة النظام الاجتماعى على تكامله فى وجه المتطلبات والبناءات الموجودة والمتناقضة؛ وقد يتحقق هذا الوجود المتكامل من خلال استخدام آليات دعم التماسك الداخلى، أو عن طريق الاستفادة من قيم السلب والنفى، ومثال على ذلك تأسيس الدكتاتور للشرور والأزمات الخارجية، حتى يحول بواسطتها انتباه الشعب التناقضات الكائنة داخل النظام الاجتماعى إلى الاهتمام بالتهديدات الخارجية حيث يمكن أن تجرى عملية ممثلة داخل الإنسان الفرعية فى المجتمع أو بينها وبعضها البعض(٧).

ويساعد التعرف الصريح على المتطلبات الوظيفية المتضادة التى قد تطرح على النسق، ومن ثم على النسق أو الإنسان الفرعية، الباحث الوظيفى على تحليل تفاعلات المنافسة والصراع والتغير التى تقلق النظام الاجتماعى، ويبرهن رالف دراندورف على أن نظرية الصراع يجب أن تساعدنا على "التنبؤ" بالصراعات والتوترات الاجتماعية الكائنة فى تنظيم بنائى معين(٨) أو المنطلقة منه، وفى الحقيقة، يتمثل أحد أهداف التعديلات التى أجراها الباحثون المحدثون فى الاتجاه الوظيفى فى تطوير قدرته على استيعاب التناقض والانحراف والصراع والتغير.

وبتحديد أكثر، تؤكد النظرية المحدثة التى تهتم بالمتطلبات الوظيفية المتناقضة على التناقضات الذاتية الداخلية التى تقع داخل الأنساق الاجتماعية، كالتأكيد على وجود التوافق والانحراف، أو الترتيب الطبقى إلى جانب النزعة المساواتية، وذلك يرجع إلى أن الأنساق الواقعية تشهد هذه التناقضات والاختلافات فيما يتعلق بتفاعلاتها ومعطياتها الواقعية، ومن الطبيعى أن ينعكس ذلك على أطرها النظرية، وللبرهنة على وجود هذا الاختلاف أو التناقض نذهب مع شارل حينما يذهب إلى التأكيد على وجود المعايير الاجتماعية والمتصارعة فى نفس المجتمع. بل إننا نجد أن هناك شرائح من السكان تعمل وفق أى منها وتتمسك بها، كذلك نجد أنه بالنسبة للأجيال أو لشرائح العمر المختلفة، أو الشرائح على أساس النوع، حيث نجد ارتباط كل مجموعة من هذه المجموعات بأى من أنواع المعايير الاجتماعية الكائنة فى النسق، بالإضافة إلى ذلك يؤكد شارل أن البشر الذين ينتمون إلى شرائح اجتماعية مختلفة قد يميلون إلى الدعم والفهم والتفسير الخاص لبعض الأدوار

الاجتماعية الشائعة، وعلى سبيل المثال فقد يؤكد الإنسان الغنى على ضرورة أن لا تعمل الزوجات، بينما يؤكد الفقراء فى مقابل ذلك على ضرورة أن يعملن، بل أننا قد نجد أن الزوجات أنفسهن قد يطورن أفكاراً خاصة فيما يتعلق بمختلف القضايا أو السابقة، غير أنه ما هو هام بدرجة أكثر تولد قناعة لدى البشر وجهات النظر المتضادة قد توحدهم كل مع الآخر، ذلك إذ سلم كلاً منهم بأن للآخر الحق فى وجهة نظره الخاصة، وهو ما يعنى أن الحديث عن التناقض الظاهرى المتعلق بمجموعة المعايير يعد فى ذاته أمراً عادياً، وأنه متوقع من قبل الفاعلين فى تصرفهم كل تجاه الآخر[١٠].

يعنى ذلك أن النسق الاجتماعى يشهد تناقضات بين وحداته، إلا أن هذه التناقضات تظل دائما فى إطار نسقى، بمعنى أن هذه التناقضات تقرب إلى حد كبير من طبيعة التناقض الجدلى الذي يضم التآلف الثالث الأكثر اكتمالاً من عناصره المتناقضة والمكملة لبعضها البعض فى نفس الوقت، ومن هنا تهتم وجهة النظر الوظيفية المحدثة بالنظر إلى الطبيعة السياسية لهذا الجدل بين العناصر النسقية قبل كل شئ، باعتبار أن الخصائص البنائية للنسق الاجتماعى تحدد وتؤسس عناصره، حيث نجد مثلاً أن أحد نماذج المجتمعات أو "الأنساق الفرعية" بطرح تنظيمات بنائية خاصة، وبالتالى سوف يكون سبباً فى تفاعلات جدلية متشعبة، أكثر مما قد تفعل نماذج المجتمعات أو الأنساق الفرعية الأخرى، وعلى سبيل المثال تبرز الحاجة إلى الانحراف فى نسق التفكير العلمى بصورة ملحوظة بأكثر مما هو مطلوب فى معظم النظم أو الأنساق الاجتماعية الأخرى، حيث تظهر نتيجة لذلك التوترات والصراعات بين مؤيدى الانحراف من ناحية، وبين هؤلاء الذين

يضغطون من أجل التوافق من ناحية أخرى الأمر الذى يكون له معالم متباينة تماما فى نسق التفكير الاجتماعى بدرجة أكثر مما قد يحدث فى بعض النظم الاجتماعية الأخرى، وفى محاولة توضح ذلك بمثال أخر فإننا نؤكد أن الجدل الناتج عن المتطلبات العدائية المتبادلة لكل من النزعة إلى تأكيد الترتيب الطبقى من ناحية، والنزعه المساواتية من ناحية أخرى سوف يختلق بصورة واضحة تماماً فى المجتمع الصناعى عنه فى مجمع أو نظم أو حضارة ما قبل الصناعة، هذا بالإضافة إلى التأكيد على المتطلبات المتباينة داخل كلا نموذجى المجتمعات(١١) أعنى نموذج المجتمع الصناعى والمجتمع السابق عليه.

ويؤكد جيدون جوبرج أن هناك قليل من المفكرين بدءوا ينتبهوا إلى هذا التناقض فى العناصر النسقية نذكر منهم جويجورى باتسون، ماكس جولمان، ثم يذهب إلى أن بارسونز نفسه قد لاحظ ذلك برغم كونه من أكثر المتاحدين الفيدرين للاتجاه الوظيفى. حيث سلم ضمنيا وليس صراحة بالتناقضات الجوهرية داخل الأنساق الاجتماعية، فقد عرف على سبيل المثال أنه ليس هناك فعل شمولى كلية، أو آخر موجه كلية نحو قيم الإنجاز، حيث نجد أنه إلى جانب النزعة الشمولية التى قد توجه الفعل نلاحظ درجة معينة من النزعة الخصوصية، وعلى هذا النمو فإن مفهوم النزعة الشمولية، أو النسق الاجتماعى الموجه كلية إلى الإنجاز، يعبر عن حالة واقعية محددة، أو حتى عن خيال اجتماعي، لا تجد له مقابل فى الواقع المعاش(١٢)، غير أنا نلاحظ أن التناقض الذى قد يظهر بين بعض العناصر النسقية، والتى قد يبرزها النسق الاجتماعى، ليست تناقضات استاتيكية أى تفصل بجوهر البناء،

ولكنها تناقضات ذات طبيعة دينامية بالأساس، على الأقل وفقا لوجهة نظر الرواد الوظيفيين،وبخاصة تالكوت بارسونز الذى استشهد به جيدون جوبرج.

ويرجع ظهور هذه التناقضات من خلال الواقع الدينامى الذى يعيشه النسق الاجتماعى، إلى أن النسق الاجتماعى كوحدة لا يمكن تجريده أو فصله باعتباره وحده منعزلة عن كافة الوحدات المحيطة، فى هذا الإطار نرى الوظيفية المحدثة على عكس الوظيفية الكلاسيكية- أن النسق الاجتماعى يعتبر دائماً وحدة أشمل، ويحتوى فى نفس الوقت على وحدات فرعية أصغر، وهو التصور الذى نلاحظه بوضوح عند تالكوت بارسونز أو روبرت ميرتون لترتيب الأنساق أو الوحدات بالنظر إلى بعضها البعض وعلى هذا النحو فعلى النسق – كوحدة اجتماعية – أن يواجه عوامل التأثير التى قد تصدر عن الوحدات الداخلية المكونة له، أما بسبب انحراف بعض هذه الوحدات عن حجمها البنائى أو أدائها الوظيفى المعتاد(٢٣) أو بفعل مؤثرات من الخارج من المستوى النسقى الأعلى والأشمل، أو على الأقل من الوحدة النسقية الموازية،حيث قد يطرح النسق الأشمل من خلال هذه المؤثرات متطلبات وظيفية تختلف عن الأداء الوظيفى السابق، فى هذه الحالة نجد أن النسق يسعى، تحقيقا للملائمة- إلى إجراء بعض التعديلات إما على مستوى الترتيب البنائى لبعض الوحدات، أو أن هذه التعديلات قد تسبب الأداء الوظيفى ذاته، تلك التى تقوم بها وحدات وعناصر قائمة بالفعل، فإذا أستقر النسق بعد إجراء التكيفات اللازمة فإنه يواجه بانحراف جديد، وتناقضات جديدة، عليه أن يقدم لها حلا بآلياته الخاصة التى لديه، ومن الطبيعى أن تعبر هذه التفاعلات عن الحاجة إلى التغير والنمو، وهو الأمر الذى يعنى أنه

ليس هناك تناقض صراعى ثابت ومتبلور، حيث يؤدى إلى تفجير التغير الثورى الشامل، وهو ما لا يطلبه الوظيفيون حسبما يذهب تالكوت بارسونز، ولا هو من نوع الصراع المتوازن لتعادل قوة أطرافه ومن ثم دوامة واستمرار على ما يذهب لويس كوزر ولكنه تناقض أو صراع ينظر إليه النسق من خلال طبيعته الاستثنائية ويسعى إلى استيعابه بأى من صور الاستيعاب تحقيقا للتوازن على مستوي النسق.

ذلك يعنى أن الانحراف عن ما هو معتاد يشكل أساس المتطلبات النسقية المتناقضة، ويصبح هذا الانحراف هو أيضا أساس التكامل النسقى وتعبيراً دائما عن قدرة هذا النسق على التجدد والاستمرار، وبرغم ذلك، فإننا نلاحظ أن التراث السوسيولوجى قد نظر إلى الأعراف نظرة مختلفة، حيث نجد اختلاف بين الفكر الاجتماعى القديم والفكر الاجتماعى الحديث فيما يتعلق بأصل ونشأة الانحراف، إضافة إلى اختلاف آخر بينهما يتعلق بالنظر إلى الانحراف لمتغير فى علاقته بالنسق، والدور الذى يمكن أن يلعبه فيما يتعلق باستقرار أو تغير هذا النسق.

وفيما يتعلق بالخلاف الأول وهو الخاص بأصل الانحراف ونشأته، نجد أن هناك نظريات سوسيولوجية عديدة فى مرحلة النظريات العاملية قد حاولت تقديم تفسير لهذا المتغير، حيث حاولت كل منها- أى النظريات العاملية- نسبة نشأته إلى العامل المفضل فى تفسير التفاعل الاجتماعى من وجهة نظر هذه النظرية، إذا نجد أن المدرسة الجغرافية مثلا تنسب إيا من صور الانحراف إلى وعودة التضاريس أو سهولتها، أو إلى برودة المناخ أو ارتفاع حرارته، بينما سعت المدرسة البيلوجية، وبخاصة المدرسة الإيطالية

بقيادة سيزارى لمبروزو إلى نسبة الجريمة والانحراف إلى الوراثة أو إلى التشوهات الخلقية التى يعانى منها المجرم أو المنحرف، وقد ذهبت المدرسة النفسية إلى رأى قريب من ذلك، إضافة إلى ذلك اعتقدت نظريات السلالة أو العنصر فى مفهوم "البذرة السيئة"، حيث كانت تعتقد أن مصدر الانحراف يكمن فى القرار منذ البداية، وهو ما يعنى أن التفسير داخل هذه النظريات كان بمتغيرات لا تنتمى إلى البيئة الاجتماعية، أو السياق الاجتماعى الذى يعيش فى إطاره المجرم أو المنحرف.

ومع تطور النظرية السوسيولوجية، وحدوث تراكم للتراث السوسيولوجي، اتسع عدد القوى السببية المسببة للانحراف والجريمة، بحيث أصبحت هذه القوى تتبلور فى متغيرين مفسرين أولها القوى النفسية المعقدة التى تطورت فى بناء الشخصى، والبيئة الاجتماعية، بحيث تعد هذه المتغيرات المقدمات أو الظروف الملائمة، التى تؤدى إلى الانحراف بمجرد أن نغرس فيها "البذرة السيئة" وقد تطور الأمر حتى ظهر مفهوم التفاعل المتبادل للقوى الاجتماعية والسيكولوجية، وبدأ عالم الاجتماع ينظر إلى العمليات والبناءات الشاملة باعتبار أن لها دورها وفاعليتها فى ظهور الانحراف، كالتناقض بين القيم والغايات الثقافية وبين الوسائل النظامية لتحقيق هذه الغايات أو تجسيد هذه القيم، كذلك الأنومى حيث إطار اجتماعي بالا قواعد منظمة. أو قواعد وقيم منهارة، إضافة إلى دور السياقات الجزئية كالمخالطة المغايرة فى الإطار الأيكولوجى والاجتماعي، والثقافة الفرعية، وهو ما يعنى انتقال بؤرة التركيز وإدراك متغيرات الانحراف باعتبارها

تصدر عن القوى الممهدة والأبنية الشاملة إلى المستوى الجزئى Micro للتفاعلات اليومية.

وفى الفترة الأخيرة تولدت وجهة نظر فى الجريمة والانحراف ذات طبيعة دينامية بالأساس، حيث نظرت إلى الجريمة والانحراف باعتباره منبثقا عن شبكة من العمليات أو الوقائع المستمرة التى تساعد على تولد الانحراف، كالعمليات المرتبطة بالظروف التاريخية على المستوى المجتمع أو الفرد، وكذلك البناء الاجتماعى باهتماماته وتأكيداته الأخلاقية، إضافة إلى السياق المتنوع والمتغير للتفاعلات والتعاقدات والتعاملات بين الأشخاص داخل البناء الاجتماعى، حيث تولد الضغوط اليومية لإنجاز الأدوار سلسلة من التكيفات والمساومات والانحرافات التلقائية أو الإدارية، التى تؤدى (استنادا إلى رد فعل المجتمعى) إلى تحديد الانحراف ونعته أو تسميته، ومن ثم تحديد الشخص المنحرف باعتباره منحرفا، ثم تطور ذلك إلى ظهور وتجمع مجموعة من المنحرفين، سواء كانوا تجمعا من المرضى العقلين، أو المبدعين الشواذ، أو المفتريين ذوي الثقافة الفرعية، أو المهيجين الثوريين، ثم تأثير الأعمال هذه الجماعات،بصورة مباشرة أو غير مباشرة، على البناء الاجتماعى والثقافى، حيث تسعى إما إلى إصلاحه أو العمل على انهياره(٤٤) بحثاً عن بناء أو سياق إجتماعى جديد لا تساعد تفاعلاته على تفريغ الانحراف.

ذلك يعنى أن النظر إلى أصل الانحراف وفقا لمتصل " الفرد-المجتمع" قد حدث فيه تحول وتغير،حيث كان التركيز فى البداية على الفرد المنحرف باعتباره أصل الشر وعلته، ومن ثم ينبغى القضاء عليه.وهى

القناعة التى نلاحظها عادة بين معظم الشعوب الآن فى مقابل اعتبار التماسك والتكامل النسقى والالتزام بالأخلاق العامة من أهم ملامح الأبنية الاجتماعية المعاصرة،وهو ما يعنى النظرة المقابلة للانحراف باعتبار أن مصدره بعض الأفراد وليس النسق، ومن ثم النظر إليه باعتباره محطما لتكامل النسق، الأمر الذى يؤدى إلى تشكيل رد فعل تجاهه بعد إدانته، وإذا كانت النظريات العاملية قد ساعدت على تمويل بؤرة التركيز من الفرد إلى قوى أخرى تمثلت فى العوامل أو المتغيرات المفسرة، حيث أكدت هذه لنظرة أخيرا على أن النسق وليس الفرد هو مصدر الانحراف، وأن النسق يطرح الانحراف لأداء وظيفة لازمة للبناء، وقد حدد والتربكلى هذه الوظيفة بتأكيده أن الجماعات المنحرفة تساهم فى معظم فى تحطيم النسق أو دفعه إلى حالة من الفاعلية الأكثر.

ويدور المتصل الثانى فى النظر إلى الانحراف حول طبيعة الوظيفة التى يؤدى الانحراف هل هى وظيفية سلبية أم إيجابية بالنسبة لبناء المجتمع ولتغيره متصل " السلب-الإيجاب"، وإذا كان قد اتضح لنا تطور النظرة إلى الانحراف وفق المتصل الأول "الفرد-المجتمع"، حيث استقرت هذه النظرة أخيراً إلى التأكيد على اعتبار الانحراف متغيراً له لزوميته بالنسبة للنسق الاجتماعى، وأن للانحراف علاقة عضوية بالنسق وليس الفرد، على خلاف ذلك نحاول من خلال المتصل الأخير أن نوضح طبيعة العلاقة بين الانحراف والنسق الاجتماعى، بمعنى هل ينظر النسق إلى الانحراف باعتباره متغيرا يلعب دوراً فى إطاره ولازما له، أم أنه متغير معوق لأدائه ينبغى مواجهته والقضاء عليه، حيث يكشف تأمل هذه المقولة أن الاتجاه الوظيفى قد تطورت

نظرته بشأن دور الانحراف كمتغير فى بناء النسق، وإذا كانت وجهة النظر التقليدية قد رأت فى البناءات الاجتماعية وسائل للضبط الاجتماعى الذى يؤدى ضعفها أو انهيارها إلى إطلاق عقال موجات الجريمة والانحراف، التى يفترض أنها ذات وظيفة سلبية بالنسبة للمجتمع، فإننا نجد أو جهة النظر المدينة لا توافق على ان الانحراف يمكن أن تؤدى إلى الانهيار الكامل للأبنية الاجتماعية، بالرغم من إمكانية حدوثه، ومن ثم نؤكد وجهة النظر الحديثة على أن البناءات القوية والمتماسكة، والتى تمتلك ميكانيزمات الدعم الذاتى تعمل على توليد الانحراف فى تيار متشعب ومستمر، حيث يحتوى هذا الانحراف على عناصر إيجابية بالنسبة للجماعة(١٥)، وعلى هذا النمو لا يميز النسق الاجتماعى، الثقافى بين التوافق والانحراف لأن كليهما يعتبر بنفس القدر تجليا لفاعلية النسق، وفى هذا الإطار لا يقدم النسق الاجتماعى أى أدائه أو ازدراء للسلوك الانحرافى، الذى قد يكون له دور هام فى بناء النسق، يؤكد ذلك قول شارل أننا يجب أن نكون على وعى عند النظر إلى الأدوار التى تحدد بأنها سيئة أو ضارة، حيث يمكن إدراكها باعتبارها مؤشراً على التغيير وبخاصة التغيير المتصل بضعف المعايير، أو بانتشار حالة الأنومى ومن ثم تصبح هذه الأدوار الاجتماعية بهذه الصفة- كونها ضارة- مفيدة اجتماعيا(١٦).

ويؤكد والتر بكلس أننا إذا نظرنا إلى أنواع القيادة التى ميز بينها ماكس فيبر بصورة واضحة، حيث نجده من ناحية يتحدث عن النمط الأول وهو القائد " الكارزمى" الذى تتحدد مكانته بالنظر إلى طبيعته الأساسية، وهو يعتبر هذا النمط غير منظم، وفى مواجه هذا النمط نجده يتحدث من ناحية

أخرى عن القادة الآخرين الذين تتحدد مكانتهم استنادا إلى إجراءات قانونية منظمة، ويبدون أن فيبر قد حذف نمطا وسيطا أشرت إليه فى كتابى " الأسس" حينما تحدثت عن إمكانية الصياغة الروتينية للأنشطة الكارزمية، ثم إعادة استيعابها فى الحياة النظامية للمجتمع، وارتباطاً بذلك فإن ما أريد توضيحه يتمثل فى أن المجتمعات تطرح مثل هذه الأدوار، لتقوم شخصيات معينة بإنجازها دون تحديد مسبق لهذه الشخصيات، حتى هؤلاء الأشخاص الذين لهم طموحهم الثورى غير المعتاد أو غير المتوضح -اجتماعيا- فإن المجتمع يميل عادة إلى إقرار ما يقومون به(١٧)، وهو الأمر الذى يعنى أن المجتمع يطرح الأدوار المنحرفة عن أدائه المعتاد ثم يتواءم مع ما تحققه هذه الأدوار فى تغيير أو تطوير فى بنائه.

واستنادا إلى المتصل الثانى لإدراك الانحراف،يتضح لنا أن النظرة إلى الانحراف قد تطورت من الاعتقاد فى أن وظيفة الانحراف ذات طبيعة سلبية أساساً،إلى النظر إليه باعتبار أن له وظيفة إيجابية حتى ولو كانت انحرافا عن التفاعل النسقى المعتاد،ذلك لأن السلوك المنحرف من حيث تفاعله ونتائجه يمثل طاقة التطور والنمو والتكيف مع الظروف المتغيرة التى تطرحها البيئة الاجتماعية- وغير الاجتماعية- المحيطة- بالنسق من خلال ثباته فى المكان وتحركه عبر الزمن.

غير أنا إذا اتفقنا على أن الانحراف متغير يطرحه النسق لكى يحقق وظيفة إيجابية بتأكيد تكيفة وتطوره فى اتجاه معين فإن هذا التطور والتكيف يعتبر تغيراً فى حد ذاته، وحتى يمكن للانحراف أن ينجز هذا الدور المعين له، والذي عينه له النسق فإنه يدخل كمتغير مع النسق فى نوع من التغذية

الخلفية المرتدة فإنه يدخل كمتغير مع النسق فى نوع من التغذية الخلفية المرتدة لتحقيق هذا الهدف، وقد صدر ألبرت كوهين وليزلى ولكنز اكتمال هذا التفاعل، إذ يرى ألبرت كوهين أن أسلوب التغذية الخلفية المرتدة يتحقق بأن يصبح نمط البناء المتحدث، وظيفة لتفاعل مجموعتين من القوى والعمليات، قوى وعمليات توسيع نطاق الانحراف فى مقابل القوى التى تعمل على التقليل من الانحراف، وأن كلتا هذه القوى تؤدى فاعليتها فى إطار النسق الاجتماعى،حيث يعد الانحراف الناتج- حصيلة تصارع هذه القوى- وظيفة للسياق أو الوسط الاجتماعى وهو السياق الذى يحتوى بداخله على المعانى والأفعال المرتبطة بالسلوك المنحرف، والتى تشكل استجابة له تتغير بتغيره،حيث أن تطور فعل "الأنا" يمكن أن يتحقق تصوريا باعتباره سلسلة من الاستجابات من جانب "الأنا" على مجموعة التغيرات التى حدثت فى السياق أو الوسط المحيط [١٨].

ويتبع كوهين تطور دائرة التغذية الخلفية المرتدة، والتى تستند إلى التفاعل بين الوحدة أو السلوك المنحرف والبناء،حيث تبدأ هذه الدائرة من البناءات والتفاعلات الفرعية المخزنة، وتستمر من خلال نتائجها الممكنة بالنسبة لمعايير المجتمع الأكبر، الذى قد يؤدى استجابته إلى إضعاف الانحراف تحديد الظروف التى تؤدى فى إطاره دورة التغذية الخلفية المرتدة إلى توليد الانحراف،كذلك الظروف التى تعاق فى إطاره هذه الدورة من أحداث التغير فى الأبنية المعيارية للمجتمع[١٩]، ومن ثم احتمالية زيادة معدلات الانحراف من جديد.

ويؤكد ما سبق تصور ليزلى ولكنز الانحراف باعتباره أحد متغيرات النسق، حيث نجده ينظر إلى الانحراف على أساس من مقولة النسبية، أى بالنظر إلى السياق البنائى، واستناداً إلى ذلك فهو يرى أن بعض الجماعات أو المجتمعات تعامل الانحراف بصرامة واضحة، بينما جماعات أو مجتمعات أخرى تميل إلى قبول درجة من الانحراف والموافقة عليها، نتيجة لهذا القبول نجد أن الانحراف فيها أقل خطورة، ونظراً لمعرفته بنظرية شارل عن التنظيم الذاتى للنسق يؤكد ولكنز على إمكانية وجود مجتمع يعمل بالأسلوب الذى تكون فيه جزاءاته الاجتماعية ضعيفة، ومن ثم كانت آلية التغذية الخلفية المرتدة فى حالة فاعلية، فإن النسق الاجتماعى فى هذه الحالة يميل إلى حالة من عدم الاستقرار، ذلك أنه إذا أسس مثير استجابة عند عنصر آخر بدورها، وبذلك تنتج آلية قوية نحو مزيد من الاهتزاز والانحراف(٢٠)، ويفترض ولكنز حدوث التفاعلات التالية باعتبار أنها تشكل أبعاد تساعد على فهم الانحراف،وهى :

١-تقدر أنماط معينة من الاتهام لبعض الأفعال فى بعض الأنساق الاجتماعية، إلى ظهور أفعال أخرى باعتبارها أفعالاً منحرفه.

٢- فى العادة يقترب الأفراد الذين يرتكبون أفعالاً منحرفة عن قيم المجتمع الشامل، بواسطة علمية التحديد الاجتماعى، ويبدأ الأفراد المنحرفين فى إدراك أنفسهم باعتبارهم منحرفين.

٣- يقود هذا التجديد الذاتى الذى ينظر من خلاله المنحرفين إلى أنفسهم إلى العزلة والاغتراب بالنسبة لهؤلاء الأفراد، وبخاصة عن شبكة الاتصال والتواصل مع الجماعة، ومن ثم يبدأ الانحراف فى التشكل كنسق فرعى.

٤- تميل الجماعات المنحرفة فى أعقاب ذلك نمو تأسيس أو تطوير قيمها وتنظيمها الخاص، الذى يسير فى اتجاه مضاد للقيم والتنظيمات المستقرة فى المجتمع.

٥- يساعد هذا التشكيل البنائى للجماعات المنحرفة على زيادة ارتكاب أفرادها للأفعال المنحرفة، ومن ثم إلى تطوير ضغوط هائلة ضدهم بواسطة الجماعات التقليدية لتقليل الانحراف.

٦- قد تؤدى الاتهامات أو المعطيات المتميزة التى تطورها الجماعات المتوافقة فيما يتعلق بسلوك الجماعات المنحرفة إلى ارتكاب الأخيرة لأفعال منحرفة بدرجة أكثر، وهذا قد يؤدى بدوره إلى أفعال أكثر قسوة ضد المنحرفين.

وهكذا يستمر النسق فى الدوران داخل دائرة التغذية الخلفية المرتدة، غير أن هذه التغذية الخلفية المرتدة لا تتوقف عند هذا الحد الذى توقف عنده ليزلى ولكنز، حيث يتجه النسق عنده إلى مزيد من الانحراف، إلى أن يتوقف عند نقطة معينه، وهى النقطة التى يحسم عندها الخلاف بين عناصر النسق المتضادة لحساب الانحراف إذا لم يتدخل ما يوقف تطور ونمو التفاعل فى النسق [٢١]، وهو يحدث حينما يوافق الأشخاص الذين يتصرفون بأسلوب منحرف على انهم يرتكبون الخطأ وأن سلوكهم ينتهك العرف المتفق عليه، نجد أن ذلك قد يحدث إذا كان انتشار الانحراف فى النسق مازال محدداً، غير أنه إذا أنتشر الانحراف فى بناء النسق فمن المتوقع أن يحدد غير ملاءمة، وهو يستطيعون ذلك بالإصرار على صحة وجهة نظرهم فى الموقف، وعلى أولوية حقوقهم والتزاماتهم، حتى ولو كانت مضادة لحقوق والتزامات

معارضيهم، ذلك يعنى أن تأكيداتهم هذه تنتهك الاتفاق العام طالما أن أفعالهم قد انتهكت العرف القائم قبل ذلك[٢٢]، ويتسق مع هذا التصور لحدوث التغير من خلال الانحراف ذلك التصوير مع هذا التصور لحدوث التغير من خلال الانحراف ذلك التصوير الذى قدمه تالكوت بارسونز لأسلوب الجماعة الكارزمية المستخدمة فى تغيير النسق الاجتماعى وفقا لقيمها الخاصة، حيث تنهى هذه الجماعة الثورية دائرة التغذية الخلفية المرتدة لصالحها، فتغير النسق وفقا لرؤيتها، لتبدأ دورة جديدة من التغذية الخلفية المرتدة ضدها بواسطة جماعة أخرى منحرفة.

استناداً إلى ما سبق فإن تحليل الانحراف فى علاقته الدينامية بالنسق يضعنا فى مواجهة ثلاثة أبعاد أو متصلات شكلت أساس إدراك الرواد الموظفين للانحراف،حيث كان اختلافهم عن بعضهم البعض يعكس النقطة التى يقف عندها أى من الرواد على كل متصل من هذه المتصلات الثلاثة، ومن ثم عليها مجتمعه، غير أننا نود أن نؤكد أنه من النظرة العامة نجد أن الفكر الوظيفى قد حقق تطوراً واضحاً فى طبيعة النظرة إلى الانحراف، بحيث دفع هذا التطور إلى تراكم الحقائق إلى اقتراب التراث الوظيفى من نقطة نهاية المتصلات، الأمر الذى أسس نظرة موضوعية أصبح الاتجاه الوظيفى يمتلكها فى مواجهة الانحراف، ونعرض للمتصلات الثلاث فيما يلى:

١-الانحراف من حيث مصدرة : على متصل الفرد- الجماعة أو النسق.

٢- الانحراف من حيث طبيعته على متصل السلب- أو الايجاب.

٣-الانحراف من حيث غاية دورة التغذية الخلفية المرتدة على متصل التوافق- الانحراف- التغير- التوافق من جديد.

وفى محاولة استكشاف موقف الرواد الوظيفيين من ظاهرة الانحراف فى علاقتها بالنسق، فإننا سوف نجد أن إميل دوركيم يعتبر أول الرواد الوظيفيين الذين حاولوا تناول السلوك الانحرافى وإدراكه بالنظر إلى السياق الاجتماعى الذى يقع فى إطاراه هذا السلوك، إذا كانت التفسيرات السابقة على إميل دوركيم، سواء كانت التفسيرات النفسية[٢٣] والجغرافية[٢٤] أو البيولوجية الفردية، قد حاولت تفسير السلوك المنحرف بمتغيرات ترتبط بالفرد بالأساس أو تؤدى فاعليتها من خلال الفرد، فإننا نجد أن اميل دوركيم رأى فى السلوك الفردى المنحرف تعبير عن حالة البناء الاجتماعى، وما الأفراد سوى أدوات للتعبير عن السلوك، وهو ما يعنى ربط السلوك المنحرف بمتغيرات بنائية وليست فردية.

وارتباطاً بذلك فإننا نجد أن العوامل المفسرة للسلوك الإجرامى أو الانحرافى كانت ترتبط دائماً بالسياق الاجتماعى والتفاعلات التى حدثت فيه، فمثلا نجد أن الجريمة والانحراف بتأثيرات بمتغير النوع، حيث نجد أن النساء أقل انحرافا وإجراما من الرجال، لأن الفئة الأخيرة أكثر ارتباطاً بالتفاعل الحادث فى نطاق السياق الاجتماعى، بل إننا نجد أن الفترات التى تشهد نشاطاً وتفاعلاً أكثر فى بناء المجتمع، هى الفترات التى تشهد مستويات عالية من الجريمة والانحراف، إلى جانب ذلك نجد أن السياقات الحضرية أكثر انحرافا وإجراماً مقارنة بالسياقات الريفية نظراً للكثافة السكانية والاجتماعية العالية لهذه السياقات[٢٥].

ويرى إميل دوركيم أن الانحراف كالسواء ضرورى للبناء الاجتماعى، لأن كل منها يؤدى وظيفة فى إطاره، غير أننا إذا تأملنا الظاهرة الانحرافية بحد ذاتها فسوف نجد أن لها مستوياتها السوية وكذلك مستوياتها المعتلة وهى المستويات التى تتجاوز فيها المعدل العادى المطرد وقوعه أو حدوثه، بحيث هذه الزيادة مؤشراً على خلل حدث فى توازن النسق الاجتماعى[٢٦]، بالإضافة إلى ذلك فإننا نجد أن إميل دوركيم يرى أن الجريمة لها وظيفة أساسية فى بناء المجتمع فى هذه المرحلة، وهى الدينامية التى تعكس تأثير المتغيرات الخارجية والخارجية على مستويات التكيف فى النسق، ومن ثم تعتبر درجة الانحراف مؤشراً على عدم التكيف القائم، هذا إلى جانب أن الجريمة والانحراف تساعد على تطوير الجوانب الأخلاقية والقانونية للمجتمع[٢٧]، وذلك لأنه لولا الأفعال المنحرفة لما طور المجتمع نظمه ومؤسساته العقابية بما يساعد على استقرار المجتمع.

إلى جانب ذلك يرى إميل دوركم الانحراف باعتباره قنطرة عبور المجتمع من الحاضر إلى المستقبل، ذلك أن الانحراف يمثل خروجا على الحاضر، لكن يهدف بناء المستقبل،من هنا تذكر مثلاً أن سقراط كان مجرما وفقا للقانون الأثنى، حيث كانت الجريمة هى استغلال التفسير، فهو ليكون مفيداً لوطنه فقط ولكن أيضا إنسانية جمعاء، بل إننا إذا نظرنا إلى الثورات التى حدثت فى التاريخ الإنسانى القريب ابتداء من الثورة اللوثرية وحتى الثورة الشيوعية فى ورسيا والصين وثورات المجتمعات النامية، لوجدنا أنها تشكل انحرافات شاملة تضمنت تطوير المجتمع ونقله من الحاضر إلى المستقبل، الدليل على ذلك أن فشل أى ثورة من الثورات يجعل من القائمين

عليها مجرمين يستحقون العقاب من وجهة نظر القائمين على المجتمع، بينما سوف نجد أنها هذه الثورات إذا نجت فإن زعمائها سوف يصبحون إبطالا، برغم أن الثورات فى بداية انحرافها عن واقع المجتمع تصبح مدانة أحيانا، إلا أنها بعد أن تنجح فإنها تحقق تغيرات اجتماعيه شاملة على المستوى الاجتماعى والإنساني[٢٨]، وهو الأمر الذى يعنى أن إميل دوركيم أكد على الوظيفة الإيجابية للانحراف، فالانحراف" إما أنه على وجود خلل فى بناء المجتمع، وأما أنه يعمل على تطوير البناء الأخلاقي والتشريعى للمجتمع، ووفى حالة نجاح الانحراف وانتشاره فإنه يشكل الطاقة الدافعة لتقدم المجتمع وتطوره.

على خلاف ذلك نجد أن برسلاو مالينوفسكى ينظر إلى الانحراف نظرة فردية محددة، وبسبب استغراق مالينوفسكى فى تفاصيل المعطيات الواقعية، فإنه لم يستطع أن يرى فى الانحراف سوى متغير يهز توازن النسق، ومن ثم فعلى المجتمع تطوير الآليات التى تساعده ليس على استيعاب ما تثيره تغيرات الانحراف، بقدر ما تعمل على التخلص من مصادر الانحراف ذاتها، يرى مالينوفسكى أن هناك آليتين رئيسيتين تتبعان فى مواجهة الانحراف داخل مجتمع" التروبرياند"،حيث تتمثل الآلية الأولى فى الأبعاد، على سبيل المثال حينما تقع جريمة غشيان المحارم، فإن وقوع هذه الجريمة يعد انتهاكاً للتوازن، ومن ثم يعمل المجتمع آليات العقاب على هذا الانحراف، وهى الآليات التى قد يبدأ بالسخرية والازدراء إذا كانت الجريمة قد وقعت فى إطار شبكة علاقات قرابية بعيدة، أى ليست من الدرجات حتى الرابعة مثلاً، بينما قد يتجه المجتمع إلى طرد الشخص المرتكب لهذا الفعل

من القبيلة، أو دفعه إلى الانتحار إذا كانت الجريمة قد وقعت فى إطار شبكة قرابية حميمة وقرابية[٢٩].

أما الآلية الثانية فتمثل فى استرجاع التوازن السابق على حدوث الفعل المنحرف، فإذا انتهك شخص ملكية شخص ملكية شخص آخر واعتدى عليها، فإن من شأن ذلك أن يفرض توقيع العقاب، الذى قد يفرضه الفرد المعتدى عليه أو الجماعة، حتى يعاد الشئ الذى انتهك إلى صاحبه ويعود التوازن والاستقرار من جديد إلى الموقف، ولذلك نجد أن مالينوفسكى يؤكد على فعالية القانون المدنى وليس قانون العقوبات على ما يذهب إميل دوركيم، ونحن إذا تأملنا وجهة نظر مالينوفسكى فسوف نجدها تقع فى غالبها على الطرف الأول من المتصلات التى أشرنا إليها، إذ نجده منذ البداية يرى أن الفرد مصدر الانحراف، وليست الجماعة مثلما ذهب غالبية الرواد الوظيفيين، بالإضافة إلى ذلك فإننا نجد أن وظيفية الانحراف والجريمة كما يراها مالينوفسكى ذات طبيعة سلبية بالأساس لأنها تنتهك توازن النسق الاجتماعى، ومن ثم نجد أن الانحراف عند مالينوفسكى لا تتم تفاعلاته وفقا لدائرة التغذية الخلفية المرتدة، بحيث يؤدى فى النهاية إلى تغيير أو تطوير بناء النسق حيث يوقف الانحراف فى مرحلة البداية، أى بمجرد وقوعه بواسطة آليات مجتمعية عديدة قد يكون السحر، أو القانون المدنى أو حتى الطرد من المجتمع، ومن ثم التخلص من العنصر المسبب للانحراف [٣٠].

وتعتبر وجهة نظر رادكليف براون عودة إلى الموقف الدوركيمى حيث النظر إلى الانحراف باعتباره كالظواهر السوية له وظيفة فى بناء المجتمع، ومن ثم فليست هناك أية إدانة أخلاقية للانحراف، بل ينظر إليه

باعتباره أحد العناصر البنائية التى تلعب دوراً أساسياً فى البناء الاجتماعى، ويجسد رادكليف براون مصدرين أساسيين للانحراف، الأول البناء الأخلاقى للمجتمع، حيث يتشكل البناء الأخلاقي عادة من مجموعة الواجبات والالتزامات المفروضة على الأفراد،فى مقابل الحقوق التى ينبغى ان تشكل نصيبهم أو عائدهم من التفاعل الاجتماعى، وفى هذا الإطار يؤكد رادكليف براون أن التوترات والضغوط وإمكانيات الصراع تتواجد فى أى نسق من الحقوق والواجبات، ذلك لأن ضغط الالتزامات الاجتماعية يجعلنا نشعر فى الغالب بأنها مرهقة، إضافة إلى أن هناك ميلاً سيئا لدى البشر فى الإصرار على الحقوق بدلاً من الحرص على إنجاز الواجبات[٣١] وهى الفجوة التى تشكل مصدراً أساسياً للانحراف فى المجتمع.

ويتمثل المصدر الثانى فى كون التوترات وإمكانيات الصراع هى مسألة فطرية فى كل الأنساق الاجتماعية، من ثم فإن هذه الأنساق لكى تعمل بكفاءة، فإن عليها أن تبتدع الآليات التى بواسطتها تتولى تصريف التوترات أو تحييد الصراعات التى تعتبر مصدر أساسيا للانحراف فى بناء النسق، حتي يعمل النسق بفاعلية وكفاءة.

ثم يتطرق راد كليف براون للوظيفة الاجتماعية التى يؤديها الانحراف فى بناء المجتمع، فى هذا الإطار يرى ان الانحراف عن ما هو معيارى له أهميته، لكونه يقدم مقياساً نقيس به حالة التوازن أو اللاتوازن النسبية فى النسق ، فإذا كان هناك اختلاف ملحوظ بين ما هو واقعى بالنسبة لكثير من سلوكيات الأفراد، فإن ذلك يعتبر بحد ذاته مؤشراً على عدم التوازن[٣٢]، ذلك يعنى أن الانحراف هنا يعتبر ناقوس الخطر الذى يذكرنا

بانحراف المجتمع الواقعى عن المبدأ البنائى الذى يشكل أصل المجتمع، وهو ما يعنى أيضا أن راد كليف براون يرى ان الانحراف وأن كانت له مصادره البنائية، فإن وظيفته تتجه إلى بناء المجتمع كذلك، وهو الأمر الذى يؤسس اتفاقاً يصل إلى درجة التطابق تقريبا بين وجهتى نظر كل من إميل دوركيم ورادكليف براون.

ويبدو أن تالكوت بارسونز قد قدم تصوراً للانحراف على أساس من دائرة التغذية الخلفية المرتدة، لتأكيد ذلك نرى بداية أنه يرى أن الانحراف يرتبط إلى حد كبير بنسق الفعل الاجتماعى فى كليته، وليس بأى من أنساقه الفرعية فقط، ويعنى اتصال الانحراف بنسق الفعل أو البناء الاجتماعى الثلاث تشارك فيه، وهو يرى أن الانحراف قد يبدأ فرديا محدداً، غير أنه إذا أستمر فإنه تراكمه وتراكم التوترات الناتجة عنه يمكن أن يؤدى إلى تغيرات شاملة فى البناء الاجتماعى على غرار التغير الثورى الذى تحققه جماعة ثورية كارزمية بالأساس.

ويبدأ الانحراف حينما تعجز مجموعة من الأفراد- نسق الشخصية، عن إشباع بعض حاجاتها الأساسية فى إطار النسق الاجتماعى القائم الأمر الذى يجعل هؤلاء الأفراد يعانون من عدم الإشباع، ومن ثم الحياة ببناء واقعى مغترب عن الأنماط النظامية السائدة، وكذلك عن الرموز المنظمة لها(٣٣) لأن هذه الأنماط لا تساعد على إشباع بعض الحاجات الأساسية لبعض البشر.

ثم تنتقل فاعلية طاقة الانحراف إلى مرحلة تالية، فبعد كانت الدافعية المغتربة، والفشل الدافعى "عدم إشباع بعض الحاجات الأساسية، موزعة

عشوائيا على بعض الأفراد المنعزلين والمنتشرين فى بناء المجتمع، فإننا نجد أن هذه العناصر تبدأ فى المجتمع حول مواطن التوتر، الأمر الذى يحولها من وجودها الفردى المبعثر والعشوائى إلى تشكيل جماعة فرعية منظمة،حينما تقرب العناصر المنحرفة من تشكيل جماعة فرعية، فإن الانحراف هنا يكون على مفترق طرق، فهو إما أن يبغى له وظيفته السلبية، حيث يمكن لجهاز الضبط والسيطرة أن يتعامل معه أو أن يقوم البناء الاجتماعى بتوفير إشباع للحاجات، ومن ثم يلغى حالة الاغتراب أو الفشل الدافعى أساساً(٣٤).

بيد أن الجماعة المنحرفة قد لا تتوقف عند مستوى الوظيفة السلبية، ومن ثم ينتقل إلى مستوى أعلى حيث الوظيفة الإيجابية، حيث يعمل الانحراف على تعديل أو تغيير أو تطوير النسق الاجتماعى ولكى تحقق الجماعة المنحرفة- التى تعانى من الاغتراب والفشل الدافعى- ذلك فإنها لابد أن تبرر سلوكياتها بواسطة أيديولوجيا تحتوى على مجموعة من القيم والمعايير القادرة على توجيه سلوكيات هذه الجماعة، وهى تحصل على هذه الأيديولوجيا من واقع الثقافة السائدة فى المجتمع (٣٥)، وحتى تحصل الجماعة على أيديولوجيتها من الثقافة السائدة يرى تالكوت بارسونز، أن ثقافة أى مجتمع من المجتمعات تنتشر فيها تناقضات وعدم إتساقات كثيرة، حيث من الممكن أن نجد فى ثقافة أى مجتمع قيما متناقضة أو قيما تبرر سلوكيات متناقضة، وفى هذا الإطار تعمل الجماعة المنحرفة على انتقاء العناصر الثقافية الموجهة لسلوكياتها، أو الأيديولوجيا من داخل بناء الثقافة السائدة، لكى تبرر بها سلوكياتها من ناحية، وحتى تؤسس تناقضا مع الاتجاه العام لثقافة المجتمع، وفى نفس الوقت فإن العناصر الثقافية التى قامت بانتقائها

تعتبر فى نفس الوقت رموزاً ثقافية ذات اعتراف وقبول جماهيرى، الأمر الذى يوسع من حجم الجماعة، ويزيد من قبولها جماهيريا، وفى هذا الوقت يبدأ توازن المجتمع فى الاهتزاز بسبب هذه الازدواجية، سواء على مستوى الثقافة او على مستوى التجمعات الواقعية(٣٦).

وفى المرحلة الأخيرة تبدأ الجماعة المنحرفة فى أداء وظيفتها الإيجابية (باعتبارها جماعة ثورية) بالعمل على تغيير بناء النسق بما يساعد على تأسيس نسق جديد يعمل على إشباع الحاجات الأساسية لغالبية البشر إن لم يكن جميعهم، بيد أن ذلك يتطلب توفر ثلاثة شروط، ويتمثل الشرط الأول فى عجز النسق الاجتماعى عن إعمال آليات الضبط والسيطرة لا يعاق انتشار الانحراف وتحوله إلى مرحلة القيام بوظيفة إيجابية،بينما يتحدد الشرط الثانى باتساع نطاق الدافعية المغتربه، أو زيادة عدد الأفراد الذين يعانون من عدم إشباع حاجاتهم الأساسية فى ظل الموارد المحددة للنسق القائم، الأمر الذى يؤدى إلى مزيد من انتشار الجماعة المغتربة أو المنحرفه حتى تنقاد أن تتحول من وضع الأقلية إلى وضع الأغلبية، ويتصل الشرط الثالث بأن تكون الأيديولوجيا التى تدفعها الجماعة المنحرفة لتغيير بما يجعله قادر على على إشباع الحاجات الأساسية للبشر،ذات جاذبية جماهيرية بما تقدمه لهم هذه الأيدلوجيا من وعود وأمانى تتعلق بإمكانية تحقيق الإشباع فى المستقبل.

وعلى هذا النحو نجد أن تالكوت بارسونز يرى أن الانحراف وإن بدأ بداية فردية، إلا أن له أصوله أو مصادره الاجتماعية، وأنه وإن كان قد اقتصر على وظيفته السلبية فى البداية، إلا انه قد تحرك بعد ذلك ليؤدى وظيفة إيجابية فى بناء النسق عن طريق تغييره لتحقيق توازن جديد،

بالإضافة إلى ذلك فإننا نجد أن معالجة بارسونز لدور الانحراف فى تغيير النسق، قد اتسق إلى حد كبير دورة التغذية الخلفية المرتدة، حيث تتراكم التوترات بسبب العجز عن إشباع الحاجات الأساسية بما يساعد إلى الاغتراب والانحراف الذى يتجه- إن لم يتوقف أو يفيد- إلى التحول إلى الوظيفة الإيجابية التى تتمثل فى تغيير النسق، سعيا وراء تأسيس توازن جديد ومستقر.

ويتسق التصور الذى قدمه روبرت ميرتون للانحراف ووظيفته فى بناء النسق مع التراث السوسيولوجى وبخاصة الوظيفى من ناحية،ومع التصور الأكثر اكتمالاً، الذى قدمه تالكوت بارسونز من ناحية ثانية، ومنذ البداية نجد أن روبرت ميرتون يقدم تصوراً للنسق يعتبر فى حد ذاته مقدمة لمنح الانحراف دوراً أكبر فى بناء النسق الاجتماعى، وفى هذا الإطار نجد أن ميرتون يرى أن المصدر الرئيسى فى الانحراف يتمثل فى البناء الاجتماعى القائم والتناقضات التى تنتشر فيه.

بداية يعرف روبرت ميرتون الانحراف بأنه سلوك منحرف عن ما هو سائد فى البناء الاجتماعى القائم، هذا السلوك له علاقة إيجابية طردية بحالة الأنومى التى قد توجد فى المجتمع، بمعنى أن كل منها يساعد على زيادة انتشار الأخر ويدعمه، وهو ما يعنى أن البناء الاجتماعى مازال يعتبر الآلية الملائمة للحكم على طبيعة السلوك المنحرف وعلى الوظيفة التى يؤديها فى بناء المجتمع، ويبدأ روبرت ميرتون بتطوير نمط من البناء الاجتماعى يساعد على إدراك طبيعة ومبررات السلوك المنحرف وكذلك فهم وظيفته، وهو يرى على خلاف الوظيفيين أن البناء الاجتماعى يمكن أن يستند إلى

عدم التكامل مثل استناده إلى التكامل، وأنه من الممكن أن يستمر فى ظل حالة من عدم التوازن مثلما يسخر فى إطار حاله من التوازن،بحيث نجد أن خصائص البناء كما يقدمها روبرت ميرتون تساعد على حدوث الانحراف،وذلك باعتبار أنه ليس هناك اتفاقا أو إلزاما عاما يتفق عليه أفراد المجتمع،بحيث يبعدهم ذلك عن تطوير انتماءات فرعية.

ويعتبر مفهوم الوظيفة المعوقة من المفاهيم ذات الصلة بالانحراف، إذ تعنى الوظيفة المعوقة بالأساس أن الجزء من البناء المعينة له هذه الوظيفة، بدأ أداؤه الوظيفى ينحرف عن ما هو معين له من قبل البناء،بحيث يساعد لأداء الوظيفى المعوق على توليد التوترات والضغوط من ناحية، ومن ناحية أخرى إلى هز توازن النسق بما يساعد على انهياره، وإذا كانت الوظيفة المعوقة بالنسبة لأحد الأجزاء تعد ذات تأثير محدود، فإن اتساع كم ونطاق الأجزاء ذات الأداء الوظيفى المعوق من شأنه أن يساعد على مزيد من الانهيار فى بناء النسق، وهو ما يعنى وجود ارتباط كبير بين الانحراف وبين الأمر الذى يهز التوازن ومن ثم يؤدى إلى انهيار النسق[٣٧] بالإضافة إلى ذلك يرى روبرت ميرتون أن هناك علاقة بين انتشار حالة الأنومى فى النسق الاجتماعى وبين الاتجاه إلى السلوك المنحرف . ومن وجهة نظره يشير مفهوم الأنومى إلى انهيار المعايير الاجتماعية التى تضبط السلوك وتنظمه . وحينما يتواجد مستوى مرتفع من الأنومى فى المجتمع ، فإن القواعد التى كانت تضبط السلوك نفقد قوتها وأهميتها ، إلى جانب أنها – وهذا أساسى – تحرم من شرعيتها . ومن ثم لا تعد صالحة لكى تشكل معانى اجتماعية متفقا عليها ، الأمر الذى يجعلها عاجزة عن دعم التضامن

والتماسك الاجتماعى . بحيث يبرر ذلك حدوث انحراف الأفراد سواء عن هذه المعايير الضعيفة أو عن الجماعة التى بدأت تفقد وحدتها وتماسكها .

ويرى روبرت ميرتون أن حالة الأنومى تشكل ظرفا ملائما لميل الفرد إلى الانحراف عموما، وهو الانحراف الذى يرى ميرتون أنه قد يأخذ أشكالاً عديدة، ويعتبر الشكل الأول هو المجدد الذى يسعى فى إطاره المجددون إلى ابتكار أساليب جديدة لتحقيق الأهداف العامة المعلن عنها، ومن ثم إسقاط الأساليب المتبعة اجتماعيا لتحقيق هذه الأهداف، أو أن الانحراف قد يأخذ الشكل الطقوسى حيث نجد أن المنحرفين فى هذا النمط على عكس النمط السابق يتخلون عن الأهداف الاجتماعية العامه المعلنه وإن تمسكوا بالوسائل والقواعد التى أقرها المجتمع لبلوغ هذه الأهداف وذلك لتجنب أى صدام مع المجتمع،إما الشكل الثالث فهم المنسحبون الذين ينسحبوا من ساحة التفاعل الاجتماعى مسقطين بذلك الأهداف أو الغايات الاجتماعية المعلنة، وأيضا الوسائل التى يقرها المجتمع لتحقيق هذه الأهداف، ويدرك المنحرفون أن المجتمع أسقطهم من حسابه فهو لا يقوم بإشباع حاجاتهم،ومن ثم فهم فى المقابل يسقطونه من حسابهم كذلك، ويسقطون معه أى التزام بالأهداف أو الغايات العامة أو الوسائل لبلوغها، وأخيراً يأتى المتمرد، على عكس المنسحب، وإذا كان الانسحاب يمثل رفضا سلبيا للمجتمع،فإن التمرد يعتبر رفضا إيجابيا له، حيث يدرك المتمرد أن المجتمع القائم يعانى من التناقضات ومن ثم من انهيار التوازن؛ ومن ثم فإذا كانت الانحرافات السابقة تسعى إلى الانفصال عن النسق مع الإبقاء على قدر محدود من الاتصال معه، فإن المتمرد على خلاف ذلك يسعى إلى القطيعة مع المجتمع ويتقدم بفعل إيجابى

له بنتائج سلبية على توازن جديد[٣٨] فإذا استطاع المتمرد الحصول على إيديولوجيا اجتماعية تحدد له شكل المجتمع الذى يمكن ان يحقق إشباع للحاجات فى المستقبل، مجتمع تنتفى فيه كل مصادر التوتر الحالية، فإن المتمرد يتحول إلى ثورى يسعى استناداً إلى انحرافه إلى تأسيس توازن جديد لمجتمع جديد ٠

المراجـــــع

1-**Smelser :** Op. Cit., P.221.
2-**T. Parsons :** The Social system, Op. Cit., P.
3-**R.K. Merton** : Op. Cit., PP.
4-**Sjoberg, Gideon :** Contridictory function Requirements and Social System (In) System Change and Conflict, Op. Cit., PP.339-345, Esp. 339.
5-R.K. Merton : Op. Cit., P.
6-**Gideon Syoberg :** Op. Cit., P.342.
7-**Ibid,** P.344.
8-**Dohrendorf, R. :** Toward a theory of social conflict, Conflict Resolution II, 1958, P.175.
9-**Nadel, S.F. :** The theory of Social Structure, Cohen & West, LTD, London, 1965, P.45.
10- **Ibid.**
11- **Gideon Sjoberg** : Op. Cit., P.343.
12- **Ibid**, P. 343.
13- **Ibid**, P.344.
14- **Buckley, W.** : Sociology and Modorn Systems Theory, Op. Cit., PP.167-168.
15- **Nett, R.** : Conformity-Deviation and social control concept, (in) Ethics, Vol. 2, No.22, 1953, PP.38-45.
16- **Nadel,** F. : Op. Cit., P.46.
17- Ibid, P.47.
18- **Cohen, A. K.** : Socology of Deviant Act, Anomie theory and Beyonal, Amer, Soc, Rev, No. 30, 1965, P.9.
19- **Ibid**, P.18.
20- **Nadel, S.F.** : Social Control and Self Regulation, Social Forces, No. 31, 1953, PP.265-273.

21- **Wilkins**, L.T. : Social Deviance, Englewood Cliffs, N. J. Prentice – Hall, Inc, 1965, P.87.
22- **Ibid**, P.92.
23- **Emile Durkheim** : Suicide, A study in sociology, Op. Cit., P.307.
24- **Ibid**, PP.22-30, 83-93.
25- **Ibid**, P. 229.
26- **Ibid**, P.17.
٢٧- **إميل دوركيم** : قواعد المنهج فى علم الاجتماع، ترجمة الدكتور محمود قاسم، مكتبة النهضة المصرية، ١٩٦١ان ص ص١٢٣-١٢٥
٢٨- **نفس المرجع:** ص١٢٨ ٠
29- **Emile Durkheim** : The Division of Labor in Society, Op. Cit., PP.210-289, 329.
30- **Malinowski B**. : Crime and Custom in Savage Society, London, Kegan Paul, Broonway House, 1940, PP.116-118.
31- **Radcliffe, A.R**. : Structure and Function in Primitive Society, Op. Cit., PP.80-83.
32- **Buckley, Walter** ; Structural-Functional Analysis in Modern Sociology "in" Howard Baker & Alvin Boskaff, Sociological theory in its continuity and change (ed) Drydon Press, P.248.
33- **T. Parsons** : The social System, Op. Cit., P.528.
34- **Ibid**, P.529.
35- **Ibid**, P.530.
36- **Ibid**, P.531.
37- **Don Martindale** : Nature and Types of Social Theory, Op.Cit., P.473.
38- **R. K. Merton** : Social Theory and Social Structure ,Op , Cit , p.191 .

الفصل التاسع

التغـــير الاجتمـــاعى

والبحث عـــن تـــوازن جديـــد

تفرض علينا محاولة فهم موقف الاتجاه الوظيفى من قضية التغـــير الاجتماعى، ضرورة التعرض لموقف المنظورات التطوريـــة والانتشـــارية، وهى الاتجاهات النظرية السابقة عليه التغير الاجتماعى وطبيعة فـــهما لـــه، وذلك يرجع إلى أن المنظـــورات التطوريـــة والانتشـــارية هـــى بالاســـاس منظورات عن التغير الاجتمـــاعى، فقـــد إتجـــهت التطوريـــة الاجتماعيـــة والانثرولوجية- تحت تأثير الدارونية-إلى محاولة تصوير التغـــيرات التـــى وضعت فى الماضى عن طريق تتبع انتقال المجتمع عبر مراحـــل تطوريـــة محددة، بحيث صنعت هذه المراحل على خط واحـــد علـــى المجتمعـــات أن تقطعه إنطلاقا إلى التقديم والكمال الإنسانى،نتيجة لذلك صنعت المجتمعـــات إبتداء من أشدها تخلفا وحتى أكثرها تقدما، بحيث كان بعضها قريـــب مـــن القاع، عند بداية التاريخ، بينما الآخر معاصر وأكثر أقترابا من المجتمعـــات الغربية المتقدمة، أو هى المجتمعات الغربية ذاتها، وقد كان دارســـوا هـــذا الفترة يشيرون إلى سكان المجتمعات البدائية بأنهم أسلافنا المعـــاصرون،ثـــم يبرهنوا على أنه يمكن معرفة تطـــور النظـــم مـــن خـــلال البحـــث فـــى الحاضر،بادئين بالمجتمعات ذات المستويات الحضارية الدنيـــا، ثـــم نتســـلق خطوة فخطوة إلى أعلى المقياس[1] الحضارى، ثم أدان سولاس- فى كتابـــه عن ما قبل التاريخ- هذه النظرة، بإبرازه طابعها النفعى، وهو الطابع الـــذى

يكمن فى أن هؤلاء العلماء لم يردا فى وجود البدائيين من فائدة سوى مساعدتهم على تفسير أومعركة التاريخ الأروبى، ومع أن المنظور التطورى كان بلأساس منظوراً عن التغير الاجتماعى، إلا أنه ظهرت بعض الصعوبات والعقبات التى أعجزته عن فهم التغير الاجتماعى فى الانساق الاجتماعية بصورة علمية متكاملة وهى الصعوبات التى نعرض لبعضها.

وتتمثل الصعوبة الأولى فى أن المنظور التطورى الذى انتشر فى القرن التاسع عشر والعشرين تركز اهتمامه بلأساس على انتقال الوحدات الكلية، ومن ثم فقد سعى إلى بحث ودراسة انبثاق أوظهور مراحل لاحقة من أخرى سابقة، دون الاهتمام بتحليل التغير داخل النسق الاجتماعى فى كل مرحلة من مراحل التطور الاجتماعى، إضافة إلى أنهم لم يهتموا بفهم التغير فى المجتمعات التى درسوها فى الفترة التى عايشوها حينئذ، حيث كان ينظرون إلى كل مجتمع معاصر لدراستهم بإعتباره وحده مستقله ساكنه لا تنتابها أية تغيرات[٢].

وتتصل الصعوبة الثانية بإفتراض المنظور التطورى أن تطور أو نمو المجتمعات الانسانية يخضع لتطور أحادى المسار، وأن المراحل الأساسية للتطور هى مراحل شاملة[٣] الأمر الذى دفع هذا المنظور إلى أن يخلع تصوراً مثاليا على الواقع بإعتبار أكمل ما وسل إلية التطور الانسانى، الامر الذى جعله يقفل كافة التفاعلات المتغيرة التى تسببها ظروف متغيرة كذلك، بحيث أدى ذلك فى النهاية إلى عجز هذا المنظور عن فهم التغير الاجتماعى فىنطاق مجتمعات أو أنساق إجتماعية محددة.

وتترتب الصعوبة الثالثة التى وقفت فى مواجهة إدراك المنظور التطورى للتغير الاجتماعى على الصعوبة الأولى والثانية، إذ فشل هذا المنظور فى تحديد الخصائص المميزة للمجتمعات أو النظم المتطورة بصورة واضحة، كذلك فشل هذا المنظور فى تحديد الآليات والعمليات المتعلقة بالتغير، والتى من خالها يتم الانتقال من مرحلة إلى أخرى، فبدلا من التحديد الدقيق لعوامل التغير الاجتماعى الخاصى بمجتمعات معينة، قامت معظم المدراس التطورية الكلاسيكية بالإشارة إلى الاسباب العامة للتغير الاجتماعى،" كالأسباب الاقتصادية أو التكنولوجية أو الروحية، إضافة إلى إشارتها إلى بعض البدائل أو الاتجاهات العامة التى تتجه إليها المجتمعات "كمثال الميل إلى التعقد أو التباين" وهو الميل الذى يعتبر موروثا وفطريا فى نمو أو تطور المجتمعات، بل إنهم كانوا غالبا يخلطون هذه الميول العامة بالأسباب الحقيقة أو الواقعية للتغير،أو أنهم كانوا يفترضون أن هذه الميول أو الاتجاهات العامة يمكن أن تفسر نماذج التغير الاجتماعى الواقعية والملموسة[٤]، والتى تقع فى مجتمعات بعنيها٠

إلى جانب ذلك يتضح عجز المنظور التطورى عن تقديم فهم علمى متكامل لظاهرة التغير الاجتماعى من إغفاله تفسير عمليات التغير داخل المجتمع، أعنى أنه إذا كان قد إهتم بعمليات التغير والانتقال من شكل بنائى إلى شكل أخر، فقد كان من الضرورى أن يسبق ذلك دراسة عمليات التغير الداخلية والتى تتبلور من خلالها الانتقال بين الاشكال البنائية أو عبر المراحل المجتمعية المتتابعة، حيث كان من الضرورى بالنسبة للمنظور التطورى أن يطور أسلوبا تحليليا محدداً لفهم العوامل المؤسسة للتغير داخل

المجتمعات، ثم تبلور هذه التغيرات الداخلية فى شكل علميات عامة تتولى نقل هذه المجتمعات من مرحلة إلى مرحلة أخرى، وهو الأمر الذى فشل المنظور التطورى فشلاً واضحاً فى إنجازه.

بالاضافة إلى ذلك يعد المنظور الانتشارى هو الاتجاه النظرى الثانى الذى له علاقة بدراسة التغير الاجتماعى، حيث ينظر هذا المنظور إلى المجتمع بكامله بإعتباره وحدة للبحث والدراسة، وهو على خلاف المنظور التطورى لا يرى أن الوحدة المجتمعية والثقافية التى تتطور فى إطارها تمتلك ذلك التماسك العضوى الذى ييسر لها السير فى خط تطورى واحد، بل يرى هذا المنظور فى المجتمع والثقافة مجموعة من السمات والعناصر المادية والمعنوية التى تعيش فى حالة من الهجرة الدائمة والمنطلقة من مراكز أصلية لها، ومن هنا تركز إهتمام رواد المنظور الانتشارى فى رسم الخرائط الجغرافية التى توضح المراكز التى ظهرت فيها الحضارات، وهى المراكز التى إنطلقت منها السمات الثقافية والعناصر إلى أماكن ومجتمعات أخرى، وعلى سبيل المثال نجد أن برى Perry فى كتابة" أبناء الشمس" يحاول الوصول إلى أصل سمات ثقافية معينة كتحنيط الموتى أو بناء الأهرامات أو التحلى بالذهب، حيث وصل إلى نتيجه أكبر من خلالها أن هذه السمات قد وجدت أساساً عند المصريين القدماء على ضفاف النيل، ثم انتشرت من حضارتهم إلى الشعوب والحضارات التى كانت على إتصال بهم كحضارة المايا فى المكسيك، وحضارة الاسكا فى بيرو وحضارة توريس، وقد إفترض- إلى جانب معظم علماء المنظور الانتشارى- أن أى حضارة معاصرة هى عبارة عن تراكم من المتخلف والمتراكم، وأن التصنيف الواعى

لهذه العناصر قد يكشف عن مراتب من " الثقافات"(٥) التى قد تنتمى إلى مراحل تاريخية أو مناطق جغرافية فى هذا العالم.

وتتمثل العقبة الرئيسية الأولى التى أعاقت المنظور الانتشارى عن فهم التغير الاجتماعى فى التحديد اليوتوبى لوحدة الدراسة، حيث تمثلت هذه الوحدة فى المجتمع الانسانى بكامل، برغم أن الواقع يشهد وحدات مجتمعية متباينة لها تفاعلاتها الخاصة التى إنبثقت عن ظروف متنوعة كذلك، ومن هنا فقد ظل المنظور الانتشارى عاجزاً عن إدراك الاسباب الواقعية والمحددة للتغير الاجتماعى داخل أشكال أو نماذج بنائية بعينها، وهو العجز الذى يرجع إفتقاد هذا المنظور إدراك التغير الاجتماعى بالنظر إلى مقولات ثلاث هى مقولة الزمان ومقولة المكان ومقولة النسبية التى تشير إلى أن التفاعل الاجتماعى داخل وحدات إجتماعية محددة ومميزة لابد أن يكون مختلفا ومتنوعا بالنظر إلى طبيعة المجتمع أو بالنظر إلى مقولتى الزمان والمكان.

وقد نشأت العقبة الثانية بسبب عدم امتلاك المنظور الانتشارى لتصور متكامل للمجتمع، حيث لا يرى هذا المنظور فى المجتمع الانسانى- وحدة دراسته- سوى سمات أو عناصر قابلة للهجرة من منطقة إلى أخرى، على حين أغفل الاهتمام بالأثر الذى يحدثه نتيجة لإنتقالها من منطقتها الأصلية أو التأثير الذى أحدثته أو سببته فى المجتمع الذى هاجرت إليه، ويرجع ذلك إلى عدم إدراك هذا المنظور أن وحدات المجتمع تشكل كلا عضويا متماسكا، وأن أى انفصال أو إضافة لأى من السمات لابد وأن تحدث إستجابة أو رد فعل له من قبل هذا الكل العضوى المتماسك، وهى التصورات التى لها علاقة بأى فهم علمى وشامل للتغير الاجتماعى.

بقى بعد ذلك أن تؤكد أن كل من التطورية والانتشارية ظلت كما هى مشروعات نظرية أو تأملات فلسطية لا تمتلك تصورا نسقيا تنتظم عناصر الواقع بالنظر إليه، بل كانت فى الغالب تلجأ إلى الواقع لتنتقى من بين معطياته الامبيريقية عمديا ما يؤكد وجهة نظرها، الشاهد على ذلك الاختلافات التطورية الكبيرة فيما يتعلق بالشكل العائلى الأول أو الأصلى ، هل كان الشكل الأمومى أو الشكل الأبوى، إضافة إلى الاختلافات التى وقعت بين النماذج المتعددة للمنظورة الانتشارى تلك المتعلقة بأصل الحضارات أو السمات الحضارية المعينة، وأساليب أو آليات إنتقالها من منطقة إلى أخرى.

وبرغم التراث الفكرى الذى تراكم عن أداء المنظورات التطورية والانتشارية وإنجازاتها فيما يتعلق بدراسة التغير الاجتماعى فإن تناول الاتجاه الوظيفى للتغير الاجتماعى قد تأخرت بسبب ثلاثة أسباب أساسية ويتصل السبب الأول بطبيعة الواقع الأمبيريقي الذى تناوله بداية الاتجاه الوظيفى بالبحث والدراسة فنظراً لأن الاتجاه الوظيفى قد نشأ بداية فى أحضان المجتمعات البدائية أو الأولية على ما يؤكد بيرسى كوهين،تلك المجتمعات التى كانت تخضع كنوع من الدوام الأبدى، الأمر الذى جعلها تفتقد أى حسن تاريخى يساعد على إدراك التغير أو دراسته[٦]، الأمر الذى دفع رواد الاتجاه الوظيفى إلى التركيز على دراسة التكامل والاتساق والتوازن، وهى جوانب ركز عليها الوظيفيون الانثروبولوجيون بالتحديد وفقا لما يذهب إليه روبرت ميرتون[٧]، ويبرز ليش هذه المسألة بوضوح كان حينما يؤكد على أن تميز الانثروبولوجيون إلى جانب التكامل أو الاتساق الوظيفى،والتوازن البنائى كان نتاجاً للظروف التى عملوا فى إطارها فقد

ذهبوا لدراسة مجتمعات بدائية لعام أو عامين، ونادراً ما كانوا فى وضع يتيح لهم أن يعرفوا الكثير عن ماضيها، وبالتالى ما سوف يحدث لها، وهو ما يعنى أنه نظراً لأن المعطيات البدائية كانت ذات طبيعة ساكنة ومتماسكه، فإننا انعكاس نفس هذه الخصائص على التصور النظرى الذى تم تجريده عن هذا الواقع، وحينما استجدت المعطيات المتعلقة بالتغير الذى بدأ فى الواقع، وهو الواقع الذى بدأنا نلاحظة فى المجتمعات التى تميز بالتعقيد والتباين- المجتمعات الأوربي- فقد استتبع ذلك أن يعكس التنظير الفكرى ما طرأ على الواقع من جديد، ومن ثم فقد بدأ الاتجاه الوظيفى يعالج قضايا التغير أو التطور.

ويتميز السبب الثانى لتأخير دراسة التغير الاجتماعى فى نطاق الاتجاه الوظيفى بأن ذو طبيعة منهجية بلأساس، فقد كان من الضرورى أولاً وبصورة مسبقة تطوير الجهود لاستكمال تصور بناء النسق الذى سوف يقع فيه التغير بعد ذلك، بمعنى أنه كان على الاتجاه الوظيفى أن ينطق جهداً لتطوير تصوره عن النسق الاجتماعى، ومن ثم المتغيرات التى تشكل بناء هذا النسق، إضافة إلى تحديد إتفاق على الحالة القاعيدة أو الاساسية للنسق الاجتماعى، ومن ثم المتغيرات التى تشكل بناء هذا النسق، إضافة إلى تحديد إتفاق على الحالة القاعدية اوالاساسية للنسق الاجتماعى ثم يحاول بعد ذلك دراسة التغيرات التى تطرأ على المتغيرات أوالعناصر أو التى تؤثر على الحالة القاعدية، ولقد أوضح ذلك بارسونز فى مؤلفة " النسق الاجتماعى" حيث أكد أنه من خلال إعتبارات التوازن، فإننا سوف نتمكن من صياغة نظرية تتولى معالجة التغير الاجتماعى، بل إننا نجده فى فعاليته الشهيرة

"بعض اعتبارات حول نظرية التغير الاجتماعى" يؤكد أننا الآن انتهينا من صياغة نظرية عن توازن النسق، ونحن الآن بصدد صياغة نظرية عن تغيره، وهو أمر أكده روبرت ميرتون أيضاً من خلال كثير من الإسهامات التى قدمها لفهم النسق الاجتماعى المتغير، وأيضاً من خلال تأكيده على ضرورة اهتمام الاتجاه الوظيفى بقضايا الدينامية والتغير، لأن المجتمع المعاصر مجتمع معقدة ومتباين ويتميز بتفاعلاته الدينامية.

ويتصل السبب الثالث إلى أنه برغم إسهامات المنظورات التطورية والانتشارية فى دراسة التغير أو التطور الاجتماعى، إلا أن حصيلة هذه الجهود والدراسات كانت محدودة للغاية، حيث نجد أن كلا المنظورين أغفل تماماً التفاعلات الداخلية بالنسق ذات الصلة بعدم الاستقرار والتغير الاجتماعى، ومن ثم وجد الاتجاه الوظيفى نفسه أن عليه أن يبدأ من نقطة الصفر، الأمر الذى فرض عليه كما أشرنا أن يتصرف أولاً على ماهية النسق الاجتماعى، وما هى حدود، ثم تحديد العمليات التى تتولى تأكيد التكامل والاستقرار والتوازن الاجتماعى، بحيث شكل ذلك الإطار المرجعى -وليس المتطورات الانتشارية أو التطورية- لفهم التغير الاجتماعى، إذا فقد لعب العجز الذى عانت منه المنظورات التطورية والانتشارية فى تناول قضية التغير الاجتماعى دوراً أساسياً فى تأخر تناول الاتجاه الوظيفى القضية التغير الاجتماعى.

إذا لأسباب اهتمام الاتجاه الوظيفى بتطوير تصور عن توازن وتكالم النسق الاجتماعى، وكرد فعل للمنظورات التطورية والانتشارية وأسلوبها فى تناول التغير الاجتماعى كان من الطبيعى والمنطقى – يعد أن استكمل الاتجاه

الوظيفى تصوره عن توازن وتكامل النسق- أن يتصدى لمعالجة قضية التغير الاجتماعى التى رأى ضرورة تناولها فى سياق نسقى وبنائى، أعنى التركيز على دراسة التغير داخل الأنساق الاجتماعية، حيث أن معرفتنا بالتغيرات الداخلية يمكن أن تساعدنا من ناحية على معرفة طبيعة العلاقة بين التغيرات الداخلية التى تقع بداخل النسق الاجتماعى، وكيف تتراكم هذه التغيرات تنقل النسق الاجتماعى من مرحلة إلى مرحلة أخرى، ومن ناحية أخرى فإن دراسة التغير الاجتماعى فى مجتمعات عديدة سوف يساعدنا على تحديد العوامل والمتغيرات العامة المسئولة عن حدوث التغير فى النسق الاجتماعى.

ويمكن تأريخ بدايات الاهتمام بدراسة التغير الاجتماعى من خلال اتجاه الأنثروبولوجيون البريطانيون إلى دراسة الشعوب البدائية ابتداء من ١٩٢٠، حيث اتجهوا إلى دراسة هذه المجتمعات دراسة مركزه بواسطة الباحثين أنفسهم بدلاً من الاستماع إلى حكايات المبشرين والتجار[٨]، وتجلى ذلك أيضاً فى ظهور الدراسات المقارنة بين وحدات وأشكال اجتماعية متباينة بـدلاً من أشكال تطورية مرتبة على سلم تطورى كما فعل إميل دوركيم[٩]، فى دراسته للتغير الاجتماعى بين مجتمعى التضامن الآلى والتضامن العضوى، ذلك فى مقابل التركيز على بعض القضايا والظواهر التى بدأت تقع فى المجتمعات المعاصرة كدراسة الآثار الاجتماعية الناتجة عن أزمة (١٩٣٠) وتأثيرها على تغير المجتمع الأمريكى حسبما يذهب هوج جبن، وذلك بدلاً من السعى لإعادة بناء الثقافات والحضارات الهندية من ذاكرة كبار السن[١٠]، بالإضافة إلى ذلك فقد حدث انتقال نحو التركيز على دراسة

تفاعلات التغير الاجتماعى داخل نسق اجتماعى محدد، وكيف تؤدى هذه التغيرات إلى انتقال المجتمع من مرحلة إلى أخرى، أو تغير الشكل البنائى القائم للمجتمع.

ونتيجة لبحر المنظورات التطورية والأنتشارية وأسلوبها فى دراسة التغير الاجتماعى، وكذلك الاتجاه إلى التركيز على معالجته داخل وحدات اجتماعية محددة تتصف بالنسبة، كان على علم الاجتماع أن يواجه ذلك بضرورة تطوير نظرية عن التغير الاجتماعى، غير أن هذه النظرية لن تتأسس من فراغ أو دفعة واحدة، بل يمكن الوصول إليها من خلال تحديد المتغيرات المسئولة عن حدوث التغير، وكذلك الاتجاه الذى تتخذه تفاعلات التغير، وأيضاً نطاق فاعليته وشموله، ونظراً لافتقاد المعرفة العلمية الكافية فى هذا الصدد قامت نماذج نظرية تحاول تفسير التغير الاجتماعى، وذلك باعتبار أن اللجوء إلى النموذج النظرى يتم عادة فى حالة غياب نظرية عامة عن التغير الاجتماعى، حيث قدم علم الاجتماع عدة نماذج نظرية لدراسة التغير الاجتماعى، بحيث يمكن لأى من هذه النماذج أو هى مجتمعه أن تشكل جسر العبور إلى تأسيس نظرية عامة عن التغير الاجتماعى، هذا وتكشف تأمل التراث النظرى للعلم الاجتماع عن تطويره لثلاثة نماذج نظرية لدراسة التغير الاجتماعى.

ويعتبر نموذج* أو مدخل التاريخ الطبيعى هو النموذج الأول لدراسة التغير داخل النسق الاجتماعى، ويتضمن هذا المدخل التأكيد على أن أى تغير

(*) ببساطة يعتبر النموذج جهاز تصورى يقرر أنه إذا ما ترابطت سلسلة من المتغيرات بصورة محددة. فإن نتيجة محددة (نمط من التغير) سوف تصبح متوقعة، وبهذا المعنى، فالنموذج ليس إلا تفسيراً، إلا أنه يختلف عن التفسيرات المتعلقة بمواقف تاريخية معينة،

يتكشف من خلال تحليله عبر عدد من المراحل المتميزة، ويعد المثال التقليدى لهذا المدخل، ذلك النموذج الذى طوره كارل داوسون ووارنر جتز، حيث تتبعوا المراحل التى تجتازها تفاعلات التغير الاجتماعى ووجدوا أنها تضم أربعة مراحل، المرحلة الأولى، وهى المرحلة الأساسية وتتميز هذه المرحلة بظهور حالة من القلق أو التوتر الاجتماعى العام، وتشير المرحلة الثانية إلى تحول هذا القلق أو التوتر المبدئى من خلال انتشاره فى النسق الاجتماعى، لكى يصبح نوع من القلق أو الهياج الجمعى الشائع، غير أنه مازال -حتى الآن- غير منظم أو محدد بدرجة كافية، وفى المرحلة الثالثة يتحول هذا الهياج الجمعى الشائع إلى تنظيم له الصفة الرسمية، ومن ثم الاعتراف بتواجده داخل النسق الاجتماعى ثم تأتى المرحلة الأخيرة والرابعة لتشهد وقوع التغير وبلوغه أقصاه وغايته، ثم الصياغة النظامية لتفاعلات التغير(١١) أى استيعاب متضمناتها فى بناء النسق الاجتماعى، لكى تبدأ دورة جديدة، حيث يظهر من جديد ما يسبب حالة من القلق المبدئية التى تعتبر أولى مراحل التغير.

ويعتبر تحليل التغير الاجتماعى الذى قدمه تالكوت بارسونز للتغير الاجتماعى فى كل من ألمانيا والاتحاد السوفيتى -قبل الانهيار- مثالاً تطبيقياً لتجسيد هذا النموذج، وهو التغير الذى رأى بارسونز فى الحالتين أنه تقوده جماعة ثورية ذات إلهام كارزمى(١٢)، ومن الواضح أن تأمل هذا المدخل يكشف أنه يتضمن بعض ملامح الاتجاه التطورى، إضافة إلى التأثر ببعض

فى كونه مصاغ بصورة منظمة فى مجموعة من العبارات أو المصطلحات العامة الأكثر صراحة وصورية.

النظريات الدورية فى التغير الاجتماعى، وهى النظريات التى تعرضت لتقدم الحضارات أو تطورها، ويعد بعد الزمن يعد أساسياً تتحدد بالنظر إليه مراحل التغير فى المجتمع، بحيث يوصى ذلك بنوع الحتمية التى تتكشف من خلال تواتر وتعاقب المراحل، الأمر الذى يقلل من قيمة أى تدخل فى وقوع أو تتابع هذه المراحل، ويتمثل النقد الذى يمكن أن يوجه إلى هذا النموذج فى أنه عبارة عن تتبع وصفى لوقوع التغير، بدلاً من تفسير آثار حدوثه أو أسبابه، إضافة إلى أنه لم يوضح لنا أساسى تتابع هذه المراحل دون توقف، وإذا توقفت فلماذا توقفت.

ويعرف النموذج الثانى لدراسة التغير الاجتماعى بمدخل القيمة المضافة، وليست هناك صلة بين مفهوم القيمة المضافة وبين الجوانب المعيارية أو القيمية للنسق الاجتماعى، حيث يتصور هذا النموذج النسق الاجتماعى باعتباره يتشكل من مجموعة من المتغيرات التى يسهم كل منها بقدر معين فى أى من تفاعلاته الداخلية، وقد طور هذا النموذج نيل سملر فى مؤلفاته "مقالات فى التفسير السوسيولوجى" وفى دراسته "نظرية السلوك الجمعى" وأيضاً فى مؤلفه "التغير الاجتماعى فى الثورة الصناعية"، وهو يقوم مثالاً يبسط هذا النموذج بقولة إننا إذا كنا فى مصنع للسيارات، فإننا نجد أن الحديد الخام يحول بواسطة مجموعة من العمليات إلى سيارات جاهزة للركوب، هذا التحويل يتم عبر عدد من المراحل المتفاعلة، هذه المراحل هى الصهر، والطرق والتشكيل، ثم وصل الحديد بالأجزاء الأخرى ثم اكتمال السلقه، ثم النقل إلى تاجر القطاعى أو التجزئة، ثم البيع فى هذا الإطار نجد أن كل مرحلة من هذه المراحل تضيف قدراً إلى اكتمال السلطة، ويعتمد هذا

النموذج كذلك على ترتيب محدد لتقويم المتغيرات لإسهامها، بحيث لا يؤدى الإسهام فاعليته المطلوبة إلا بحضوره فى ترتيبه الملائم والمحدد(١٣).

وارتباطاً بذلك يمكننا النظر إلى التغير الاجتماعى من مجتمع التضامن الآلى إلى مجتمع التضامن العضوى عند إميل دوركيم بالنظر إلى نموذج القيمة المضافة، حيث تمثل المتغير الأساسى لحدوث التغير فى زيادة عدد السكان ثم متغير تقسيم العمل الاجتماعى، ثم حجم الجماعة، إضافة إلى بعض المتغيرات الأخرى كالظروف الأيكلوجية والخارجية، إذ نجد أن كل متغير من هذه المتغيرات يقدم قيمة مضافة –إيجابية أو سلبية– بحيث يكون ناتج تفاعل القيم المضافة، هو وقوع التغير الاجتماعى، وبطبيعة محددة، فمثلاً إذا زاد حجم الجماعة عن حد معين، فإنه يحدث توتراً، لأنه لا يتناسب وأسلوب تقسيم العمل السائد، ومن ثم يؤدى الشكل القائم لتقسيم العمل إسهامه فى توتر النسق، وهذا النوع من عدم التناسق قد يؤدى بدوره على جهاز القيم الذى يؤكد على تماسك المجتمع، فيتخلخل ومن ثم يتسبب إسهامه فى تهيئة النسق لحدوث التغير، هذا بالإضافة إلى أن قيام تواصل اجتماعى وثقافى بين البشر من شأنه أن يكثف التفاعل الاجتماعى، وعلى هذا النحو نجد أن كل متغير يضيف إسهامه إلى إسهام ما سبقه حتى يتأسس بناء التضامن العضوى من داخل بناء التضامن الآلى، ويصبح الشكل الجديد هو الموضوع الذى أسهمت فى تأسيسه مجموعة من المتغيرات، ويؤخذ على هذا المدخل أنه يقيس دائماً فاعلية أى من المتغيرات أو أى من العناصر بالنظر إلى الناتج الكلى، فمثلاً يقاس هنا بالنظر إلى مجتمع التضامن الآلى (سلباً) وبالنظر إلى مجتمع التضامن العضوى (إيجاباً)، إلا أنه لا يتتبع التأثير المتبادل أو التفاعل

بين المتغيرات أو العناصر وبعضها البعض، وهو التفاعل الذى قد يعظم أو يقلص من فاعلية القيمة المضافة لأى متغير من المتغيرات فى عملية التغير الاجتماعى.

ويعتبر نموذج التوازن هو النموذج الثالث لدراسة التغير الاجتماعى داخل النسق، وقد ازدهر هذا النموذج فى دراسات علم الاقتصاد، وتتمثل الفكرة المحورية لهذا النموذج فى أن النسق يتكون من مجموعة محددة من المتغيرات التى تحدث بينها علاقات محددة وواضحة كذلك، وأن هذه العلاقات تتغير وتدوم بين هذه المتغيرات بأساليب محددة، وأيضاً بواسطة عمليات تحدث معينة، ويفترض هذا النموذج المبسط أمرين، الأول أنه إذا حدث تغير فى أى من المتغيرات فإنه يثير توتراً يتردد تأثيره على كافة متغيرات النسق حتى يصل هذا التردد للتأثير ليؤثر على المتغير الأول الذى أثار التغير فى نوع من التغذية الخلفية المرتدة، ويعالج هذا النموذج متغيرات النسق على أساس من المساواة الذى ينفى عن أى منها أى استقلال أوتبعية[١٤]، فهى متساوية من حيث تأثيرها على توازن النسق، وأيضاً من حيث تأثيرها على بعضها البعض.

فإذا تأملنا هذه الأساليب أو النماذج الثلاثة لدراسة التغير الاجتماعى داخل النسق لوجدنا أن التفاعل وفقاً لنموذج التاريخ الطبيعى يحدث حسب تسلسل أحداث التغير الذى يتجه نحو تحقيق غايته أو حالة معينة تكون تجلياً للتغير الحادث داخل شكل بنائى معين ومحدد، وهو التغير الذى يحدث عادة استناداً إلى مراحل محددة وواضحة، وإذا نظرنا إلى النموذج الثانى لوجدنا أن هناك نتاجاً بنائياً أو حاصلاً معيناً للتفاعل يصبح هو المعيار الذى يتحدد

بالنظر إليه إسهام أى من المتغيرات أو القيمة أو القدر الذى يضيفه هذا المتغير للناتج النهائى، بينما يتضمن الأسلوب الثالث لدراسة التغير نوع من التفاعل المتبادل من حيث تأثيره بين مجموعة من المتغيرات، قد يثير التفاعل متغير، إلى أن الطاقة المثارة تظل تنتقل بين المتغيرات، يعظم تأثير أحياناً أو يقلص، حتى تصل إلى المتغير الذى أثار هذه الطاقة منذ البداية، ذلك فى نوع من التفاعل الدورى، أو التغذية الخلفية المرتدة التى تسعى إلى تحقيق توازن النسق بعد تجاوز تفاعلات التغير التى استوجبتها ظروف معينة وطارئة.

وفى محاولة لفهم التغير الاجتماعى قام جدل داخل الاتجاه الوظيفى حول طبيعة الوحدة أو المتغير المثير للتغير، ثم ما هى كذلك طبيعة التغير الناتج عن ذلك، وارتباطاً بذلك يرى البعض أن المتغيرات الرئيسية التى يركز عليها عادة الاتجاه الوظيفى تحددت بالبناء الاجتماعى كمتغير أساسى، إضافة إلى وحدات هذا البناء كمتغيرات فرعية أو متغيرات أخرى لها نفس القدرة –كالبناء– على إثارة التغير الاجتماعى إضافة إلى الظروف التى تستوجب إثارة تغيرات معينة قد يتردد تأثيرها أساساً على البناء الاجتماعى على أى من وحدات هذا البناء حيث اعتبرت هذه الظروف بدورها متغيرات لها قدر معين من الفاعلية وإذا كان الفكر السوسيولوجى قد صنف هذه المتغيرات إلى ثلاثة أنماط هى المتغيرات المستقلة، والمتغيرات الوسيطة، والمتغيرات التابعة فإن الاتجاه الوظيفى المحدث قد رفض هذا التصنيف، وأكد بدلاً من ذلك على إمكانية أن تؤدى الوحدة دور المتغير المستقل تارة، وتارة أخرى دور المتغير التابع، وثالثة دور المتغير الوسيط الموصل لتأثير التغير من المتغير المستقل إلى المتغير أو المتغيرات التابعة، وهو الأمر الذى

سوف توضحه فى معالجتنا لعوامل التغير الاجتماعى فى النسق الاجتماعى من وجهة نظر الاتجاه الوظيفى.

تأمل تفاعلات التغير يكشف عن وجود متغير سبب التغير وآخر انعكس عليه التغير، ولكى نوضح ذلك نؤكد مع جونسون، أنه أحياناً ما تضعف البناءات الفرعية الأخرى والمناظرة، بتأثيرها عليها، بحيث يؤدى ذلك أحياناً إلى تغيير الجوانب التوزيعية للنسق الاجتماعى بفعل ذلك، وأن هذه التأثيرات إما أن تكون ذات أداء وظيفى أو معوقة وظيفياً بالنسبة لبناء النسق ككل، وفى هذا الإطار يجب أن يكون واضحاً أن أى تغير بنائى أو توزيعى يجب أن يؤدى إلى تحقيق إنجاز أكثر دقة وكفاءة فى إشباع حاجات النسق أو إلى إضعاف كامل لهذا النسق، يتبع ذلك أن الوحدة الفرعية قد تؤدى أداء وظيفياً ميسراً أو معوقاً أو تقوم بكليهما، ويرتبط بذلك أن التغيرات التى قد تؤثر على الجماعات الفرعية المختلفة قد تكون ملائمة أو غير ملائمة بالنسبة لها، وأن قدراً محدوداً من هذه التغيرات هو الذى يؤثر على بناء النسق الاجتماعى ككل، فإذا حدث ذلك فإن الكفاءة العامة للنسق تتأثر بقدر ما[١٥]، ويرى هارى جونسون أن التغير أياً كان مصدره قد يكون تغيراً بنائياً أو تغيرياً توزيعياً، ويقصد بالتغير التوزيعى هو ذلك التغير الذى يؤثر على أحد وحدات البناء أو ينطلق منها، ومن ثم فهو يتحدد بحدودها أو بحدود الوحدة أو الوحدات التى اتجه إليها، وبذلك يظل أقل من أن يكون تغيراً شاملاً، أما التغير البنائى فهو التغير الذى ينتاب البناء كلية، فالتغير من الرأسمالية إلى الاشتراكية، أو من النظم البرلمانية إلى النظم الدكتاتورية

يعتبر تغيراً بنائياً[١٦]، وفى نطاق ذلك قد يؤدى التغير التوزيعى إيذا اتسعت مساحة ودرجة شموله إلى تغير بنائى.

واستناداً إلى ذلك تتفق وجهة نظر هارى جونسون مع وجهة نظر دى ميراث الذى يفصل بين وجهة النظر الوظيفية ووجهة النظر البنائية فيما يتعلق بالتغير الاجتماعى، ذلك يعنى أن الاتجاه البنائى يرتبط من وجهة نظره بالدينامية والتغير، على حين أنه يرى أن الاتجاه الوظيفى أكثر ارتباطاً بالثبات والعمليات التى تدعم الحفاظ على بناء النسق، ووفقاً لتحديده نجد أن الباحث البنائى هو الباحث الذى يركز على الجزء دون الكل، الأمر الذى يؤكد التزام البنائى بالتغير، وأن هذا الالتزام يقود عادة إلى نتيجتين، الأولى أن الباحث البنائى قد يتناول الجزء على أنه ثابت إلا أنه قد يستجيب، ويرتبط بالتغيرات الخارجية من بيئة النسق الأشمل، والثانية أن الباحث البنائى قد يتناول الجزء باعتباره الوحدة الفعالة أو النشطة فى إثارة التغير داخل بناء النسق، وفى كلتا الحالتين فإن الباحث البنائى يميل إلى أن يؤكد على الأهمية التحليلية لدراسة التغير والصراع، إلى جانب ذلك نجده يهتم بالتغير الكلى أو الشامل، بينما نجد أن الباحث الوظيفى لديه التزام مختلف بكلية النسق، وهو دائماً ينظر إلى التغيرات الخارجية على أنها ثابتة، ويحول اهتمامه إلى العمليات الداخلية التى تدعم التوازن فى بناء النسق، ويعتبر تالكوت بارسونز هو المسئول إلى حد كبير عن الفصل بين الدينامية الضرورية للنسق فى حالة معينة من التوازن، وبين الدينامية التى تتضمن انتقال النسق بصورة كاملة وشاملة من حالة إلى أخرى[١٧]، وإن كان واقع الأمر يشهد على الاتصال بين مستويين الدينامية، حيث تتميز الأولى بكونها محدودة الدرجة بما لا يميز

توازن النسق، غير أن ارتفاع درجة الدينامية، أو تراكم التغيرات الناتجة عن درجات متدنية من الدينامية قد يحولها إلى الحالة الثانية، حيث دينامية ذات طاقة عالية وقادرة على إحداث تغيرات شاملة وجذرية فى بناء النسق.

غير أننا إذا تأملنا الفصل الذى قدمه دى ميراث بين اهتمامات الباحث البنائى والوظيفى، نجد فيه قدراً من التعسفية، فمثلاً يعتبر برنسلاو مالينوفسكى استناداً إلى هذا التصنيف باحثاً بنائياً يؤكد على التغير الرايكالى والشامل، باعتبار أنه كان يتناول النسق الاجتماعى تحليلياً من خلال أحد أجزائه (نظام الكولا)، برغم أننا نجد أن التصور الوظيفى برنسلا مالينوفسكى من أكثر التصورات الوظيفية عجزاً فى معالجة التغير الاجتماعى، الأمر الذى يشير إلى عدم سلامة الفصل أو التمييز الذى أسسه دى ميراث، وفى هذا الإطار نقدم وجهة نظر فيما يتعلق بهذه القضية تقترب إلى حد كبير من وجهة نظر روبرت ميرتون، حيث نجد أن التغير يحدث بسبب تولد ضغوط وتوترات ناتجة عن أداء وظيفى معوق لإحدى وحدات النسق، حيث نجد أن متتاليات هذا الأداء الوظيفى المعوق إما أن تكون ضيقة النطاق كأن تقتصر على إحدى وحدات النسق الفرعية، ومن ثم تطرح توتراً محدود التأثير على بناء النسق ككل، ومن ثم نجد أن النسق قد يتطلب على هذا الأداء الوظيفى المعوق عن طريق القيام ببعض التعديلات البنائية على سبيل المثال تقديم بدائل بنائية أو وظيفية، غير أن هذه التعديلات تظل -فى هذه الحدود- داخل نطاق محصور لا يغير -إلا بمستوى جزئى- من الشكل البنائى للنسق، وهو ما يعرف بالتغير التدريجى أو التلاؤمى، فإذا تضاعف عدد الوحدات التى تسهم بأداء وظيفى معوق فى بناء النسق، مع عدم إعمال

النسق لآليات تجاوز هذه الحالة الوظيفية المعوقة فإن كم التوتر والضغوط سوف يزداد ويتضاعف، فإذا قابل ذلك عدم تصريف هذه التوترات أو الضغوط أو على الأقل تنظيمها والسيطرة عليها، فإن ذلك قد يؤدى فى مرحلة معينة إلى تولد تعارض أو تناقض حاد داخل بناء النسق ينشطر فى إطارها النسق إلى قسمين، بحيث يكون هذا الانقسام مقدمة لتجاوز أى من القسمين للقسم الآخر، واستبداله بشكل بنائى أكثر ملائمة يحتوى على ترتيب جديد للعناصر والوحدات بما يتيح لها أن تكون ذات أداء وظيفى ميسر، ولو لفترة محدودة من الزمن.

وارتباطاً بذلك نقدم ملاحظتين، حيث تشير الملاحظة الأولى إلى ضرورة أن نأخذ فى الاعتبار أن النسق هو الذى يفرض ضرورة التغيير، وذلك يرجع إلى أنه بسبب التغير فى البيئة الخارجية المحيطة بالنسق، فإن الأداء الوظيفى لإحدى وحدات الداخلية فى النسق يصبح معوقاً -لعدم اتساقه مع الظروف المتغيرة فى البيئة الخارجية-، ومن ثم يقوم النسق بإجراء بعض التعديلات اللازمة فى بناء الوحدة أو فى آدائها الوظيفى بحيث يعين لها أداء وظيفياً جديداً يساعد على رفع قدرة النسق على التلاؤم والظروف المتغيرة فى البيئة الخارجية للنسق، وفى هذه الحالة نجد أن الوحدة ليست هى التى أثارت التغير، ولكنه فرض عليها من مستويات نسقية أعلى وأشمل، وتؤكد الملاحظة الثانية على أن أى من الوحدات الاجتماعية يمكن أن تصبح وحدة فرعية من نسق أشمل، ولكنها فى ذات الوقت يمكن أن تشكل نسقاً من مستوى أعلى إذا كانت تحتوى بداخلها على بعض الوحدات الفرعية، وهو الأمر الذى يفرض قدراً من التداخل بين ما يسمى بالتغيرات البنائية أو

الوظيفية، لأن ذلك يعتمد على مستوى الوحدة التى تتأثر مباشرة بالتغير، وإمكانية أن تنتمى أيته وحدة إلى مستويين، المستوى الفرعى أو المستوى الشامل.

ويتصل بالتفرقة بين التغيرات البنائية والوظيفية عنصر الزمن، ذلك أن التغير قد ينحصر نطاقه فيقتصر على إحدى وحدات النسق، ومن ثم يتجاوزه النسق بتعديلها، بحيث يؤدى تراكم هذه التعديلات التى تحدث فى وحدات النسق على مدى فترة زمنية معينة إلى تولد شكل بناء جديد مختلف عن الشكل البنائى الذى كان قائماً –بصورة افتراضية– فى البداية قبل إجراء هذه التعديلات البنائية، ويمكننا أن نكشف عن حجم هذه التغيرات بمقارنة البناء أو النسق فى فترتين زمنيتين متباعدتين، حتى نستطيع أن نحدد قدر ونطاق التغير الذى طرأ على النسق[١٨]، غير أن التغير قد يتسع نظافة –لأن البناء لا يستجيب للمؤثرات الداخلية أو الخارجية بإجراء التعديلات التدريجية اللازمة، أو لأن التغير كان إرادياً ومقصوراً أن يكون شاملاً– فيشمل فى فترة وجيزة بناء النسق الاجتماعى بكامله، وهو ما يعرف بالتغير الراديكالى، وترتيباً على ذلك ينحصر الخلاف بين التغير التدريجى والتغير الراديكالى ليس فى النتائج التى يحققها أياً منهما –فكلاهما سيغير الشكل البنائى للنسق سواء على المدى الطويل أو القصير–، بل يكمن الاختلاف بينهما فى علاقة كل منهما –كنوع من التفاعل– بعنصر الزمن، ونسبية مقولة الزمن بالنسبة لكل منهما، إذ بينما يستهلك التغير التدريجى فى عملية التغير زمناً أطول لإنجاز التغييرات والتعديلات المتتابعة حتى تغيير الشكل البنائى بكامله، فإن التغير الراديكالى يستغرق زمناً أول فى عدم إحداث تعديلات ليقوم بها دفعة

واحدة فى وقت محدود، وهو ما يعنى أن الاختلاف بينهما هو اختلاف ظاهرى وليس جوهرى فى ارتباط كل منهما بمقولة الزمن كبعد هام فى الموقف، إذ ينبغى أن يكون واضحاً أن التغير الراديكالى لم يبدأ من لحظة انطلاقه، ولكنه بدأ منذ أن بدأت التوترات والضغوط التى تتجمع وتتراكم دونما تصريف أو حل حتى أتت على بناء النسق وطعمته تحطيماً كاملاً وراديكاليا، فى فترة محدودة.

وارتباطاً بتحديد عوامل أو متغيرات التغير فى النسق الاجتماعى نجد أن الاتجاه الوظيفى يرى -بداية- أن الميل إلى التغير موروث وفطرى فى كافة المجتمعات البشرية، لأن هذه المجتمعات تواجه عادة مشكلات أساسية لا تجد حلولاً متوفرة وكافية لها بصورة دائماً، حيث تضم هذه المشاكل التطبيع الاجتماعى الناقص أو المنحرف، كذلك الندرة الدائمة للموارد بالنظر إلى طموحات البشر، إلى جانب الأساليب المختلفة وربما المتناقضة للتوجيه الاجتماعى أو مبادئ التنظيم الاجتماعى داخل المجتمع(١٩)، هذا إلى جانب أن عمليات التغير المحددة فى أى مجتمع واقعى ذات اتصال وثيق بالخصائص المحددة لبناء المجتمع، بحيث يمكننا أن نفسر التغير إلى حد كبير بالنظر إلى تبلور هذا البناء وحاجته إلى الدعم والحفاظ على البقاء والاستمرار، ذلك يعنى أن مدى التغير واتجاهاته تتأثر إلى حد كبير وتتمدد بواسطة خصائصه الرئيسية وأيضاً بواسطة المشاكل المحددة الناتجة عن عملية الصياغة النظامية(٢٠) التى تحدث فى إطاره.

ولتحديد عوامل التغير نجد أن الإطار الوظيفى يرتب متغيرات النسق على أساس أن البناء الاجتماعى للنسق أو كلية هذا النسق تشكل المتغير

المستقل وأن وحداته الفرعية تشكل متغيراته التابعة، فإذا كان هناك أحد المتغيرات الذى له طابع الدوام والاستمرار، فإن ذلك يفرض النظر إليه باعتباره من الثوابت، أى أن وجوده متساوى من حيث تأثيره بالنسبة لكل المتغيرات الأخرى، فإن ذلك يفرض علينا اعتبار البناء الاجتماعى كمتغير يتصف بالثبات والاستمرار، ذلك يعنى أنه ينبغى لدينا نسقاً من المتغيرات لا تابع فيها ولا مستقل، أعنى متغيرات متساوية من حيث الإسهام والتبادل الوظيفى، ومن ثم فإن إمكانية إثارة التغير الاجتماعى قد تحدث بواسطة أى من هذه المتغيرات، فإذا تولدت شرارة التغير فى أى منها فإنها سرعان ما تنتشر فى بقية متغيرات النسق الأخرى، سواء انطلقت شرارة التغير من كثافة السكان، أو التعديلات فى البيئة الأيكلوجية كتآكل التربة أوحدوث انفجار بركانى، أو هجرة أعضاء الجماعة أو غزو تعرضت له هذه الجماعة(٢١).

ويعتبر تأكيد الاتجاه الوظيفى على إمكانية إثارة التغير بأى من وحدات النسق استجابة لموقف المنظورات التطورية بأنواعها المختلفة الذى يحدث فيه استناداً إلى عامل أو عوامل بعينها، سواء كانت هذه العوامل عوامل اقتصادية أو بيلوجية أو بيئية أو حتى اجتماعية، إذ أنه بناء على مساواة الموقف الوظيفى بين هذه العوامل كرد فعل للمواقف المتطرفة لهذه النظريات من حيث تأكيدها على عوامل معينة، فإن الاتجاه الوظيفى كان عليه أن يطور وجهة نظر تؤكد على إمكانية أن يقود التغير أى من متغيرات النسق، بالإضافة إلى ذلك فإنه إذا كانت النظريات الأخرى قد فضلت التأكيد على أى من العوامل باعتباره المتغير المستقل الذى يؤثر فى المتغيرات

الأخرى دونما أن يكون في قدرتها التأثير عليه، فإن الاتجاه الوظيفي في مواجهة ذلك قد أكد على البناء الاجتماعي باعتباره المتغير المستقل، وما دفعا قد أكدنا ثباته أو دوامه بما يلقى –منهجياً– تأثيره، فقد فرض ذلك على الاتجاه الوظيفي التأكيد على إمكانية إثارة التغير بواسطة أي من متغيرات النسق أو البناء الاجتماعي، باعتبار أن متغيرات البناء هي في ذات الوقت جزءاً من البناء الاجتماعي الذي يعتبر المتغير المستقل.

وإلى جانب المتغيرات المتعلقة بإثارة التغير الاجتماعي، فإن مصادر التغير الاجتماعي كذلك كانت من القضايا المحورية التي لاقت اهتماماً كبيراً وتطورات بشأنها مواقف نظرية مختلفة، وفيما يتعلق بمصادر التغير الاجتماعي كما يراها رواد الاتجاه الوظيفي، وهل يرجع هذا التغير إلى مصادر خارجية، أي من خارج النسق الاجتماعي أم داخلية من بين وحداته أو من خلال تفاعله، حيث برزت وجهتي نظر فيما يتعلق بهذه القضية، إذ منهم وجهة النظر الأولى الاتجاه الوظيفي بأنه ير على التأكيد على أن النسق الاجتماعي هو نسق متوازن يمتلك آليات الدعم والاكتفاء الذاتي، ونتيجة لذلك فإن هذا النسق ليس بإمانية أن يؤسس تغيرات مصدرها متغيرات داخلية، تظهر لأنه نسق يبحث عن التلاؤم والانسجام بصورة دائمة ومستمرة، وهم في ذلك يميزون النسق الاجتماعي كما يتصوره الوظيفيون وبين النسق الاجتماعي الذي يتفاعل من الداخل على غرار التفاعل الجدلي كما يتصوره الماركسيون، ويرون استناداً إلى ذلك أن النسق الاجتماعي كما يتصوره الماركسيون قادر دائماً على توليد التغيرات الداخلية، وذلك لأنه نسق يستند أساساً إلى تناقض العناصر وتنافرها.

وفى محاولة التعرف على مختلف المواقف المتعلقة بهذه القضية، أعنى المتعلقة بتحديد مصادر التغير الاجتماعى، فإننا نلاحظ تياراً عاماً يشير إلى اتهام الاتجاه الوظيفى باعتباره اتجاهاً يطور نسقاً متوازناً وأن التغيرات تأتيه من الخارج فقط، وكأمثلة على وجهات النظر المعبرة عن هذا التيار تقدم وجهتى نظر جيدون جويرج وهارى جونسون، إذ يؤكد جيدون جويرح أننا يجب أن نلاحظ أن المتطلبات والبناءات الوظيفية المتناقضة لا توجد داخل الأنساق الاجتماعية ولكنها تفرض عليها من الخارج، ثم يستمر ليشير إلى أن التعارض بين اللزوميات الخارجية والداخلية للنسق من شأنه أن يؤدى إلى تكثيف التوترات أو قيام الصراع الشامل الذى يؤدى إلى قيام التغير الاجتماعى.

ويرى جورج أن البنائيين الوظيفيين –بسبب ميلهم إلى عزل النسق أو النسق الفرعى عن سياقه– يميلون إلى إغفال المتطلبات المفروضة من الخارج على النسق الاجتماعى، ثم يشير إلى أنه على البنائيين الوظيفيين أن يتفاعلوا أو يتساوقوا مع شبكة العلاقات الاجتماعية التى تربط النسق الاجتماعى ببيئته المحيطة، وفى هذا الإطار فإنه إذا أكدت إحدى القضايا الصريحة لهذه المدرسة على ضرورة أن ترتبط الأجزاء بالكليات المحتوية لها، فإن ذلك يعنى فشلاً ذريعاً فى الاهتمام بالمتطلبات الخارجية، وكذلك التنظيمات البنائية المرتبطة بها، الأمر الذى أدى إلى ظهور وجهة نظر ناقصة فى الأنساق الاجتماعية، وهو ما يعنى إهمال بعض الموضوعات الأساسية فى عمل الاجتماع[٢٢]، وهى الموضوعات المتعلقة بمثيرات التغير

الاجتماعى من خارج النسق الاجتماعى من ناحية، والخاصة بظواهر الصراع والتغير والدينامية من ناحية ثانية.

ويتعرض هارى جونسون لنفس هذه القضية حينما يؤكد أن هناك صعوبة فى التحليل الوظيفى تتعلق بأن التغير فى محيط النسق سوف يفرض ضرورة الاهتمام بالمتتاليات ذات الأداء الوظيفى الميسر أو المعوقة وظيفياً بالنسبة لبعض الأبنية الجزئية أو الوحدات الفرعية للنسق، بسبب التغيرات التى تحدث فى محيط النسق الاجتماعى، حيث نجده يستبدل لفظ محيط النسق ببيئة المنسق، مؤكداً أنه يقصد بيئة النسق نظاماً يتجاوز الموضوعات الطبيعية، مثال على ذلك فإن التغير فى التخالفات السياسية مع الأقطار الأخرى يمكن أن يعد تغيراً هاماً فى بيئة النسق، ويجب أن نتذكر دائماً أنه بالنسبة للجماعة الفرعية التى تنظر إلى التغيرات فى المجتمع، باعتبار تشكل نسقاً مرجعياً بالنسبة لها، فإن هذه التغيرات تصبح تغيرات بيئية بالنسبة لها، فانتشار استخدامات السلام للطاقة الذرية سوف يؤثر بلاشك على شركات الفحم، ومن ثم فإن ذلك يتطلب عملية إعادة التقييم التى تصبح ضرورية إذا تغيرت أهداف النسق ذاتها، حيث أن أثر البيئة على النسق فى هذه الحالة سوف يتغير، وأن الآليات التى كانت قادرة على تحقيق التكيف سوف تؤدى إلى عدم التكيف، فحاجات المجتمع فى الحرب تختلف مثلاً عن حاجاته فى زمن السلام[٢٣].

ذلك يدفعنا إلى تساؤل يتعلق بحدود النسق الاجتماعى، حتى تصبح هذه الحدود هى الحد الفاصل الذى يمكن على أساسه التمييز بين مصادر التغير، وهل هى داخلية أم خارجية، وهو التساؤل الذى أثاره قبل ذلك

رادكليف براون حينما تساءل عن الجماعة التى يمكن أن تدعى أنها تشكل نسقاً، ومن ثم فهى تماثل الكائن العضوى، هل هى القرية الصينية أم المجتمع الصينى بأكمله؟ هل هى المجتمع البريطانى أم الإمبراطورية البريطانية على اتساعا، ذلك يدفعنا إلى أننا كلى نحدد بموضوعية طبيعية مصادر التغير الاجتماعى، فإننا لابد أن نتفق على حدود الوحدة التى طرأ عليها التغير، حتى يمكننا أن نحدد هوية مصادر التغير وصل هى خارجية أم داخلية.

وتشير الإجابة المتصلة بذلك إلى أن الوظيفيين ينظرون عادة إلى النسق باعتباره يشكل دائماً وحدة وسط بين وحدات نسقية أعلى وأشمل وأخرى أدنى وأصغر، وأن بواعث التغير قد تأتى من كلا المستويين على هذه الوحدة الوسطى، وأن عليها أن تحل أى تناقض بينها وبين أى من هذه المستويات بأن تتلاءم دائماً مع هذه التغيرات بغض النظر عن المستوى الذى صددت عنه، وإعمال الآليات الملائمة للظروف المزامنة لبواعث التغير، وقد تمت صياغة هذا التصور بوضوح من خلال إسهامات تاكلوت بارسونز الذى تصور العالم بكامله لنسق، هو بدوره نسق فرعى من نسق أشمل هو الكون أو الوجود، فإذا تصورنا العالم باعتباره الأكثر الأنساق شمولاً، فإن أى نسق آخر غير هذا النسق الرئيسى يمكن أن يصبح نسقاً فرعياً بالنسبة للنسق السابق (العالم) ونسقاً أشمل بالنسبة لوحداته الفرعية الأدنى، واتساقاً منطقياً مع ذلك لا يهتم الوظيفيون بمصدر التغير، وهل هو من الداخل أو من الخارج، فأى من عوامل التغير الاجتماعى يمكن أن يكون من الداخل بالنسبة للمستوى النسقى الأشمل، ومن الخارج بالنسبة للنسق الفرعى الأدنى والأقل [٢٤].

وبرغم ذلك فليس هناك ما يؤكد على رفض الاتجاه الوظيفى إدراك التغير باعتباره صادراً من الداخل، وذلك أننا إذا افترضنا بناءاً اجتماعياً يتكون من مجموعة من العناصر أو الأجزاء، فإن هذه العناصر أو الأجزاء ليست ثابتة دائماً، ولكن تنتابها تغيرات فى الحجم اتساقاً وقانون النمو أو التطور العضوى الطبيعى، باعتبار أن الجماعات والمجتمعات هى كائنات عضوية، ومن ثم فإن النمو فى الحجم يقود عادة إلى إحدى نتيجتين أو كليهما، الأولى أن استمرار النمو فى الحجم -نظراً لأنه نمو فى الدرجة مما قد يؤدى على المدى البعيد أو القريب إلى تغير فى النوع- من شأنه أن يفرض على العنصر آداء وظيفياً جديداً قد يختلف عن الأداء الوظيفى السابق فى النوع أو المستوى والدرجة، ومن ثم يصبح الأداء الوظيفى الجديد معوقاً وظيفياً بالنسبة للبناء القائم، وفى نفس الوقت مقدمة أو ميسراً لتشكل بنائى جديد، وتتمثل النتيجة الثانية فى أن نمو العنصر أو الجزء البنائى قد لا يتحقق وفق نفس معدل النمو فى الأجزاء أو العناصر البنائية الأخرى، الأمر الذى يؤدى إلى حالة من عدم الاتساق بين العناصر البنائية، ومن ثم التناقض المولد للتوتر، الذى يشكل بدوره ضغطاً نحو التغير الاجتماعى[٢٥]. ومثال إلى ذلك نمو عدد السكان فى مجتمع التضامن الآلى، عند إميل دوركيم، بمعدلات عالية (متوالية هندسية) بالنظر إلى نمو الموارد الاقتصادية الذى تحقق بمعدلات منخفضة (متوالية حسابية) مما أدى إلى ظهور تناقض بنائى حاد بسبب تفاوت النمو بين العنصر الأمر الذى أدى إلى تحول هذا التناقض إلى ضغط نمو إحداث التغير الذى استبدل فى إطاره مجتمع التضامن العضوى بمجتمع التضامن الآلى، وهو يشير إلى أنه وإن أكد البعض على

التغيرات الخارجية باعتبارها تشكل المصادر الرئيسية للتغير بالنسبة للنسق الاجتماعى، فإن التأكيد على المصادر الداخلية باعتبارها مصادر فعالة للتغير الاجتماعى لابد وأن يكون بنفس القدر، حتى يتوفر لدينا فهما موضوعياً للتغير الاجتماعى فى الإطار الوظيفى.

وقد يثور اعتراض على ما انتهينا إليه، باعتبار أن ما وصلنا إليه من نتائج تؤكد على المصادر الداخلية والخارجية للتغير الاجتماعى، تختلف أو تتناقض مع بعض التصورات الوظيفية كما مارسها أصحابها فى دراساتهم الميدانية أو تحليلاتهم النظرية، وعلى سبيل المثال نجد أن مالينوفسكى ورادكليف براون اعتبروا الظروف الخارجية الطارئة عاملاً أساسياً فى إثارة التغير الاجتماعى، وربما يرجع ذلك -فى نظرنا- إلى أن التغيرات من الخارج كانت -حينئذ- هى التغيرات الملحة، وأن المجتمعات التى درست ذات أبنية بسيطة ومحدودة ومتوازنة، ولم تظهر بداخلها بعد القوى التى يمكن أن تطلق بداخلها عقال النمو، بحيث أصبح التغير فى عناصر الداخلية أو فى علاقة هذه العناصر ببعضها البعض مازال محدوداً، ويؤكد البعض أن هربرت سبنسر نفسه -أى أن سبب التباين- باعتباره نوعاً من التغير- يرجع إلى الأثر المتباين الذى تتركه المتغيرات والتأثيرات الخارجية على الوحدات الداخلية المتباينة بطبيعتها، غير أننا نرد على ذلك بأن هربرت سبنسر نفسه هو الذى أكد على إمكانية التغير من الداخل، حيث تتجه الأبنية العضوية إلى التحول من أشكالها البسيطة إلى الأشكال المعقدة من خلال النمو العضوى الداخلى على غرار نمو خلايا الكائن العضوى الحى، إضافة إلى أن رد الفعل

المتباين من قبل الوحدات الداخلية على نفس التغيرات الخارجية، بفرض أن يكون التغير مصدره داخلى بالأساس (٢٦).

بل إننا إذا تأملنا وجهة نظر تالكوت بارسونز فى هذا الصدد لوجدنا أنه يؤكد على مصادر التغير التى تأتى بصورة أساسية من نسق الشخصية، حيث الفشل الدافعى للفاعلين الأفراد، أو بفعل التغيرات الثقافية الصادرة من نسق الثقافة، أو بسبب فشل عمليات التنشئة الاجتماعية الصادرة من النسق الاجتماعى، غير أنه برغم الفصل التحليلى الذى أسسه تاكلوت بارسونز بين يأنساق الفعل الاجتماعى بحيث نظر إلى التغيرات الصادرة عن أى من هذه الأنساق والمؤثرة على أى من أنساق الفعل باعتبارها صادرة من الخارج، غير أنه برغم هذا الفصل التحليلى الذى أسسه تاكلوت بارسونز بحيث جعل التغيرات الصادرة من خارج النسق الاجتماعى تغيرات من الخارج، فإن تجسيد هذا الإطار التحليلى على واقع المجتمعات يكشف أن هذه التغيرات، ذات طبيعة داخلية بالأساس لأنها من داخل المجتمع ككل، بحيث يشير ما عرضنا له إلى رفض الإتهام الموجهة للاتجاه الوظيفى يرى أن التفاعل الداخلى للنسق الاجتماعى لا يطور آية عوامل أو مصادر للتغير وقنوعهم بالتغيرات الصادرة عن الخارج فقط حفاظاً على توازن النسق الاجتماعى كما يتصوره (٢٧) .

وبرغم أننا قد أوضحنا أن البنائيين الوظيفين قد أكدوا على أن التغير يمكن أن يصدر عن الداخل مثلما أنه قد يصدر عن الخارج، إلا أننا مع ذلك نجد مبرراً لتأكيد بعض الوظيفيين على المصادر الخارجية للتغير الاجتماعى، حيث يرجع ذلك لأنهم تناولوا دراساتهم الميدانية مجتمعات بدائية

أو أولية صغيرة وبسيطة من تنظيمها البنائى، تلك البساطة التى لم تطور أى تناقض بين عناصرها النسقية، لأن غالبية هذه المجتمعات ما زالت فى بدايات النشأة والنمو، ونتيجة لذلك انعكس هذا الواقع البدائى على التصورات النظرية للبنائيين الوظيفيين فى دراستهم للتغير الاجتماعى فى هذه المجتمعات فقط، تأكيداً لذلك أننا نجد موقفاً وظيفياً آخر -وبخاصة عن المنظرين الوظيفيين وليس أصحاب الدراسات الميدانية- يرى أن التغير الاجتماعى مصدره أساساً من الداخل، وأن الحاجة إلى هذا التغير تمثل حاجة نسقية بالأساس، يؤكد ذلك أنه حينما تغير الواقع الاجتماعى وأصبح نامياً ومعقداً وجدنا من الرواد الوظيفيين من يؤكد على التغير من الداخل، نذكر من هؤلاء إميل دوركيم وروبرت ميرتون اللذان كانت لهما رؤية مختلفة فى التغير الاجتماعى، إذ أكدوا على أن التناقض الداخلى هو الذى يولد التغير على نحو ما أشرنا، فهل يعتبر ذلك تناقضاً -إذا جمعنا الذين يؤكدون على المصادر الخارجية للتغير مع الذين يؤكدون على مصادره الداخلية- داخل الإطار الوظيفى فيما يتعلق بقضية التغير الاجتماعى داخل الاتجاه الوظيفى، فى رأينا أن الأمر يختلف تماماً على ذلك، فحسب قواعد المنطق الخاص ينتج عن العام ويشيق منه، وما هو خاص هو وجهات النظر الوظيفية المحدودة أو الدراسات المتعلقة بمجتمعات بعينها، ويتمثل العام هنا فى المنظور الوظيفى الشامل الذى عرضنا لمقولاته فى الفصول السابقة، وهو المنظور الذى يؤكد على أن النسق قد يتولد تغيره من الخارج أو من الداخل، ويستند تحديد خارجية أو داخلية مصادر التغير على مكانة النسق موضع الدراسة بين الوحدات والمستويات النسقية الأعلى والأدنى، أو على طبيعة طبيعة مستوى

النمو أو التطور الاجتماعى الذى حققه النسق الاجتماعى أو علـــــى طبيعـــة مصادر التغير الاجتماعى ذاتها.

المراجــــــع

1-**Barber, Bernard** : Structural – Functional Analysis, Some Problems and Misunderstanding, Amer, Soc, Rev, Vol. 21, No.2, 1956, PP>129-137, esp, P.134.

2-**Ibid**, P.15.

3-**Evsnstadt, S.**N. : "Social Change, Differentiation and Evolution" in N.J. Demerath III & Richard Peterson, Op. Cit., P.214.

4-**Ibid**, P.214.

5-**Hogben**, J. : Social change, London, Watts, 1958, P.16.

6-**Ibid**, PP.20-25.

7-**R.K. Merton** : Social Theory and Social Structure, Op. Cit., P.43.

8-J. **Hogben** : Op. Cit., P.16.

9-A. **Gouldner** : The Coming Crisis of Wastern Sociology, Op. Cit., P.312.

10- J. **Hogben** : Op. Cit., P.20.

11- **Dowson**, C.A. & Gettys W.E. : An Introduction to Sociology, New York, The Ronad Press, 1999, PP. 787-803.

12- **T. Parsons** : The Social system, Op. Cit., PP.330-335.

13- **N. J. Smelser** : Op. Cit., P.210.

14- **Ibid**, PP.211-213.

15- **Johnson**, Harry, M. : Sociology, A systematic introduction, Rautledge & Kegan Paul LTD, London, 1961, P.70.
16- **Ibid**, P.70.
17- **Demerath** III, N. J. : Op. Cit., P.514.
18- **Bernard Barber** : Op. Cit., P.133.
19- **Moore, Wilbert** ; "A Reconsideration of Theories of Social Change", Amer. Soc. Rev, 25, Dec, 1960, P.817.
20- **Eisnstadt S. N.** : "Institutionalization and Social Change" Amer. Soc. Rev. 29, April, 1964, PP.49-59.
21- **J. Hogben** : Op. Cit., PP.1-2, 4-5.
22- G. **Sjoberg** : Op. Cit., P.340.
23- H. M. **Johnson** : Op. Cit., PP. 70-71.
24- **T. Parsons** : The Social System, Op. Cit., PP.506-512.
25- **R.K. Merton** : Social Theory and Social Structure, Op. Cit., PP.40-41.

٢٦- **هربرت سبنسر** والتصور العضوى للمجتمع، مرجع سابق، ص ص٥٣-٥٧ .

27- **T. Parsons** : "Some Consideration on the theory of Social Change. Rural Sociology, No. 4, 1961, P